الأسبوع

بسم الله الرحمن الرحيم

الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965

المؤسس: مصطفى العلوي

مدير النشر: الطيب العلوي

■ العدد: 1776 ■ من الجمعة 13 إلى الخميس 19 فبراير 2026 الموافق 24 - 30 شعبان 1447 ■ السنة الحادية والستون ■ الثمن 6 دراهم ■ www.alousboue.ma

تحت الأضواء | إمارة المؤمنين في فرنسا | تحرك جزائري لمحاصرة امتداد

تحليل إخباري | هل يفرض الحكم الذاتي تعيين حكومة بقيادة حزب الأصالة والمعاصرة ؟

سري

من يقول إن شهر العسل بين «الدولة» وحركة «التوحيد والإصلاح»، الراعية لحزب العدالة والتنمية، انتهى، يكفيه أن يشاهد كيف توقفت كل الجرافات ومعاول الهدم عند حدود المقر الكبير لهذه الحركة في الرباط، علما أن نفس المنطقة هدمت عن آخرها في حي المحيط المطل على البحر، بدعوى تنفيذ مشاريع عاصمة الأنوار(..)، حيث أشرف الوالي اليعقوبي على إنجاح كافة مشاريع الهدم، قبل أن يقف عند «التوحيد والإصلاح»(..).

حكومة «قلب شقلب»

تتسارع الأحداث بشكل غير مسبوق بين ما يجري على المستوى الوطني والمستوى الدولي.. فبعد «الاستعجال» برحيل أخنوش، تم الاستعجال في انتخاب رئيس على المقاس لحزب التجمع الوطني للأحرار، رغم أنه يقود الحكومة، أما على المستوى الدولي، فقد شكل لقاء مدريد الأخير، الذي أمرت فيه أمريكا بـ«إحضار» كل من الجزائر والبوليساريو إلى سفارتها في إسبانيا من أجل مناقشة الحكم الذاتي المغربي، اعترافا صريحا من لدن الأطراف المشاركة، بمغربية الصحراء، وبداية عملية لتنزيل قرارات مجلس الأمن، ما يعني أن السياق قد يفرض «حكومة مستعجلة» لمواكبة التطورات، ولا شك أن ملامح الحكومة المقبلة بدأت تلوح في الأفق(..).

تفاصيل أخرى داخل العدد

ملف الأسبوع | مسار تدخل أمريكا في «المفاوضات» حول الصحراء من 1979 إلى اليوم

متابعات | لماذا لم يتم تفعيل صندوق الكوارث الطبيعية بعد الفيضانات ؟

كواليس الأخبار

بين السطور

بقلم: الطيب العلوي

مؤشرات الحكومة المقبلة

كعادتها، والعادة طبيعة ثانية (...)، صرحت جميع الأحزاب بأنها ستحتل الرتبة الأولى في الانتخابات المقبلة، بما في ذلك حزب الاتحاد الاشتراكي، الذي قال كاتبه الأول إنه يملك الحنكة لتصدر المشهد السياسي، والواقع أنه لا يملك إلا «الحناك» لقول ذلك؛ الاتحاد الاشتراكي هذا الذي أصبح حزبا أليفا بلا مخالب ولا بروفايلات تصلح لقيادة المرحلة المقبلة، بل إنه بات محسوبا اليوم على مجموعة يتامى أخنوش الموزعين بين مختلف الأحزاب..

التسابق لتصدر المشهد السياسي، والذي تفرضه المرحلة، يفرض من دون شك قراءة في مسارات الأحزاب السياسية المرشحة لقيادة القادم من الأيام.. بعد كل هذا الاستعجال، هل نحتاج لحزب مثل حزب الاتحاد الاشتراكي بكل هذا الوهن (...)؟ وهل نحتاج لحزب مثل حزب الاستقلال، بقيادته المعروفة المحيطة بنزار البركة؟ وهو ما يعني العودة بصيغة أو بأخرى إلى زمن عباس الفاسي، حيث يتوقع أن يدعم نزار أولاد عباس للعودة إلى الوزارات (...)، ولنفترض أن ذلك حصل فعلا بالتزامن مع تطورات القضية الوطنية التي تفرض الشروع في تنزيل تصور الحكم الذاتي، كيف يمكن أن تسند قيادة الحكومة لحزب يميل - حسب اعتقاد باقي الأطراف - إلى التوسع..؟ فإرث علال الفاسي وأبجديات الحزب، قد تخلق مشكلا في الخارج من حيث الفهم، بل إن مجرد تذكير بمكانة موريتانيا كجزء من المغرب تاريخيا، كان كفيلا بإبعاد الأمين العام السابق لحزب الاستقلال حميد شباط (...).

هل يمكن أن نتصور فوز حزب التجمع الوطني للأحرار بالمرتبة الأولى في الانتخابات، بعد إبعاد أخنوش؟ هل يعقل أن يكون محمد شوكي، أو الرجل الذي عرفناه بين عشية وضحاها (...)، رئيسا للحكومة المقبلة، وهو الذي بالأحرى كان يطمح في ترؤس شبيبة حزب الأصالة والمعاصرة؟ أليس فوز شوكي برئاسة الأحرار هو انتصار لحزب الأصالة والمعاصرة داخل حزب «الحمامة»، هل يعقل أن يكون شوكي قادرا على عصيان توجيهات الكبار (...) ؟

إن طعم الخلطة بين ما هو وطني وما هو دولي من ضرورة تنزيل الحكم الذاتي على أرض الواقع، هو الذي يفرض حكومة تميل فيها الكفة لحزب الأصالة والمعاصرة؛ فهذا الحزب هو الذي كان سباقا لتنزيل مطالب تميل إلى «الفيدرالية»، وكانت مقترحاته جد جريئة فيما يتعلق بالجهوية الموسعة، وهو الحزب الوحيد في المغرب الذي ترأسته شخصية صحراوية، وهي محمد الشيخ بيد الله، ولا ننسى أيضا أن الصحراويين - والصحراوي إذا استقبلك، قدّم لك ما عنده قبل أن تسأله - يمكنهم تقبل فكرة تنزيل الحكم الذاتي من طرف الأصالة والمعاصرة بكل سهولة، والسبب مفهوم، وله علاقة بنشأة هذا الحزب (...).

من يدري، قد تكون فاطمة الزهراء المنصوري أول سيدة رئيسة للحكومة في المغرب، لكن المؤكد أن احتلال حزب «التراكتور» للرتبة الأولى يمر عبر النجاح الانتخابي، ثم «التفويض»، ثم تشكيل أغلبية قد لا تخرج عن الأغلبية الحالية، مع إضافة مكون أو مكونين، حسب درجة الاستعجال في الطلب (...).

الرميد يتحول من سياسي إلى داعية..
هل هي غاية في نفس يعقوب ؟

الرباط. الأسبوع

خرج الوزير السابق مصطفى الرميد عن جلباب التحفظ الديني ودوره السياسي والقانوني، إلى الحديث عن أمور مثيرة للجدل مرتبطة بالشرع وإجماع العلماء في المغرب والعالم الإسلامي، خاصة قضية إثبات النسب للأطفال المولودين من علاقات غير شرعية أو خارج الزواج كما يصفها الحداثيون.. ما يطرح عدة أسئلة حول أسباب هذا التحول من النشاط السياسي إلى الدعوي (..).

ودعا الرميد خلال مشاركته في ندوة بالدار البيضاء، إلى اللجوء لاختبار الحمض النووي لإثبات النسب وإلحاق الأطفال غير الشرعيين بالرجال المتسببين في ولادتهم عوض أمهاتهم، كما تنص الشريعة الإسلامية، والتي لا تعترف بنسب أبناء الزنا بإجماع جميع العلماء وبأحاديث صحيحة لتفادي خلط الأنساب وإباحة العلاقات غير الشرعية.

وقال الرميد، أن التطور العلمي يتيح أدوات دقيقة تزيل الشك وتحقق الإنصاف، وأن تحليل الحمض النووي يمثل دليلا علميا قاطعا لإثبات علاقة الأبوة، معتبرا أن الفقه الإسلامي سبق أن اعتمد وسائل اجتهادية لإثبات النسب، من بينها «القيافة» التي تقوم على الاستدلال بالفراسة والتشابه الجسدي،

الرميد

رغم كونها تبقى قرينة ظنية مقارنة بفحص الحمض النووي، واعتبر أن حرمان الأطفال من الانتساب إلى آبائهم بسبب طبيعة العلاقة التي ولدوا في إطارها، يستند إلى اجتهادات ضعيفة، ويترتب عنه تحميلهم تبعات أفعال لا علاقة لهم بها، في تعارض مع مقاصد الشريعة القائمة على العدل وصيانة الحقوق، موضحا أن الشريعة تقر بثبوت النسب للأم في جميع الحالات، لقيام اليقين بحملها وولادتها للمولود، بينما ظل نسب الأب محل خلاف فقهي في غياب رابطة الزواج، رغم أن القاعدة العامة في الفقه تميل إلى توسيع نطاق إلحاق النسب كلما توفر دليل معتبر، حيث ينسب الولد للأب عند قيام الشبهة ولا يتم نفيه إلا بدليل يقيني.

وأشار المحامي ووزير العدل السابق، الرميد، إلى أن مدونة الأسرة المغربية تؤطر مسألة النسب من خلال قاعدة «الولد للفراش»، التي تربط ثبوت النسب بقيام علاقة زوجية وولادة الطفل داخل الأجل الشرعي المحدد، مضيفا أن هذه القاعدة تهدف إلى حماية استقرار الأسرة وصون الأنساب، ولا يمكن تطبيقها في حالات الأطفال غير المنسوبين لعلاقة زوجية، داعيا إلى البحث عن اجتهادات قانونية وفقهية بديلة تضمن حماية حقوقهم.

سفير السعودية يتضامن مع ضحايا الفيضانات ويذكر بـ«طريق مكة»

الرباط. الأسبوع

أعلن سفير المملكة العربية السعودية في المغرب، الدكتور سامي بن عبد الله الصالح، عن تضامنه الكبير مع ضحايا الفيضانات التي شهدتها بعض المدن شمال وغرب المغرب، راجيا من العلي القدير أن يرفع هذه المحنة عن الأسر المنكوبة، وأن يعود المتضررون إلى ديارهم آمنين مطمئنين، معتبرا أن «إدارة هذه الأزمة بشكل استباقي، وباقتدار وكفاء مهنية عالية، أعطى نموذجا يحتذى به».

الصالح

نفس المصدر أشاد بالصحافة المغربية، في لقاء حضره مجموعة من الإعلاميين(..)، وبعد استعراضه مسارا طويلا من علاقات التعاون والشراكة بين المملكة المغربية والمملكة السعودية، بقيادتيهما معا، أبرز أن برنامج «طريق مكة» سيعرف رفع نسبة عدد الحجاج المغاربة في المستقبل بعد نجاح تجربته، التي استفاد منها حوالي 25 ألف حاجة وحاج من المغرب على مدى السنوات الخمس الماضية.

بالزابة

رغم استنفاذ كافة الإجراءات الإدارية، ومراحل التقاضي التي انتهت بعزل رئيس مقاطعة حسان، الرازي، من منصبه، إلا أن المواطنين يتساءلون عن سبب عدم تحرك السلطات المحلية لتحريك مسطرة العزل وانتخاب رئيس جديد لأهم مقاطعات الرباط(..).

بداية نزيف رجال الأعمال من حزب الأحرار

الرباط. الأسبوع

يبدو أن الزلزال الذي ضرب حزب التجمع الوطني للأحرار ستكون له نتائج عكسية، بعدما أبدت العديد من الأسماء رغبتها في الرحيل واعتزال السياسة أو الالتحاق بأحزاب أخرى.

ومن بين الأسماء الوازنة التي قررت مغادرة الحزب، رجل الأعمال المعروف في الشرق، هشام الصغير، الذي قرر الرحيل عن حزب الأحرار بعد صعود محمد شوكي رئيسا جديدا خلفا لأخنوش.

ومن المرتقب أن يلتحق الصغير بحزب الأصالة والمعاصرة أو الاستقلال، خاصة وأنه سبق أن تقلد بعض المناصب في «البام» خلال السنوات الماضية قبل انضمامه لحزب «الحمامة».

ويدور الحديث عن إمكانية مغادرة الكثير من البرلمانيين والفاعلين السياسيين داخل حزب الأحرار إلى أحزاب أخرى، استعدادا للانتخابات التشريعية المقبلة، خوفا من فقدان الحزب لمكانته بعد رحيل أخنوش.

«دارت ليام».. أموال «الكيف» حلالا طيبا

الرباط. الأسبوع

بعدما كان ذكر القنب الهندي وصمة عار لساكنة جبال الريف والمناطق الشمالية، أصبح اليوم يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لساكنة المنطقة ويعيل آلاف الأسر.

فبعد سنوات طويلة من التجارة الممنوعة والاستعمال غير السليم، ساهمت الرؤية الجديدة للدولة في تحويل هذه الزراعة من قطاع ممنوع تاريخيا إلى قطاع منتج يساهم في الصناعات الصيدلانية والأنشطة الموازية.

فقد كشفت إحصائيات أن قيمة صادرات القنب القانونية للاستخدامات الطبية والصناعية بلغت 2.37 مليار درهم (حوالي 260 مليون دولار)، لتضع المغرب في صدارة الدول المنتجة لـ«الكيف» القانوني عالميا، بحيث تظل الواجهة هي الأسواق الأوروبية الرائدة، مثل سويسرا وألمانيا وفرنسا، التي تطلب منتجا قانونيا، قابلا للتتبع ومتوافقا مع المعايير الدولية.

وينشط في هذه الزراعة 5400 فلاح ضمن تعاونيات معتمدة من طرف الوكالة الوطنية لتقنين الأنشطة المتعلقة بالقنب الهندي، حيث تبلغ المساحات القانونية 4751 هكتارا في أقاليم الشاون وتاونات والحسيمة، وتحدد الأسعار المضمونة في 75 درهما للكيلوغرام.

تحت الأضواء

مشروع تحويل الإمام إلى «كاهن مدني»

هل هو تحرك جزائري لمحاصرة امتداد إمارة المؤمنين في فرنسا ؟

الرباط. الأسبوع

لم ينتبه كثيرون إلى خبايا اللقاء الصحفي الذي عقده عميد مسجد باريس يوم 10 فبراير الجاري، وهو اللقاء الذي خصص لتقديم كتاب: «مسلمو الغرب»، ونفس اللقاء خصص لتقديم عرض «ميثاق باريس»، و«قاموس لغوي» مرفقين بالكتاب المذكور، ولكن العارفين بخبايا الأمور، نبهوا إلى أبعاد مثل هذه التحركات ذات الطابع الديني، طالما أن أصحابها قاموا بإقصاء الصوت المغربي في منهجية الإعداد، كما تم إقصاء الاستشارة مع المؤسسات الدينية المغربية العريقة، رغم أن عدد المسلمين في فرنسا يقدر بالملايين، فضلا عن الانتشار الكبير للمذهب المالكي، وهو الذي تعرض للإقصاء أيضا في هذا التصور المعروض مؤخرا.

يقول عبد الله بوصوف، المؤرخ والباحث، ورجل الميدان في مثل هذه الأمور بحكم تجربته الكبيرة في المؤسسات الدينية بأوروبا(..)، أن «المشكل الجوهري» يكمن في «أن الدليل لا يعامل الإسلام بوصفه منظومة معرفية قادرة على إنتاج الحلول من داخل أصولها، بل كمادة قابلة لإعادة الصياغة حتى تنسجم مع الإطار الجمهوري، وبهذا المنطق يتحول الدين من فاعل في إنتاج الحلول إلى موضوع لإعادة الضبط والتنميط.. ينتقل مركز الفعل من الداخل، أي من الاجتهاد والتعدد والمدارس والتاريخ الفقهي، إلى الخارج حيث التوجيه المركزي والتوحيد المرجعي. هنا يفقد الدين حيويته، لأن الحيوية تاريخيا كانت ثمرة التعدد والاختلاف المشروع داخل أصول منهجية تضبط الاختلاف ولا تلغيه»، كما يقول: «القاعدة الأساسية التي بُني عليها الدليل هي التكييف والضرورة، وهاتان القاعدتان في أصلهما الفقهي صُممتا لمعالجة الحالات الاستثنائية والظروف الضاغطة، لا لتأسيس تصور دائم ومستقر للممارسة الدينية؛ فحين تتحول الضرورة إلى قاعدة، يصبح الحل بطبيعته مؤقتا، مرتبطا بظرف مخصوص لا بقناعة معرفية متماسكة، ومع مرور الوقت قد يتولد لدى المسلم شعور بأن ما يعيشه ليس تعبيرا أصيلا عن قناعته الدينية، بل تدبيرا ظرفيا يفرضه السياق، بما قد يخلق نوعا من التذبذب الداخلي أو الإحساس بأن الالتزام الديني يتطلب نوعا من المواربة.

إعلان العميد في الندوة الصحفية أن هذا العمل ليس إصلاحا أو تجديدا للإسلام، بل مجرد تكييف له، يعزز هذا الإحساس، لأنه يوحي بأن الحلول المقدمة لا تنبع من قدرة الإسلام المعرفية على إنتاج أجوبة من داخله، بل من إعادة تشكيله ليتلاءم مع قالب خارجي مؤقت.

وأضاف بوصوف، الذي اشتهر بكونه واحدا من أطر نخبة الصف الأول في الدفاع عن إمارة المؤمنين داخل وخارج والمغرب، أن أخطر ما يستبطنه هذا الدليل، ولو دون تصريح، هو نموذج كَنَسي في إدارة الدين؛ فالإمام وفق هذا التصور يغدو أقرب إلى «كاهن مدني» داخل هرمية واضحة، بدل أن يظل فقيها أو عالما يتحرك في فضاء معرفي مفتوح، فالإسلام تاريخيا تميز بكونه دينا بلا كنيسة تحتكر التأويل، وتشكل الفقه عبر قرون من مدارس متعددة وقراءات متعايشة، يحكمها ما يمكن تسميته بأصول الاختلاف لا منطق الإقصاء.. حين تُقدَّم وثيقة تأطيرية ضخمة لتنظيم ممارسة الإسلام بشكل مركزي، فإنها تقترب من منطق مؤسسي غريب عن البنية التاريخية للمعرفة الإسلامية.

هذا النمط من الضبط من الأعلى، يعيد إلى الأذهان تجربة تدبير الإسلام في الجزائر خلال المرحلة الاستعمارية الفرنسية، حيث كان الدين موضوع تنظيم وإدارة مركزية، والامتداد التاريخي لهذا النموذج يجعل الدليل أكثر من مجرد وثيقة تنظيمية، إذ يندرج موضوعيا ضمن استمرارية نمط فرنسي في إدارة الإسلام يقوم على الضبط من الأعلى بدل البناء من الداخل، حسب قوله.

نفس المؤرخ، الذي يقف وراء إبداع مصطلح «السردية المغربية» و«الإسلام المغربي» يقول: ((من الناحية المرجعية، أعلن العميد خلال الندوة استشارة مؤسسات كالأزهر والزيتونة ودار الفتوى في الجزائر، ورابطة العالم الإسلامي، مع غياب لافت لجامعة القرويين، رغم وزنها التاريخي والعلمي، ورغم أن فرنسا تضم أكثر من مليوني مغربي يعتمدون نموذج التدين المغربي المعروف بالوسطية والاستقرار؛ هذا الاختيار المرجعي يطرح سؤالا حول المعايير المعتمدة، خاصة وأن القرويين تمثل تقليدا فقهيا حافظ على الاستقرار الديني عبر قرون، بينما عرفت البلدان المرتبطة بالمؤسسات المذكورة أزمات حادة مع التطرف والعنف، كما أن استعمال مصطلح «مسلمو الغرب» نفسه يحمل شحنة جيوسياسية توحي بثنائية «نحن/هم»، وهي ثنائية طالما استثمرها خطاب الإسلام السياسي، فالمسلمون في فرنسا مواطنون ينتمون إلى هذا المجتمع، وليسوا نقيضا لما يسمى «الغرب». هذا التصنيف، حتى لو كان لغويا بريئا، فإنه يعيد إنتاج مسافة رمزية غير ضرورية.

إضافة إلى ذلك، فإن تهميش الفقه المالكي، الذي ينتسب إليه تاريخيا معظم مسلمي فرنسا، يفتح الباب أمام اللامذهبية التي تتغذى عليها التيارات السلفية، فالمذهب المالكي، بأصوله المرنة مثل العرف، وما جرى به العمل، والاستحسان، وشريعة من قبلنا، يملك أدوات داخلية كافية لإنتاج حلول ملائمة للسياق الأوروبي دون حاجة إلى التلفيق الانتقائي، كما أن استلهام التجربة الأندلسية في التعدد والتعايش كان يمكن أن يشكل سندا معرفيا أغنى من الحلول المقترحة)) (نفس المصدر).

وأخيرا يقول بوصوف: ((قد ينجح هذا الدليل في تقديم أجوبة تقنية سريعة وضبط اللحظة الراهنة، لكنه لا يفتح أفقا معرفيا جديدا للإسلام في فرنسا؛ الانتقال من دين تعددي بلا كنيسة إلى دين مؤطر إداريا قد يحقق انضباطا آنيا، لكنه لا يضمن استقرارا مجتمعيا طويل الأمد. الإسلام في فرنسا لا يحتاج إلى كتاب توجيه مركزي بقدر ما يحتاج إلى فضاء اجتهاد مفتوح يعترف بالتعدد ويعتبره شرط حياة، ويستثمر ثراء تراثه الفقهي، خاصة المالكي، لإنتاج حلول نابعة من الداخل، منسجمة مع المواطنة، دون شعور بالتكييف المؤقت أو التماهي القسري، فحيوية الدين لم تكن يوما في توحيد المرجعية، بل في تعددها المنضبط، وفي هذا التعدد تكمن القدرة على العيش المشترك لا في إدارته من أعلى».

بوصوف

كواليس الأخبار

إهدار مصلحة المواطن بين «الدولة الاجتماعية» وتغـول «الدولـة الإداريـة»

الرباط. الأسبوع

في ظل السياسات العمومية التي تنهجها حكومة أخنوش على صعيد الكثير من القطاعات الأساسية في المجتمع، والتي لها علاقة بشكل مباشر أو غير مباشر بحياة المغاربة، يظهر جليا انحراف الحكومة عن الشعارات الاجتماعية التي رفعتها خلال بدايتها وخلال تسويقها للمشاريع الملكية التي نسبتها إليها، للظهور أمام الرأي العام بأنها حكومة الكفاءات والإنجازات، وهي في الحقيقة حكومة التناقضات والامتيازات والريع وتضارب المصالح.

منذ تنصيب حكومة أخنوش، عاش المواطن المغربي الكثير من الأزمات والضربات التي استهدفت بشكل مباشر القدرة الشرائية والقفة اليومية والمعيشة والفواتير، وأصبح من سابع المستحيلات أن يتمكن أي موظف أو أجير في عهد هذه الحكومة، من الادخار أو توفير بعض المال لقضاء بعض أمور الحياة، خاصة وأن العديد من المنتجات الضرورية عرفت زيادات قياسية، بالرغم من أسطوانة الدعم التي ترددها الحكومة في البرلمان وأمام وسائل الإعلام الرسمية، والتي لا يستفيد منها المواطن وتذهب فقط إلى جيوب الإقطاعيين و«الفراقشية» الكبار.

يقول الحقوقي مصطفى المنوزي: «لم تعد التحولات التي تعرفها السياسات العمومية مجرد تعديلات تقنية في آليات التدبير، بل أضحت تعبيرا عميقا عن اختلال في البوصلة السياسية والحقوقية، حيث تتقاطع مفارقتان صارختان: خوصصة قطاعات حيوية تمسّ شروط الحياة الأساسية، كالماء والكهرباء، وإخضاعهما لمنطق الربح مما يحولهما من حق عمومي إلى سلعة، ومن التزام دستوري إلى مجال استثمار، بما يفضي إلى إضعاف مفهوم الخدمة العمومية، وتوسيع الفوارق الاجتماعية والمجالية، وإعادة إنتاج الهشاشة؛ فحين تتحول الحياة اليومية إلى معادلة مالية بحتة، يتآكل الإحساس بالمواطنة، وتُستبدل علاقة الثقة بين الدولة والمجتمع بعلاقة تعاقد هش غير متكافئ»، وأضاف: «بدل أن تكون الإدارة أداة لخدمة المشروع الاجتماعي، تحولت إلى غاية في ذاتها، تنتج المساطر بدل الحلول، وتراكم الإجراءات بدل الحقوق، وتستثمر في الضبط أكثر مما تستثمر في التمكين. وهكذا، تتراجع الدولة الاجتماعية من كونها مشروعا للتحرر والكرامة إلى مجرد برامج تقنية محدودة الأثر، مثقلة بالبيروقراطية، ومنزوعة البعد الإنساني.

إن الدولة الإدارية، حين تنفصل عن بعدها الاجتماعي، تتحول إلى آلة تنظيم باردة، تدبر المجتمع بدل أن تخدمه، وتراقب المواطنين بدل أن تمكنهم، وتنتج الامتثال بدل المشاركة. في هذا السياق، يصبح منطق الأمن والنظام والإدارة بديلا عن منطق العدالة والإنصاف والتضامن، فتُسلع شروط العيش باسم النجاعة الاقتصادية، وتُقنن الحرية باسم التنظيم، وتختزل المواطنة في الامتثال الإداري».

فالرهان الحقيقي، يقول المنوزي، لا يكمن في الاختيار بين الدولة الإدارية والدولة الاجتماعية، بل في إعادة تركيب العلاقة بينهما على نحو يجعل من الإدارة أداة تمكين لا وسيلة ضبط، ومن الدولة الاجتماعية أفقا استراتيجيا لا شعارا سياسويا؛ فإدارة قوية بخدمتها للمجتمع، ودولة اجتماعية فعالة بقدرتها على الاستثمار في الإنسان، هما شرطا الاستقرار المستدام والتنمية العادلة.

مؤشر إدراك الفساد يسـيء للمـغرب والحكـومة تـدس رأسها في الـتراب

الرباط. الأسبوع

حصل المغرب سنة 2025 على 39 نقطة من أصل 100، واحتل المرتبة 91 من بين 182 دولة في مؤشر «إدراك الفساد» الذي تنشره سنويا منظمة الشفافية الدولية.

واعتبرت جمعية «ترانسبرانسي المغرب» أن هذا التصنيف يعبر عن قلق عميق إزاء استمرار البلاد في «الغرق في وحل الفساد»، منتقدة التراجعات التشريعية الحكومية والتنصل من المكاسب السابقة، بعدما ظل المغرب يراوح مكانه منذ عام 2012 بين الرتبة 73 و99، وبين 37 و40 نقطة من أصل 100.

وحسب «ترانسبرانسي المغرب»، فإن هذا التراجع في مؤشر إدراك الفساد يتزامن مع تدهور ملحوظ في مؤشر حرية التعبير، حيث احتل المغرب الرتبة 120 عالميا سنة 2025 من أصل 180 دولة، وفقا لتصنيف منظمة «مراسلون بلا حدود»، مشيرة إلى أن المغرب ظل منذ سنة 2012 يتحرك داخل نطاق محدود، يتراوح بين المرتبتين 73 و99، وبنتيجة محصورة بين 37 و43 نقطة من أصل 100، وأكدت أن هذا التدهور في التصنيف يرجع إلى التراجعات التي عرفتها البلاد في السنوات الأخيرة، خاصة على مستوى قرارات حكومية تمثلت في سحب مشروع قانون تجريم الإثراء غير المشروع، ومشروع قانون احتلال الملك العمومي في مستهل الولاية الحكومية الحالية، وتمرير القانون رقم 03.23 المتعلق بالمسطرة الجنائية، الذي يقيد دور المجتمع المدني في تقديم شكايات مرتبطة بالفساد في تدبير المال العام.

وانتقدت المنظمة حالة الجمود التي تطبع إخراج المنظومة القانونية لمكافحة الفساد المنصوص عليها في دستور 2011، ولا سيما قانون تقنين تضارب المصالح، إلى جانب ما اعتبرته غيابا للتحديث الضروري في عدد من النصوص القانونية المرتبطة بالشفافية، من قبيل قانون الحق في الحصول على المعلومات، وقانون التصريح بالممتلكات، وقانون حماية المبلغين عن الفساد، الأمر الذي ساهم في ترسيخ الوضع الراهن وتعميق أزمة الحكامة، تقول «ترانسبرانسي».

أخنوش يتحول إلى صاحب «الخيط لبيض» لإنهاء الصراع بين وهـبي والمحامـين

الرباط. الأسبوع

تم تأجيل إحالة مشروع قانون تنظيم مهنة المحاماة على البرلمان، إلى حين التوصل إلى صيغة توافقية مع جمعية هيئات المحامين بالمغرب، بعد اجتماع جمع رئيس الحكومة مع النقيب الحسين الزياني، رئيس جمعية هيئات المحامين بالمغرب، بهدف تخفيض التوتر والتصعيد ومعالجة النقاط الخلافية.

وعرف الاجتماع مناقشة العديد من النقاط والإشكاليات العالقة التي جاء بها مشروع القانون، والتي خلقت احتقانا كبيرا في صفوف المحامين في مختلف المدن، حيث عبر رئيس الجمعية عن رفضه لعدة مقتضيات مخالفة للدستور والاتفاقيات الدولية وحرية الدفاع وحصانة المحامي.

وتم التوافق على إعادة الحوار والمشاورات من جديد مع وزارة العدل، بهدف إعادة صياغة المواد والنقاط المثيرة للجدل، والتوصل إلى مسودة قانونية تضمن التوازن بين تنظيم المهنة واحترام استقلاليتها ومنظومة العدالة، واستمرار الهيئات في القيام بدورها في التوجيه والتأطير.

للتذكير، فقد عرفت مختلف محاكم المملكة شللا كبيرا خلال الأيام الماضية، بسبب احتجاجات المحامين على مشروع قانون المهنة الذي فرضه الوزير عبد اللطيف وهبي دون تشاور مع هيئاتهم.

المواطنون يتساءلون: هل الانخراط في «cnss» نعمـة أم نقـمة ؟

الرباط. الأسبوع

يعاني بعض المواطنين من ذوي الأعمال البسيطة أو الباعة المتجولين، صعوبة كبيرة في تحمل مبالغ اشتراك الضمان الاجتماعي والتي تتضاعف مع مرور الأشهر وتصبح فوق قدرتهم المادية.

ويرى نشطاء في مواقع التواصل الاجتماعي، أن إلزام الحكومة لفئات عريضة من المواطنين، من مختلف الشرائح الاجتماعية، بضرورة الانخراط والتسجيل في الضمان الاجتماعي، يعد «نقمة» عليهم، خاصة وأن غالبية المنتمين للطبقة الفقيرة يعانون من تكاليف الحياة وغلاء المعيشة وارتفاع الأسعار وفواتير الماء والكهرباء.

وطالب النشطاء بضرورة تخفيض أو إعفاء المواطن البسيط «طالب معاشو» أو البائع المتجول من ثمن الاشتراك، نظرا للأوضاع الاجتماعية الحالية للعديد من الأسر.

الفرق بين تعليم الطبقة البورجوازية وتعلـيم أبـناء «المـزالـيط»

الرباط. الأسبوع

يعتبر التعليم العالي بوابة الشباب والطلبة من أجل الولوج لسوق الشغل، لكن في عهد حكومة أخنوش أصبح التعليم العالي الخاص الذي يكلف الملايين، هو البوابة نحو الوصول لمناصب شغل بأجور عالية، والتي تكون غالبا من نصيب أبناء الطبقة البورجوازية والميسورة القادرة على تحمل تكاليف الدراسة، وهذا ما كشفه نور الدين مؤدب، رئيس الجامعة الدولية للرباط، في ندوة صحفية، حيث قال: إن 93 % من خريجي الجامعة يجدون وظائفهم في أقل من سنة بعد التخرج، مع بقاء غالبية هؤلاء في المغرب، وهو مؤشر على قدرة الجامعة على ربط التعليم بسوق الشغل الوطني والدولي، وأضاف: الجامعة خرجت 12 ألف طالب منذ تأسيسها، إضافة إلى 20 ألف مستفيد من برامج التكوين المستمر، فيما يضم الحرم الجامعي الحالي حوالي 13 ألف طالب و180 طالب دكتوراه.

بعد مشروع أكبر ملعب.. لماذا لا نبني أكبر سد في القارة ؟

الرباط. الأسبوع

بعد أزمة السدود والسيول والفيضانات التي ضربت مناطق الشمال في أقاليم الحسيمة وتاونات وتطوان وشفشاون والقنيطرة، يتساءل العديد من المغاربة لماذا إثيوبيا الدولة الفقيرة تفوقت علينا وأنجزت أكبر سد في إفريقيا ؟

واعتبر نشطاء في مواقع التواصل الاجتماعي أن الدولة بعد الفيضانات الحالية التي أثرت على حياة الناس، مطالبة بالتفكير في إنجاز وبناء أكبر سد في القارة تكون له طاقة استيعابية كبيرة مثل سد النهضة بإثيوبيا، لتجميع مياه وادي سبو والأمطار وحماية الأقاليم من الفيضانات، عبر دراسة دقيقة للتضاريس وجغرافيا المناطق لاختيار موقع مناسب له، أو بناء سدود صغيرة حول المدن والجماعات القروية المهددة بالفيضانات، خاصة في منطقة الغرب واللوكوس.

ويرى النشطاء أن معظم السدود الموجودة والكبيرة بنيت في عهد الملك الراحل الحسن الثاني، والظروف اليوم تتطلب إطلاق مشروع سد كبير قادر على حماية المناطق من الفيضانات، والاستفادة من التجارب الأجنبية مثل الخبرة الهولندية في بناء السدود المائية في المناطق الفلاحية والأراضي المنبسطة.

كواليس الأخبار

ماء العينين: «الله يصبرنا على هاذ الحكومة.. لا قوانين تفرح ولا تشريع زين»

الرباط. الأسبوع

اعتبرت أمينة ماء العينين، أن الحكومة تمرر القوانين بمنطق الإجبار والإخضاع، وفرض الأمر الواقع بالاستقواء بأغلبية عددية للتصويت، يعلم الصغار قبل الكبار أن تكرار الدعوة لتقديم التعديلات على المشروع للبرلمان لا يعدو أن يكون استمرارا في التضليل والتلاعب، لأن البرلمان لا يُمرر تعديلا واحدا ولو كان فاصلة أو نقطة مضافة في فقرة إلا إذا أعلنت الحكومة موافقتها على التعديل.

وقالت ماء العينين في تدوينة لها: «إن الحكومة في آخر دورة تشريعية وهي تقترب من مرحلة تصريف الأعمال، ونحن نعيش في عالم متوتر يشي بتحولات كبيرة: الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية يدخل مراحل دقيقة وحساسة، فيضانات وظروف صعبة لساكنة المناطق المتضررة، تعبئة مؤسسات الدولة وتضامن الشعب، رمضان على الأبواب مع أسئلة تموين السوق، رئيس الحكومة يعلن انسحابه من انتخابات وشيكة، فمع كل ما ذُكر لا تجد الحكومة شغلا يشغلها غير إشعال فتيل الاحتقان في المحاكم»، وأضافت: «ابتلينا بحكومة لا تتقن غير جملة واحدة غير مفيدة وبدون تعليل: الحكومة ترفض التعديل؛ وهي جملة يتلفظ بها الوزراء بغير قليل من العنجهية والتهكم، لأنهم يعلمون أنهم أصحاب الكلمة الفصل في التشريع، لذلك لا داعي لاستغباء المحامين ومخاطبتهم بالتوجه للبرلمان لتقديم تعديلاتهم التي رفضتها الحكومة، لأن المحامين ليسوا سُذجا وليسوا بعيدين عن الممارسة السياسية والتشريعية».

ماء العينين

وأكدت القيادية في حزب العدالة والتنمية، أن التوافق والمقاربة التشاركية والحوار المسؤول، كل ذلك فضيلة لا تتحقق إلا بتوفر حسن النية وخلق الالتزام والوفاء بالتعهدات، وحينما ينعدم ذلك، فلا داعي للعناد، لأن التشريع لا يُدار بالعواطف والمقاربات النفسية، وإنما يحتاج للحكمة والرزانة وحس المسؤولية الذي يصون هيبة الدولة وثقة محاوريها بها.

الداخلية تطلق حملة «كاش كاش» مع الموظفين الأشباح

الرباط. الأسبوع

أطلقت وزارة الداخلية، بتنسيق مع الجماعات الترابية ومصالح العمالات، حملة لمراقبة الموظفين وجرد اللوائح، بهدف محاربة ظاهرة الموظفين الأشباح الذين يتقاضون أجورا من الجماعات دون تأدية مهام رسمية.

وتعتمد العملية الرقابية والإدارية على تتبع أداء ومردود الموظفين، عبر استمارات موحدة، وتحرير شهادتين سنويتين واحدة متعلقة بالحضور والانتظام، والثانية تتعلق بتتبع حالات الغياب غير المبرر، لمعرفة مستوى العمل وطبيعته قبل إحالة الملف على وزارة الداخلية والخزينة.

وتعتزم وزارة الداخلية وضع قاعدة بيانات شاملة بين الجماعات وبعض القطاعات الموازية، بهدف مواكبة حركة الموظفين وتقييم أدائهم وتفادي الاختلالات والخصاص، لا سيما وأن نسبة مهمة من ميزانية الجماعات تذهب في أجور الموظفين بقيمة تقدر بحوالي 11 مليار درهم سنويا.

وسبق أن عرفت السنوات الماضية جدلا كبيرا على مستوى جماعات حضرية بالمدن، في الدار البيضاء والرباط ومراكش وفاس.. حول ظاهرة الموظفين الأشباح وسط دعوات إلى الحد من الظاهرة وفرض النظام الإلكتروني لرصد المتغيبين.

الرئيس السيسي يسير على خطى حسام حسن..

الرباط. الأسبوع

أثارت تغريدة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، والتي أشاد فيها بالرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، العديد من التساؤلات والتفسيرات، خاصة وأنها تدخل ضمن العرف والبروتوكول الدبلوماسي بين رئيسين، وتحمل من ورائها رسائل سياسية وإشارات يفهم من خلالها الانحياز المصري في هذا الوقت، في ظل تصاعد الخطاب العدائي الجزائري ضد المغرب والاعتداء على الأراضي الشرقية للمملكة.. في سيناريو شبيه بما كان يقوم به المدرب حسام حسن خلال إقامته في المغرب بمناسبة كأس إفريقيا، حيث كان يحرص على الإساءة للمغرب رغم الظروف المثالية التي عاشها واستفاد منها(..).

فقد رحب الرئيس السيسي في تغريدته عبر موقع «إكس»، بكلام الرئيس الجزائري، رغم أن تصريحاته كانت الاستفزازية تجاه المغرب تحدث فيها عن دعم مصر ووقوفها مع الجزائر في حرب 1963.

وقال السيسي: «أرحب بتصريحات أخي فخامة الرئيس عبد المجيد تبون عن جمهورية مصر، والتي تعكس عمق الروابط التاريخية بين مصر والجزائر.

إن ما يجمع البلدين يعبر عن مسيرة حافلة بالنضال والتعاون في مواجهة التحديات المشتركة، ويؤكد أن التضامن بين الأشقاء هو الضمانة الحقيقية لصون مصالح شعوبنا وتعزيز استقرار أوطاننا».

وكان الرئيس الجزائري قد قال: «بيننا وبين مصر تاريخ كبير والرئيس السيسي أخ بالنسبة لي.. عندما تعرضت الجزائر للغدر والهجوم في سنة 1963 كان أول من هب لمساعدة الجزائر هو الجيش المصري، وعندما احتاجت مصر للدعم العسكري كان الرئيس الراحل هواري بومدين أول الملبين».

السيسي

وتطرح إشادة السيسي بالرئيس الجزائري الكثير من علامات استفهام حول هدفه من ذلك، خاصة بعد حديثه عن مشاركة الجيش المصري في حرب «الرمال» ضد المغرب، حيث كان من الحكمة المصرية تجاهل تصريحات تبون وعدم الإشادة بها، حفاظا على متانة العلاقات المغربية المصرية.. فكيف ستقرأ الرباط تصريحات السيسي ؟

لشكر يحلم برئاسة الحكومة.. «لبس قدك يواتيك»

الرباط. الأسبوع

اعتبر إدريس لشكر، الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، أن حزبه يتوفر على جميع الشروط والمؤهلات السياسية والتنظيمية لكي يتصدر الانتخابات ويترأس الحكومة المقبلة، خاصة في ظل الظروف الراهنة التي تتطلب تقديم بديل سياسي.

لشكر

وطالب لشكر، خلال لقاء للحزب بالدار البيضاء، مناضليه بالتواصل مع المواطنين بلغة حقيقية، والقطع مع الشعارات الكبرى والمزايدات السياسية، والعمل على تغيير العلاقة بين السياسة والمواطنين من موقع المعارضة، مؤكدا أن المغرب يعرف تحولات كبيرة سواء المرتبطة بالقضية الوطنية أو بالسياق الاقتصادي والاجتماعي، وأشاد في هذا الإطار، بتوقيع الحكومة على اتفاقيات استثمارية مع شركات أمريكية في مشروع الهيدروجين الأخضر، الذي ستتخذ مدينة العيون قاعدة أساسية له، إلى جانب ميناء الداخلة ومشروع أنبوب الغاز الإفريقي.

وقال لشكر، أن الاتحاد الاشتراكي لا يتبنى مقاربة عدمية، بل يعترف بما تحقق من تراكمات تنموية، مع ضرورة تصحيح الاختلالات ومعالجة الفوارق الاجتماعية، انسجاما مع المرجعية الاشتراكية الديمقراطية التي تفرض نفسها حتى على خصوم الحزب.

ما خفي

شوهد المشرف على مفاوضات مدريد بخصوص ملف الصحراء، مايكل والتز، في قاعدة لمشاة البحرية الأمريكية في سويسرا، وهو يشارك الجنود الأمريكيين في تمارينهم اليومية، والله أعلم (...).

بعد أكثر من عام على زيارة ماكرون، تعثرت مجموعة من الاتفاقات التي تم التوقيع عليها في عدة ملفات (...)، خصوصا في مجالي الطاقة والدفاع.. إلى أن بدأ المختصون في وسم محاور الأعمال المتفق عليها بين الرباط وباريس، بالانتعاش الخجول (...).

تعتزم ولاية جهة طنجة بناء مقر جديد يستلزم نزع عدة ملكيات من أراضي تملكها عائلات يهودية معروفة، ما أثار حساسية كبيرة في صفوف الطائفة اليهودية بطنجة، خاصة بعد سابقة هدم مستشفى بنشيمول. ويملك المعنيون مهلة شهرين لتقديم اعتراضاتهم.

صادق البرلمان الفرنسي على مقترح قانون قدمه الحزب البيئي، يهدف إلى حظر مجموعة من الأسمدة الفوسفاطية، منها تلك التي يصدّرها المغرب، ما أثار قلق المكتب الشريف للفوسفاط، لكونه المزود الأول لفرنسا في المجال..

بعد الضجة التي أثارها موضوع تفويت المغاربة المقيمين بإسبانيا لفرصة تسوية وضعيتهم بسبب عدم الولوج إلى المواعيد، والذي تطرقت له «الأسبوع» في عدد سابق، سارعت وزارة الخارجية إلى عقد اجتماع طارئ مع القنصليات المغربية بإسبانيا، وقررت توسيع ساعات العمل لمواكبة المغاربة بفتح الأبواب حتى أيام السبت والأحد، لتخفيف الضغط.. وبالتالي وصلت رسالة «الأسبوع» (...).

قرر محمد شوكي، الذي تم تنصيبه رئيسا لحزب التجمع الوطني للأحرار، الاستمرار في رئاسة الفريق البرلماني للحزب، وعدم التخلي عن هذا المنصب رغم التعيين الحديث (...)، وبالتالي، قد تكون الطبخة السياسية «الكاميلة» قد أعطت رائحتها (...).

ملف الأسبوع

مسار تدخل أمريكا في «المفاوضات» حول الصحراء من 1979 إلى اليوم

أطل علينا وعلى حين غرة، تسريب من الصحافة الإسبانية مفاده أن الأطراف المعنية بقضية الصحراء، وهي المغرب والجزائر وجبهة البوليساريو وموريتانيا، اجتمعوا في السفارة الأمريكية بمدريد، من أجل إطلاق مفاوضات حول قضية الصحراء المغربية برعاية أمريكية، وقد كان الخبر مفاجئا، وما تسرب عنه من معلومات يبقى قليلا سوى تأكيد أمريكا رسميا أن الاجتماع جرى فعلا في مدريد وأن هناك جولة جديدة ستكون في شهر ماي المقبل، والحال أنه ليست هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها جمع أطراف النزاع حول طاولة المفاوضات، أما ما تمخض عن الاجتماعات السابقة وأهم ما طرح خلالها، وما آلت إليه، فنقترحها على قرائنا في هذا الملف.

أعد الملف: سعد الحمري

اجتماع باريس 1979.. أول جلوس مغربي جزائري على طاولة المفاوضات

إن أول محاولة لجمع أطراف النزاع المفتعل حول الصحراء، ونقصد هنا المغرب والجزائر، وقعت بعد حوالي أربع سنوات من اندلاع قضية الصحراء؛ يومها وقع مستجد في الساحة كان مدخلا لمحاولة جمع أطراف النزاع حول طاولة المفاوضات، ويتعلق الأمر بالانقلاب الأول من نوعه الذي حصل في موريتانيا يوم 10 يوليوز 1978 بقيادة مصطفى ولد محمد السالك على المختار ولد داداه؛ يومها بدأت قضية الصحراء تشهد مستجدات، أولها وأبرزها إعلان موريتانيا تخليها عن الجزء الذي منح لها من الصحراء، على اعتبار أن الحرب تدمر اقتصادها.

التقطت فرنسا، التي كان يقودها فاليري جيسكار ديستان، الإشارة، وهي الأخرى كانت منخرطة في حرب الصحراء، حيث كانت تدافع عن موريتانيا في مواجهة البوليساريو، وبدأت أولى محاولاتها من أجل جمع أطراف النزاع ومحاولة إيجاد مخرج لهذه الأزمة، وقد نجح الرئيس الفرنسي في جمع المسؤولين المغاربة والجزائريين، حيث جاء في وثيقة أمريكية تحمل رقم 231 مؤرخة بـ 28 أبريل 1979، أن ذلك كان في نهاية أبريل 1979، وأن مبعوثين مغاربة وجزائريين توجهوا إلى باريس بدعوة من الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان، وجاء في الوثيقة أن ما تسرب من معلومات هو أن الرئيس الفرنسي استقبل الوفدين بشكل منفصل ولم يتم عقد اجتماعات ثنائية، كما أشارت نفس الوثيقة إلى أن فرنسا التزمت الصمت

والإبقاء على سرية اللقاء الذي لم يتجاوز لقاءً واحداً.

كما ذكرت نفس الوثيقة، أن اللقاء جاء في جو جديد تحسنت فيه آفاق التوصل إلى حل دبلوماسي بشكل كبير، خاصة بعد الانقلاب الذي وقع في موريتانيا، وأيضا بعد إعلان الحكام الجدد بوضوح عن نيتهم الخروج من الحرب التي تدمر اقتصاد موريتانيا الضعيف، وذكرت الوثيقة أن ما أكد أن هناك توجها ونية لإيجاد حل، هو إعلان جبهة البوليساريو وقف إطلاق النار في موريتانيا.

كما رجحت الوثيقة الأمريكية أن يكون المقترح الفرنسي قد تضمن إنشاء كيان سياسي صحراوي في المنطقة التي كانت تسيطر عليها موريتانيا، على اعتبار أن النظام الجديد في موريتانيا مستعد للتنازل عن هذه الأراضي، وما رجح وجود هذه الإمكانية، تخلي الجزائر عن مطالبتها بمنح البوليساريو فرصة إنشاء دولة صحراوية تشمل كل الأراضي التي كانت تحتلها إسبانيا، وفي الختام، ذكرت الوثيقة أن الذي يظل غير واضح هو مدى قبول المغاربة بالمقترح الفرنسي، خاصة وأنهم كانوا ما زالوا يتوفرون على قوات عسكرية في موريتانيا، بموجب اتفاقية المغرب مع موريتانيا الموقعة سنة 1976، والقاضية بحماية الجيش المغربي لموريتانيا من هجمات البوليساريو والجزائر.

وبهذا الخصوص، يقول المفكر عبد الله العروي، أن فرنسا كانت خلال هذه المرحلة، تسعى إلى فرض الأمر الواقع على المغرب؛ فقد ذكر ضمن «خواطر الصباح» ما يلي: ((حصل تغيير في الخطاب الرسمي الفرنسي. الهدف المعلن الآن هو إيجاد حل وسط يرضي الجزائر، وهذه الأخيرة لم تتوصل، في الخرطوم وفي بلغراد، إلى عزل المغرب وإدانة سياسته، وظلت أغلبية الدول المشاركة في الاجتماعين تنظر إلى مشكل الصحراء على أنه نزاع ثنائي، جزائري-مغربي، يجب حله في إطار إفريقي، لذا اقترحت تأسيس لجنة تحكيم، إلا أن الحكومة الفرنسية تستثمر اليوم الانقلاب في موريتانيا، فهي ترى الفرصة مواتية لتمرير تسوية تستجيب لتطلعات الجزائر (منفذ على المحيط

الحسن الثاني وهواري بومدين أثناء التوقيع على «اتفاقية حسن الجوار» بإفران سنة 1969

كانت أول محاولة لجمع أطراف النزاع المفتعل حول الصحراء، المغرب والجزائر، بعد أربع سنوات من اندلاع قضية الصحراء، قادتها فرنسا، التي كانت تدافع عن موريتانيا في مواجهة البوليساريو، وبدأت أولى محاولاتها من أجل جمع أطراف النزاع ومحاولة إيجاد مخرج للأزمة، وقد نجح الرئيس الفرنسي في جمع المسؤولين المغاربة والجزائريين، حيث جاء في وثيقة أمريكية تحمل رقم 231 مؤرخة بـ 28 أبريل 1979، **أن ذلك كان في نهاية أبريل 1979، وأن مبعوثين مغاربة وجزائريين توجهوا إلى باريس بدعوة من الرئيس فاليري جيسكار ديستان.**

وقيام دويلة تديرها البوليساريو وتفصل المغرب عن موريتانيا وباقي إفريقيا الغربية). المشروع كان في الأصل أمريكيا سعوديا، قد توافق عليه روسيا. عندها تسند مهمة تسويقه وتطبيقه إلى فرنسا على أساس أنها تحمي استقلال موريتانيا وتسلح المغرب، لكن الحاصل هو أن الجميع يتوخى الآن استرضاء الجزائر بسبب حضورها القوي في المحافل الدولية، لا يمكن للمغرب أن يعدل الكفة دون الإقدام على إصلاحات جذرية في الداخل، لا يوجد حل دبلوماسي للمسألة، إذ الجميع يعرف حقيقة الوضع في الصحراء.. كل تصريح يؤول على ضوء الواقع المعروف)).

تدخل أمريكا الأول سنة 1979

كان هذا التحرك الفرنسي هو الأول من نوعه، رغم أن المغرب لم يوافق عليه، أعقبته بداية اهتمام أمريكي بمسألة الوساطة بين المغرب والجزائر في هذا الملف، حيث تم تشكيل مجموعة عمل معنية بالصحراء المغربية بقيادة مساعد وزير الخارجية، هارولد ساوندرز، لاستكشاف إمكانيات مشاركة الولايات المتحدة في الجهود الرامية إلى التوسط في نزاع الصحراء، وقد حضر الاجتماع الأول للمجموعة في 5 أبريل 1979، ممثلون عن مجلس الأمن القومي، ووزارة الدفاع، وهيئة الأركان المشتركة، ووكالة الاستخبارات المركزية، ووكالة مراقبة الأسلحة ونزع السلاح، ووزارة الخارجية، ووفقا لتوصياته، تم اتخاذ الخطوات التالية:

- **أولا:** التقى سفراء أمريكا في مدريد والرباط والجزائر بوزير الخارجية الإسباني ومسؤولين إسبان كبار آخرين، في 19 أبريل 1979، لإجراء مناقشة.
- **ثانيا:** عقد السفير باركر مشاورات مماثلة مع كبار المسؤولين في إسبانيا وباريس يوم 3 ماي 1979؛
- **ثالثا:** تم إرسال تعليمات إلى عدة عواصم إفريقية للتأكد من حالة جهود الوساطة التي تبذلها منظمة الوحدة الإفريقية.

وفعلا، انطلقت محادثات بين المغرب والجزائر حول قضية

اليوم، يبدو الوضع مختلفا تماما، فرغم أن ما تسرب عن الاجتماع الأخير قليل جدا، إلا أنه يمكننا تسجيل بعض الملاحظات: **أولا؛ يمثل حضور الجزائر للاجتماع قبولها بصيغة الموائد المستديرة. ثانيا؛ جلوس الجزائر إلى طاولة المفاوضات يعني إقرارها بأنها طرف في النزاع. ثالثا؛ تسربت أخبار تفيد بأن المغرب قدم نسخة محينة من الحكم الذاتي في 40 صفحة، وهنا نستحضر الوزير ناصر بوريطة في إحدى خرجاته الإعلامية العام الماضي، عندما قال أن المغرب سيقدم مقترح الحكم الذاتي عندما يرى أن الظروف أصبحت مواتية..**

الصحراء، حيث كانت الجزائر الطرف الأضعف، لأن الحرب بدأت تستنزفها، وصرح الملك الحسن الثاني للصحافة أكثر من مرة بأن المغرب في وضع مريح، ثم ما لبث أن توفي الرئيس الجزائري هواري بومدين أواخر سنة 1978، وفي بداية سنة 1979، صرح الملك الحسن الثاني لأحد الصحفيين عندما سأله بالتالي: «ماذا كان سيسفر عنه لقاؤكم مع الرئيس الراحل بومدين؟»، فكان جواب الملك: ((إن الرئيس بومدين كان شخصا جادا ولقاؤنا لو تم لما كان لقاء راحة، لأنه كان شديد التدقيق في التفاصيل، ولأن هذا اللقاء كان قد تطلب استعدادا كبيرا، وكان لا يمكن تسوية الكل، ولكن كان سيتم تسوية الأهم))، وعندما سئل عن الرئيس الجديد وحول إمكانية عقد اجتماع به، صرح الحسن الثاني بأن الجزائريين لم يبدوا بعد استعدادا لذلك، وبعد ذلك ببضعة أشهر، طرح أحد الصحفيين على الملك السؤال التالي: «قلتم في إحدى المقابلات أنه كان عندك فكرة لمقابلة المرحوم هواري بومدين، هل هناك الآن اتصالات سرية أو محاولات لإحيائها مع الزعماء الجدد؟»، وكان جواب الحسن الثاني كالتالي: ((لو كانت هناك اتصالات سرية لطلبت منك ألا تطرح هذا السؤال. إنني لا أعرف الكذب، ليست هناك أي اتصالات سرية)).

جيسكار ديستان

محاولة ثانية للمفاوضات سنة 1980

غير أنه في سنة 1980، بدأت محادثات سرية جديدة، حيث كشفت وثيقة أمريكية، رفع عنها طابع السرية مؤخرا مؤرخة بـ 5 فبراير 1980، أن الملك الحسن الثاني أخبر أحد المسؤولين الأمريكان بأنه جرى استئناف المحادثات مع الجزائريين، وأكد له أن اتصالات جرت قبل بضعة أيام ومن شأنها أن تستأنف في الأسبوع الثاني من شهر أكتوبر، كما ذكرت الوثيقة أن المستشار الملكي رضى اجديرة ذهب إلى فرنسا يوم 23 يناير والتقى بمسؤولين جزائريين بعد يومين، بينما أخبر مسؤول أمريكي البيت الأبيض بأن المغاربة فعلوا ما أرادته أمريكا من خلال إظهار استعدادهم للتحدث بجدية عن قضية الصحراء.

كما أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية على خطوة جديدة، وهي استقبال ممثل عن جبهة البوليساريو في ماي 1980، والمسمى ماجد عبد الله، من طرف مسؤولين أمريكان، حيث حاولوا إقناعه بضرورة الانخراط في حل سلمي دبلوماسي، غير أنه لم يبد أي مرونة، ثم توقفت المفاوضات بعد ذلك، بفعل مناورات جزائرية في منظمة الوحدة الإفريقية، وازدياد عدد الدول التي اعترفت بالجبهة كممثل وحيد للصحراويين، بعد ذلك عقد اجتماع رفيع في واشنطن يوم 27 فبراير 1981، لتقييم الوضع بعد انسداد الأفق في الصحراء، وخرج الاجتماع بالخلاصات التالية:

- أولا: من الناحية العسكرية، الموقف المغربي أفضل بكثير مما كان عليه قبل عام، على العكس من ذلك، فإن جبهة البوليساريو تعاني من ضغوط (انخفاض المعنويات، بعض النضوب في القوة القتالية، صعوبات في التجنيد).

- ثانيا: التكاليف الاقتصادية للحرب باهظة للغاية (2 مليون دولار في اليوم أو أكثر) بالنسبة للمغرب، ولا تزال جبهة البوليساريو تتمتع بالأفضلية على الصعيد الدبلوماسي (مع منظمة الوحدة الإفريقية، وفي الأمم المتحدة، ومع الدول غير المنحازة بشكل عام).

- ثالثا: يظل الحل العملي الوحيد هو التوصل إلى تسوية دبلوماسية تفاوضية مقبولة لجميع الأطراف الرئيسية (المغرب والجزائر وجبهة البوليساريو).

ومع ذلك، حاولت أمريكا مجددا جر الأطراف إلى طاولة المفاوضات، إلا أن هناك وثيقة أمريكية مؤرخة بـ 29 ماي 1981، جاء فيها أن مسؤولا أمريكيا أخبر رؤساءه في البيت الأبيض بأن الجزائريين كانوا مترددين في الانخراط في المفاوضات خشية أن يواجهوا أسئلة حول عدالة التعديلات الإقليمية التي أجرتها فرنسا خلال الحقبة الاستعمارية، والتي خسر المغرب فيها بعض ترابه لصالح الجزائر، وأقر بوكيتا بأن المناقشات المغربية - الجزائرية جرت في فرنسا وسويسرا ومدينة الطائف السعودية، ووافقت الجزائر، مثل المغرب، على دعم دعوة منظمة الوحدة الإفريقية لوقف إطلاق النار وإجراء استفتاء.

ورغم المحاولات الأمريكية، إلا أن الرفض وظهور مستجدات دولية جعلت الجزائر تحاول دائما التنصل من الدخول مع المغرب في مفاوضات من أجل إيجاد حل سياسي مقبول لدى الأطراف.. إلى أن حلت سنة 1988، عندما بدأت الجزائر تطلب من أمريكا التوسط بينها وبين المغرب من أجل إيجاد حل يقوم على منح الحكم الذاتي للصحراويين، إلا أن المغرب رفض، ثم قامت الجزائر بعد ذلك بالمصالحة مع المغرب، وظلت قضية الصحراء معلقة..

اليوم، يبدو الوضع مختلفا تماما.. فرغم أن ما تسرب عن الاجتماع الأخير قليل جدا، إلا أنه يمكننا تسجيل بعض الملاحظات: أولا؛ يمثل حضور الجزائر للاجتماع قبولها بصيغة الموائد المستديرة. ثانيا؛ جلوس الجزائر إلى طاولة المفاوضات، يعني إقرارها بأنها طرف في النزاع. ثالثا؛ تسربت أخبار تفيد بأن المغرب قدم نسخة محينة من الحكم الذاتي في 40 صفحة، ونستحضر هنا الوزير ناصر بوريطة في إحدى خرجاته الإعلامية العام الماضي، عندما عقب على المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، الذي قال بأن على المغرب أن يقدم مقترحه حول الحكم الذاتي، حيث عقب عليه بوريطة يومها بأن المغرب سيقدم مقترح الحكم الذاتي عندما يرى أن الظروف أصبحت مواتية.. فهل تقديم المغرب لمقترح الحكم الذاتي المحين في 40 صفحة معناه أن الظروف أصبحت مواتية ؟

كان التحرك الفرنسي سنة 1979 هو الأول من نوعه، رغم أن المغرب لم يوافق عليه، أعقبته بداية اهتمام أمريكي بالوساطة بين المغرب والجزائر، حيث تم تشكيل مجموعة عمل معنية بالصحراء المغربية بقيادة مساعد وزير الخارجية، هارولد ساوندرز، لاستكشاف إمكانيات مشاركة الولايات المتحدة في جهود التوسط في نزاع الصحراء، وقد حضر الاجتماع الأول للمجموعة في 5 أبريل 1979، ممثلون عن مجلس الأمن القومي، ووزارة الدفاع، وهيئة الأركان المشتركة، ووكالة الاستخبارات المركزية، ووكالة مراقبة الأسلحة ونزع السلاح، ووزارة الخارجية.

وظـيفة إبستـين.. حين يتحول القاع إلى نظام

عبد الرفيع **حمضي**

في كل مرة تنفجر فضيحة كبرى، نهرول سريعا لنحتمي بـالأخـلاق ونختفي خلفها، ونشرع في إطلاق النار على الانحراف والرذيلة والسقوط، ونختم ببساطة ظاهرة، حكاية رجل شرير ونخبة فاسدة بجزيرة مغلقة، وأفعال لا توصف.. لكن فضيحة إبستين ليست بهذه البساطة، لأن ما انكشف، أو ما بدأ ينكشف، لا يخص سلوك فرد فقط.. إنه يكشف بنية، ويكشف شبكة، ويكشف نظاما كاملا يتحرك في الظل.

ولكي نفهم ذلك، يجب أن نعيد للأخلاق معناها الحقيقي؛ فـالأخـلاق ليست خطبة، وليست قائمة ممنوعات، الأخلاق علم وتهذيب للنفس، وصناعة للإنسان، وبناء للمدينة.. كما قال القدماء، أما المعاصرون، فطرحوا أسئلة أكثر إزعاجا: هل الشر دائما شيطاني، أم قد يكون عاديا حين يتحول إلى وظيفة داخل بنية؟ هل الأخلاق قانون داخلي يمنع تحويل الإنسان إلى وسيلة؟ وهل السلطة تفهم فقط عبر القانون، أم أيضا عبر الشبكات الدقيقة التي تنتج الطاعة وتعيد تشكيل الأجساد، كما يلمح لذلك فوكو؟

هنا لا تعود الفضيحة مسألة أخـلاق، بل مسألة سلطة، فإبستين لم يكن مجرد مجرم، بل كان وظيفة، كان وسيلة لتنفيذ مشروع متعدد الأبعاد يلتقي فيه المال بالسياسة، والسياسة بالإعلام، والإعلام بالحماية، والحماية بالصمت.

هذا النوع من المشاريع لا يقوم على «منحرف» فقط، بل يحتاج إلى أجهزة، وخبراء، وشبكات علاقات، وإمكانات لوجستية، وقدرة على إدارة المخاطر، ولهذا يصبح من السذاجة أن نتعامل مع إبستين كقصة جزيرة، فالجزيرة ليست هي الحكاية.

الحكاية هي المنصة التي صنعت الجزيرة التي لم تعرف حـدودا، لأن إبستين جمع دول الشمال والجنوب، الشرق والغرب، المتقدمة وتلك السائرة في طريق النمو، جمع النساء والرجال، الأبيض والأسود، ووحد، في مفارقته الأكثر فجاجة، أتباع الديانات المختلفة: اليهود والمسيحيون، والمسلمون، وحتى اللادينيين.

في عالم إبستين، بدا الجميع متساوين في الامتياز(...)، لكن الضحايا لم يكونوا متساوين أبـدا: الأغنـيـاء يـمـرون مـن البـاب الـواسـع، والفقراء يقدمون دائما قربانا في الخلف، وهنا بالضبط تتضح المفارقة: الأخلاق لا تنهار لأن فردا انحرف، بل تنهار حين يصبح النفوذ شبكة تنتج الفساد وتعيد تدويره.

والأخـطـر مـا فـي فضيحة إبسـتـين، أنها كشفت أن الجريمة قد تتحول إلى أداة سياسية، وأن الرذيلة قد تتحول إلى تقنية، وأن الجسد قد يتحول إلى عملة في سوق النفوذ.. وبذلك ندخل إلى الجيوبوليتيك، لأن القضية تصبح ليست فقط من فعل ماذا؟ بل: من كان يستفيد؟ ومن كان يملك المعلومة؟ ومن كان يدير العلاقات؟ ومن كان يضمن الحماية؟ ومن كان قادرا على تحويل الفضيحة إلى ورقة ضغط، أو إلى أداة ابتزاز، أو إلى ملف مؤجل ؟

ففي مثل هـذه القضايا، لا يكفي السؤال الأخلاقي، فهو جزء من اللعبة.

ومع ذلك، لا معنى للشماتة الحضارية.

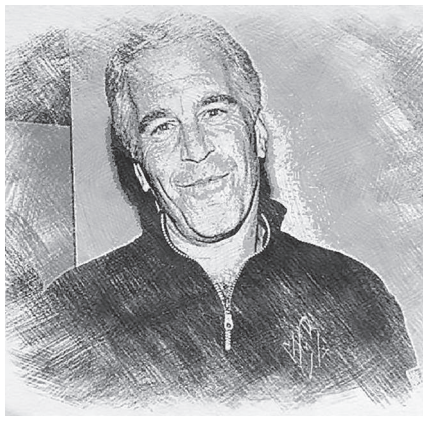

فالمنظومة التي سمحت بوجود إبستين هي نفسها التي كشفت أجـزاء من قصته، وهي نفسها التي دفعت بها إلى القضاء والإعـلام والرأي العام، وهذه مفارقة لا يمكن تجاهلها، لأن المجتمعات لا تقاس فقط بما يقع فيها من جرائم، بل أيضا بقدرتها على كشف الجرائم ومحاسبة أصحابها.

لكن الـدرس الأعمق يبقى قائما: الأخـلاق وحدها لا تحمي العالم؛ الأخلاق بلا مؤسسات، تتحول إلى شعار؛ والقيم بلا رقابة على السلطة، تصبح مجرد لغة أنيقة تستخدم في الخطابات، بينما تدار المصالح في الظل.

فضيحة إبستين ليست حكاية عن انحراف.. إنها حكاية عن السلطة حين تتحول إلى شبكة، وعن النفوذ حين يصبح اقتصادا، وعن الصمت الطويل لعالم يسمح بأن يتحول القاع إلى جزء من النظام.

إلى أين تسير الأجيال الصاعدة ؟

عزيز **الرباح**

بداية، أذكر أن كثيرا من مخترعي ورواد التكنولوجيا الرقمية وتطبيقاتها، يمنعون أبناءهم من استعمالها إلا وفق برنامج دقيق ومراقب، لكنهم يغزون بها العالم وتحولوا بذلك إلى أغنى الأغنياء.

وتشير دراسة حديثة إلى أن «جيل زد»، المولود بين سنة 1997 و2010، يُعد أول جيل في تاريخ البشرية يسجّل أداءً دراسيا ومعرفيا أسوأ من الجيل الذي سبقه.

خـلال جلسة اسـتـمـاع فـي الكونغريس الأمريكي، أكد الدكتور جاريد كوني هورفاث هذه الخلاصة، مستندا إلى دراسة بيانات مهمة للاختبارات الأكاديمية، وأشار أمام أعضاء لجنة التجارة والعلوم والتكنولوجيا، إلى أن «جيل زد» ألحق ضررا بالغا بالسجل الأكاديمي للبشرية، وتراجع مسار الذكاء البشري الذي كان سابقا في اتجاه تصاعدي.

وقد أصاب هذا التراجع معدل الذكاء العام، وشمل أهم ما يميّز الإنسان، مثل: الذاكرة، والقدرة على القراءة والكتابة، والمهارات الحسابية، لذلك يحصل هذا الجيل على درجات أقل في الاختبارات الأكاديمية مقارنة بالجيل السابق.

وأرجع الخبير هذه المشكلة إلى الانشغال الطويل أمام الشاشات، حيث يقضي معظم أفـراد هـذا الـجـيـل أكـثـر مـن نـصـف وقت استيقاظهم مُحدّقين فيها، وهذا يتعارض مع طبيعة التعلم البشري التي تبني المعرفة من التفاعل المباشر والدراسة المعمقة، وليس من التصفح السريع والمعلومات السطحية.

وأضـاف هـورفـاث، اسـتـنـادا إلـى دراسة شملت ثمانين دولـة حـول العالم، أن تبني الدول للتكنولوجيا الرقمية على نطاق واسع في المدارس، يؤثر سلبا على المعرفة والذكاء، فالأطفال الـذيـن يستخدمون التكنولوجيا يوميا لأغـراض الـدراسـة، يحصلون على معدلات أقل بكثير مقارنة بأقرانهم الذين نادرا ما يستخدمونها.

وقد أصبح هذا الجيل معتادا على استهلاك المعلومات السريعة عبر جمل قصيرة ومقاطع فيديو قصيرة الانتشار، ما أثر بشكل واضح على التركيز والفهم العميق.

وبناءً على هذه النتائج، قررت عدة دول كانت رائـدة في استخدام الرسائل الرقمية في التعليم، التراجع عن هذه التجربة، بعد ظهور التأثيرات السلبية على الذكاء والمعرفة والسلوك.

تحذير أخير وقوي: إن الاستخدام المفرط أو غير الواعي لوسائل التكنولوجيا، يشكل خطرا على عقول وسلوك الأجيال الصاعدة، ويهدد مستقبل الإنسانية، لذلك وجب الاعتدال في استعمالها، مع التقييم المستمر لتأثيرها على الـذكـاء والمعـرفـة والـسـلـوك، فـهـذا هو الحصن الوحيد الذي يضمن حماية أجيالنا.

مرافعة جوليان بقلم ستندال فـــي «الأحـــمر والأســـود»

نور الدين الرياحي

لم يقع إجماع في تاريخ الأدب والقانون على الإشادة بمرافعة ورواية مثلما وقع لمرافعة ستندال في رواية «الأحمر والأسود»؛ فهذا ليون تولستوي يقول: إن ستندال هو أول من وصف «خفايا النفس البشرية» بصدق بعيدا عن المثالية الزائفة. فتولستوي تأثر بأسلوب ستندال في تحليل الدوافع البشرية لدرجة أنه قال: «أدين لستندال بالكثير في فهمي لكيفية بناء الشخصيات».

وهذا فيودور دوستويفسكي يرى في شخصية جوليان سوريل نموذجا أوليا لبطله «راسكو لنيكوف» في رواية «الجريمة والعقاب».

كان يرى أن ستندال برع في تصوير «الإنسان المتمرد» الذي يحاول تجاوز قدره الاجتماعي من خلال القوة الذهنية والطموح، حتى لو أدى ذلك إلى ارتكاب جريمة.

وهذا أونوريه دي بلزاك، وهو المعاصر لستندال، كان من أوائل من أدركوا عبقريته، يكتب مقالا طويلا أشاد فيه بالرواية، ووصف ستندال بأنه «رسام بارع للنفوس»، معترفا بأن الرواية تعكس بدقة متناهية روح العصر الفرنسي، واعتبرها «عملا عظيما يفهمه الصفوة».

أما فريدريك نيتشه، الذي لم يمدح الكثير من الأدباء، لكنه عشق ستندال، فقد قال عنه: «ستندال هو آخر عالم نفس فرنسي عظيم»، حين اعتبر أن جوليان سوريل يجسد «إرادة القوة» ورفض القيود الأخلاقية الضعيفة التي يفرضها المجتمع، ووصف اكتشافه لأعمال ستندال بأنه كان «صدفة سعيدة» في حياته.

أما أندريه جيد، الأديب الفرنسي الحائز على نوبل، فقد وضع رواية «الأحمر والأسود» ضمن قائمة أعظم عشر روايات فرنسية على الإطلاق؛ كان يرى أن «جفاف» أسلوب ستندال هو سر قوته، لأنه يترك العاطفة تخرج من الأحداث والمواقف لا من الزخرفة اللغوية.

وهذا إرنست همنغواي، ذكر في مذكراته «وليمة متنقلة»، أنه كان يذهب إلى مكتبة «شيكسبير آند كومباني» في باريس، ليستعير كتب ستندال، إذ كان معجبا بـ«الوضوح العسكري» في كتابته، حيث كان ستندال يكتب بأسلوب يشبه «قانون نابليون» (Code Civil) في دقة لغته وبساطتها.

ترى لماذا أجمع هؤلاء الكتاب على عظمتها ؟

تكمن العظمة في نظرهم في هذه النقاط:

• الحداثة: لم يكن يكتب بأسلوب عصره الرومانسي المليء بالدموع والوصف الطويل، بل كان يكتب «سيكولوجيا» خالصة.

• البطل الإشكالي: جوليان سوريل ليس بطلا طيبا ولا شريرا، بل هو إنسان حقيقي بطموحه، نفاقه، وعزة نفسه.

• النقد الاجتماعي: الرواية ليست مجرد قصة حب، بل هي «تشريح» للمجتمع الفرنسي وتناقضاته.

تدور أحداث «الأحمر والأسود» حول جوليان سوريل، شاب طموح وذكي وابن نجار فقير، فهو يعيش في حقبة «عودة الملكية» في فرنسا، ويجد نفسه ممزقا بين طريقين للنجاح: الجيش (الذي يرمز له باللون الأحمر) والكنيسة (التي يرمز لها باللون الأسود)، ولأن زمن نابليون والبطولات العسكرية قد ولى، يختار «الأسود» كطريقة للتسلق الاجتماعي.

يعمل جوليان مدرسا خصوصيا لأبناء «السيد دي رينال»، ويقيم علاقة محرمة مع «السيدة دي رينال» ليس حبا فقط، بل كنوع من الانتقام الطبقي وإثبات الذات. لاحقا، ينتقل إلى باريس ليعمل سكرتيرا لـ«الماركيز دي لا مول» ويوقع ابنته «ماتيلد» في حبه.

وبينما كان جوليان على وشك الزواج من ماتيلد وتحقيق حلمه في النبل، تصل رسالة من السيدة دي رينال (بتحريض من رجل دين)، تفضح ماضيه، وهي غيرة تظل كامنة في قلب كل امرأة متزوجة سقطت في مكامن علاقة محرمة وتظل عاكفة على إرادة تملك من أحبته بكافة الوسائل، لكنه في لحظة اندفاع، يحاول جوليان قتلها بعدما أفسدت علاقة حبه الثاني وفضحت ماضيه مع أب الزوجة التي حملت منه سفاحا - وهي ابنة أحد النبلاء المتشبثين بلقب أحفادهم وأبنائهم وبسلالة عرقهم النبيل ودمائه التي لا تجري في عروق جوليان - مما يؤدي إلى سجنه نتيجة محاولة قتل حبه الأول التي غفرت له الجريمة، ومحاولة حبه الثاني استدرار عطف القضاة والمحلفين، وكاد أن يفلت من الإعدام لولا مرافعته الشهيرة، بل مطالبة المحكمة بإعدامه، لكن ما ورد في هذه المرافعة هو أخطر شيء في تاريخ المرافعات القضائية.

في المحكمة، يلقي جوليان خطابا شهيرا يهاجم فيه نفاق المجتمع الطبقي، ويُحكم عليه بالإعدام، ليموت بطلا تراجيديا رفض الانصياع لقوانين مجتمع لا يعترف إلا بالمال والنسب، حيث تفوه وهو الكاتب الفصيح القارئ للاتينية ولأمهات الكتب بما يلي: أيها السادة المحلفون؛ إن الرعب من الازدراء، الذي كنت أعتقد أنني أستطيع تحديه في لحظة الموت، هو ما يدفعني للتحدث؛

أيها السادة، ليس لي شرف الانتماء إلى طبقتكم، فأنتم ترون في شخصي فلاحا تمرد على ضعة قدره.

أنا لا أطلب منكم أي رأفة، فالموت ينتظرني وسيكون عادلا. لقد حاولت الاعتداء على حياة المرأة الأجدر بكل احترام وتبجيل.

لقد كانت السيدة دي رينال بالنسبة لي بمثابة الأم. جريمتي بشعة، وكانت مع سبق الإصرار، لذا فقد استحققت الموت أيها السادة المحلفون، ولكن، حتى لو كنت أقل ذنبا، فأنا أرى أمام عيني رجالا لن يتوقفوا عند ما قد يستحقه شبابي من شفقة، بل سيريدون أن يعاقبوا من خلالي، وأن يثبطوا إلى الأبد، تلك الطبقة من الشباب الذين وُلدوا في طبقة دنيا، والذين سُحقوا تحت وطأة الفقر، لكنهم نالوا حظا من التعليم الجيد وتجرأوا على الاختلاط بما يطلق عليه كبرياء الأغنياء: المجتمع.

هذه هي جريمتي الحقيقية، وسيتم عقابي عليها بصرامة أشد، لأنني في الواقع لا أحاكم من قبل أقراني، لا أرى على مقاعد المحلفين فلاحا واحدا نال ثروته بعرق جبينه أو عمله، بل أرى فقط برجوازيين حانقين.

من خلال هذه المرافعة يرتقي جوليان من «مجرم طموح» إلى «شهيد اجتماعي». لقد اختار أن يموت لكي يثبت أن صعوده لم يكن زائفا، وأن كراهيته للنظام الطبقي كانت صادقة.

الخطاب هو الصرخة الأخيرة لـ«الإنسان المتفوق» (بالمفهوم السيكولوجي) الذي يرفض أن يُحكم عليه من قبل أناس يراهم أدنى منه أخلاقيا وروحيا وإن كانوا أعلى منه طبقيا.

هذه المرافعة تطرح واقعا اجتماعيا لمفهوم العدالة والقيم الروحية والأخلاقية والاستقلالية والحياد في من يصدرها من قضاة ومحلفين.

يتبع

محنة مهنة المحاماة

تعاني مهنة المحاماة منذ مدة من مشكلة عويصة تمس بحرمتها واستقلالها ودورها في مساعدة القضاء والمساهمة في تحقيق المحاكمة العادلة والمنصفة، والتي تتوفر فيها جميع الضمانات، ومنذ أن اندلعت هذه الأزمة، بسبب ما حمله مشروع قانون ممارسة مهنة المحاماة من مستجدات تتنافى مع استقلال المهنة، والنص على إجراءات قاسية ومعقدة لممارسة تلك المهنة الحرة، انعقد إجماع على ضرورة اتخاذ موقف حازم للدفاع عن كرامة مهنة المحاماة واستقلاليتها وحمايتها من مختلف المضايقات، وتشويه سمعتها وهضم مكاسبها وتكميم أفواه ممارسيها بخطة محبوكة لم يسبق لها مثيل منذ أن تأسست أول نقابة مغربية، وكانت المحاولة الأولى سنة 1924، وتعاقب إدخال تعديلات على قانون ممارسة مهنة المحاماة كان أهمها تعديل سنة 1979، ثم سنة 1993 وصولا إلى سنة 2008.

عبد الواحد **بن مسعود**

لمزيد الاطلاع على تاريخ المحاماة في المغرب، يمكن الاطلاع على «نبذة عن تاريخ المحاماة في المغرب»، للأستاذ مارسيل صباص، وهو محامي فرنسي الجنسية وأصبح نقيبا للمحامين وعلى رأس نقابتها التابعة لمحكمة الاستئناف بالرباط، ومقاله منشور في «مجلة المحاماة»، التي تصدرها جمعية هيئات المحامين بالرباط (السنة الأولى العدد الثاني / مارس 1969 الصفحة 103 وما بعدها)، وختم ذلك النقيب مقالته بقوله: «إن القاعدة الذهبية بالنسبة للمحامي هي كما ذكر إميرسون: إذا أردت أن تخطو إلى الأمام، فاربط عربتك بأحد النجوم، ومهنة المحاماة ولله الحمد لا تعدم النجوم، وأملنا أن يتكاثر أولئك الذين يختارون لأنفسهم نجما ويربطون به عربتهم» انتهى الاقتباس.

لقد تبين من الوقفات الاحتجاجية للمحامين، أن كل مواطن غيور على سمعة ومكانة مهنة المحاماة، يتأسف غاية الأسف ويندد بحبك الأزمات لعرقلة ممارسة مهنة يعتبرها القانون مهنة حرة مستقلة تساعد القضاء وتساهم في تحقيق العدالة، والمحامون يعتبرون جزء من أسرة القضاء كما تنص على ذلك المادة الأولى من القانون المنظم لمهنة المحاماة رقم 28.08.

يجب أن يكون هناك اقتناع راسخ لدى الجميع بأن أي عرقلة توضع في طريق ممارسة مهنة المحاماة، لا يمكن بسببها للقضاء الوصول إلى عدالة نزيهة ومحاكمة تتوفر فيها الضمانات، لأن تلك العراقيل تتنافى مع شعار القضاء في خدمة المواطنين، بل إن العراقيل من شأنها تدمير حقوق المواطنين، فالقضاء لا يستطيع أن يصدر أحكامه على أساس التطبيق العادل للقانون كما ينص على ذلك الفصل 110 من الدستور، إذا لم تساهم المحاماة في تحقيق ذلك الهدف النبيل.

إن عرقلة مهمة المحامي تتنافى أيضا مع ما ورد في المادة 18 من القانون المتعلق بالتنظيم القضائي رقم 38.15، التي تنص على إحداث لجنة على صعيد كل محكمة لبحث صعوبات العمل بها، ويكون من ضمن أعضاء تلك اللجنة نقيب هيئة المحامين.. فكيف يمكن للنقيب أن يعبر عن آرائه ويقدم للجنة ما لديه من اقتراحات أو تعديلات إذا كان النقيب تابعا لوزارة العدل وخاضعا لسيطرتها ؟

لا يمكن للمحامي وقد أدى القسم وهو يؤدي رسالة سماوية، أن يسكت عن الظلم والتعسف، والاعتداء على النفس والعرض والمال، والشطط في استعمال السلطة وخيانة الأمانة، وتبديد المال العام.. وغير ذلك من الجرائم التي تمس المصلحة العليا للبلاد والعباد، فالمحامي لن يقبل بأي حال من الأحوال أن يكون تابعا لأي جهة إدارية ويضحي باستقلال المهنة، ويخون رسالته ليبقى المجال مفتوحا في وجه المفسدين في الأرض.

لقد سبق أن أسند قطاع العدل لمحامين، نذكر منهم الأستاذ عبد الكريم بن جلون التويمي سنة 1955،

للنقاش

الأستاذ امحمد بوستة سنة 1961، النقيب بلعباس التعارجي سنة 1973، الأستاذ محمد المعطي بوعبيد سنة 1977، الأستاذ عمر عزيمان سنة 1997، الأستاذ محمد بوزوبع سنة 2002، الأستاذ محمد الطيب الناصري سنة 2010، والأستاذ المصطفى الرميد سنة 2012، ونعتذر إذا وقع إغفال ذكر أسماء أخرى، ولم يسبق أن نشب أي توتر بين أي وزير للعدل وبين المحامين، واتهمهم بالتهرب من أداء الضرائب والاستيلاء على ودائع الزبناء، والدخول في كيفية تسيير النقابات، وغير ذلك من التهم التي تمس الثقة بالمحامين.

وللتذكير بالروابط التي تربط أسرة المحامين بأسرة القضاء، يكفي أن نشير إلى أن جمعية هيئات المحامين كانت كلما ستعقد مؤتمر المحامين العام إلا وتستدعي وزير العدل لحضور جلسة الافتتاح، ويكرم بإعطائه الأسبقية لإلقاء خطبته، ومن ضمن فقرات الخطاب التنويه بمجهود المحامين وتعاونهم مع أسرة القضاء واستعداد وزارة العدل لقبول التوصيات التي ستصدر عن أعمال ذلك المؤتمر.

ومثال قديم على ذلك، أنه بتاريخ خامس يونيو 1969، انعقد بالمحكمة الابتدائية بمكناس المؤتمر الثامن لجمعية هيئات المحامين، وحضر هذا الاجتماع وزير العدل عبد الحفيظ بوطالب، وألقى خطابا جاء في فقرة من فقراته: «إن مشاكل العدل لا تهم وزارة العدل والقضاة والمحامين فحسب، بل تهم كذلك المواطنين، لما لها من ارتباط وثيق بحياتهم»، كما تطرق الوزير لرسالة المحامي وأهمية الدور الذي يقوم به في سبيل إظهار الحق ونصرته، ونص الخطاب بكامله منشور في «مجلة المحاماة» (السنة الأولى / العدد الثالث يونيو 1969 عدد ممتاز بمناسبة المؤتمر الثامن بمكناس الصفحة 117 وما بعدها).

إن الحاقدين أو من يكنون لمهنة المحاماة شعورا غير عادي، لم يطلعوا على مكانة وحرمة هذه المهنة وما قيل في المحاماة ودورها في تحقيق العدالة. لقد غاضهم أن تكون المحاماة واحدة من أكثر المهن إشراقا وتحديا في مجال القانون، تلعب دورا حاسما في تحقيق العدالة وتمثيل الوكلاء في النظام القضائي، وهذه بعض العبارات التي تصف جمال وأهمية مهنة المحاماة.

■ المحامون هم أبطال العدالة، يسعون إلى إصلاح الخطأ وإرساء حقوق المظلومين.

■ في يدي المحامي يتجلى القانون، فهو رائد في استخدام الكلمات لصون حقوق من يؤازرون.

■ إذا كانت مهنة المحاماة هي فن الخطابة، فإن المحامي يجب أن يكون رساما لصورة قانونية مشرقة.

■ المحامي هو شريك العدالة، دافع عن ضعفاء المجتمع وصانع للتغيير.

■ إن المحامي هو شخص يبادر باستخدام جميع سبل القانون لتصوير خطأ مزعج بشكل جذاب.

■ إن المحامي هو شريك في العدالة، يسعى إلى تطبيق الديمقراطية بروح نبيلة.

هذه العبارات تبرز عظمة وشرف مهنة المحاماة ودورها في بناء نظام قضائي يحقق العدالة للجميع.

إن أعداء مهنة المحاماة لم يستوعبوا بعد أن المحامي ليس مجرد من يتولى الدفاع في قضايا موكليه ويتصدى للشكاوى المغرضة أو للوشايات الكاذبة، بل هو شخص يمتلك قدرة استثنائية على تحقيق العدالة وحماية حقوق الآخرين، فهو يسعى جاهدا إلى إظهار الحقيقة والخطأ في سبيل تأمين حقوق المجتمع والأفراد.

وقد قيل بحق، أن المحامي شخص ذو أخلاق عالية وصاحب مبادئ ثابتة، حيث يفضل دائما استخدام سبل القانون بطريقة عادلة لتحقيق انتصاف المظلومين، إن دور المحامي في بناء مجتمع عادل لا يقدر بثمن، فهو جزء من ركائز الديمقراطية وساند في صرح العدالة.

فكل ما قيل عن مهنة المحاماة يعكس التقدير والاحترام لهذه المهنة المهمة التي لا يستغني عنها أي مجتمع حر.

فبفضل كفاءة المحامي وتجربته وتكوينه، وقع عليه الاختيار ليكون من ضمن أعضاء الوفد الذي أجرى مفاوضات مع المستعمرين لاستقلال المغرب واسترجاع حريته على جميع أراضيه شمالا وجنوبا، وكان من ضمن الوفد الأستاذ المرحوم عبد الرحيم بوعبيد، كما أسندت رئاسة الوزراء لمحامين، ومنهم من كلفوا بالعلاقات بين الحكومة ومجلس النواب سابقا، ومنهم من عين سفيرا للمملكة المغربية لدى الدول الشقيقة والصديقة، كما عين المحامون ليكونوا أعضاء في لجان تعديل القانون أو إصدار مدونات، مثل مدونة الأسرة، ومدونة الشغل، ومدونة التجارة، وقانون التحفيظ العقاري، ومدونة الحقوق العينية، وأساتذة التعليم العالي في الكليات والجامعات أغلبهم من المحامين، والخزانة القانونية غاصة بمراجعهم ومؤلفاتهم وشاهدة على علو كعبهم علما ومتانة تكوينهم، وعمق أبحاثهم.

وإذا كنا قد ركزنا على ضمان حرية الدفاع، فيكفي الإشارة إلى السند الذي اعتمدنا عليه وهو كتاب: «حرية الدفاع» للمستشار طه أبو الخير، رئيس محكمة الجنايات وأمر الدولة العليا في مصر الطبعة الأولى سنة 1971، ونقتبس من هذا المرجع القيم سطورا من فقرات ذلك الكتاب؛ فقد جاء في فقرة منه ما يلي: ((حرية الدفاع حق من أغلى مقدسات الناس، لأنه صورة رائعة لممارسة حريتهم))، وجاء في فقرة أخرى بعنوان «حرية الدفاع وحق المساواة» ما يلي: ((إذا كان ثمة حق يمتزج بآخر امتزاجا كاملا، فذلك الحق هو حق المساواة الذي لا يتصور أيام حرية الدفاع دون توافره، فالمساواة بين الطرفين هي أساس حرية الدفاع، فلا تتوافر هذه الحرية إذا اختلت معايير المساواة بين الخصوم، وأي ميزة يتميز بها خصم على آخر، تقلب حرية الدفاع إلى لون من ألوان العدوان)).

إن قطاع العدل شارك في أشغال المؤتمر الوطني العام 32 لجمعية هيئة المحامين بالمغرب، المنظم بطنجة والذي افتتحت أشغاله يوم الخميس 15 ماي 2025 تحت شعار: «المحاماة فاعل محوري وشريك أساس في منظومة العدالة»، والمخصص لمناقشة قضايا مهنة المحاماة بالمغرب وتعزيز مكانتها ضمن منظومة العدالة ومواجهة التحديات المهنية والتشريعية التي تعرفها، وتتميم دورها الكبير في الدفاع عن الحقوق والحريات وصون استقلال المهنة وكرامتها، ولم يكن خطاب ذلك القطاع منسجما وملائما مع المواقف الصارمة التي اتخذت بمناسبة مطالب هيئة المحامين بتعديل مشروع قانون المحاماة المعروض على الغرفة الأولى للبرلمان.

فقد جاء في بعض فقراته ذلك الخطاب ما يلي:

■ أنا أعرف أنكم الآن منشغلون بموضوع قانون المهنة، فتأكدوا أنني عندما أضع قانون المهنة، فأنا لا أضعه للمحامين، بل أضعه أولا وأخيرا لنفسي كمحامي ثم لمحامين، وأنا شخصيا أعتبر أن المحاماة مستقبلي وسأعود إلى المحكمة وسألتقي بكم مرة أخرى.

■ إن شروط المحاكمة العادلة لم تتم إلا إذا كان المتهم محميا ويتوفر على كامل الشروط الضامنة لحقوقه وحقوق باقي المواطنين، وهذه الشروط لا يمكن أن يوفرها إلا المحامي.

■ إن مهنة المحاماة مهنة دستورية والمحامون موكلون من طرف الدولة لضمان شروط المحاكمة العادلة وتقديم الحقوق، وبالتالي، فالمحامي جزء من مكونات الدولة وليس من خارجها.

وللتأكد بأن ما قيل مخالف لما تعانيه الآن مهنة المحاماة، يكون من المفيد الاطلاع على دراسة بعنوان: «قراءة في مستجدات مشروع قانون مهنة المحاماة» من إعداد الباحث ياسين كحلي مستشار قانوني وباحث في العلوم القانونية تاريخ الجمعة 26 دجنبر 2025، للوقوف على مستجدات ذلك المشروع والتي لا يمكن لأي محامي أن يمارس المحاماة مع بقاء ما نص عليه المشروع من عراقيل، وخاصة المس باستقلال المهنة والنص على شروط مجحفة لولوج سلك المحاماة والتهديد والتدخل في تدبير الشؤون الداخلية للمهنة.

ونختم بما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في موضوع من سخرهم الله لخدمة المحتاجين وقضاء حوائجهم، حيث ورد في الحديث الشريف الأول قوله ص: «يحشر قوم من أمتي على منابر من نور، يمرون على الصراط كالبرق الخاطف نورهم تخشع له الأبصار، ما هم من الأنبياء، ما هم من الصديقين، ما هم بالشهداء، إنهم قوم تقضى على أيديهم حوائج الناس»، والحديث الثاني يقول: «إن الله اختصهم بقضاء حوائج الناس، حببهم في الخير وحبب الخير إليهم، إنهم لآمنون من عقاب الله يوم القيامة».

وأيضا بما ورد في تدخل رئيس جمعية هيئات المحامين بالمغرب، النقيب الحسين الزياني، حيث أشار إلى أن معركة المحامين ليست مهنية، بل سياسية، ورفض الحوار الشكلي، وأن الخطر لا يطال مهنة المحاماة فقط، بل يمتد ليصيب دولة الحق والقانون نفسها.

> **يجب أن يكون هناك اقتناع راسخ لدى الجميع بأن أي عرقلة توضع في طريق ممارسة مهنة المحاماة، لا يمكن بسببها للقضاء الوصول إلى عدالة نزيهة ومحاكمة تتوفر فيها الضمانات، لأن تلك العراقيل تتنافى مع شعار القضاء في خدمة المواطنين،** بل إن العراقيل من شأنها تدمير حقوق المواطنين، فالقضاء لا يستطيع أن يصدر أحكامه على أساس التطبيق العادل للقانون كما ينص على ذلك الفصل 110 من الدستور، إذا لم تساهم المحاماة في تحقيق ذلك الهدف النبيل.

> أعداء مهنة المحاماة لم يستوعبوا بعد أن المحامي ليس مجرد من يتولى الدفاع في قضايا موكليه ويتصدى للشكاوى المغرضة أو للوشايات الكاذبة، **بل هو شخص يمتلك قدرة استثنائية على تحقيق العدالة وحماية حقوق الآخرين، فهو يسعى جاهدا إلى إظهار الحقيقة والخطأ في سبيل تأمين حقوق المجتمع والأفراد.**

العاصمة تطوي صفحة الأحزاب

مجالس الرباط الحالية المنتمية لأحزاب حكومية، ولها تجارب من الممارسة الجماعية لعقود، عاشت معها العاصمة ظروفا لم يسبق لها مثيل، وباء «كورونا» وما خلفه من كوارث، والزلزال وإن أصاب منطقة الحوز، شعر به الرباطيون، وتأثير التضخم على معيشة المواطنين، والفيضانات شمال وغرب الرباط.. محطات مأساوية تكبد فيها المواطنون هول الاستخفاف والغياب التام لأي مساعدة أو حضور لمنتخبيهم المحصنين في الأبراج العاجية، وهم صلة وصل قانونية بين الرباطيين والسلطات والحكومة والبرلمان، وأداة لتذويب وحل مشاكلهم، لأن كل مجالس العاصمة تنتمي للحكومة، مما ييسر قضاء المآرب لو تقدمت بطلبها، ولأنها لم تفعل، كان ما كان من تجنيد للسلطات والمتطوعين للقيام بواجبات إنسانية صرفة كان ممثلو السكان ومسيرو شؤون العاصمة هم الأولى بتنزيلها، وقد مكنهم القانون الجماعي من اختصاصات وصلاحيات للقيام بذلك، كما تسمح لهم صفاتهم الحزبية باستغلال مرافق الأحزاب، من جمعيات المهندسين وهيئات الأطباء ولجان الخبراء والأساتذة المبرزين في مختلف العلوم، وغيرهم مما تبرزهم لنا الأحزاب في اجتماعات علانية دون شك ليطمئن الرباطيون على تجويد منخرطيها وعلى إمكانية الاعتماد عليهم في النكبات، بل حتى الميسورين منهم ونسمع عن كرمهم في المناسبات الانتخابية، لم يحركوا ساكنا لا ماديا ولا معنويا طيلة الأزمات الخانقة المتعاقبة على المواطنين، والتي صادفت توليهم السلطة والنيابة والدعم اللازم لتقديم العون للناس للنجاة من الكوارث التي حلت بهم مع حلول انتخاب الأجهزة التمثيلية والمدبرة، ومساعدتهم على تجاوز كل المحن.

وحتى الأيام الأخيرة، أعلنت هذه الأحزاب، الحاكمة والمعارضة، عن استفاقتها من غفوتها الطويلة للبدء في التسخينات الانتخابية وطقوسها كما جرى في الاستحقاقات السابقة وما واكبها من ضجيج المؤتمرات وبلاغات اللجن التصحيحية، ونشر غسيل بعضها البعض.. ولم تسكت عن الكلام المباح إلا مع الفيضانات وإحصاء الخسائر، وجحيم الغارقين في أوحال هذه الفيضانات.

وفجأة، انقطعت الأخبار عن تلك التحركات وعن ذلك السباق السابق لأوانه لالتقاط غنائم انتخابات لا تزال في عالم الغيب، وبكل صراحة، هذا التصرف يضر بالديمقراطية التي لها قواعدها الأساسية المبنية على أرصدة كل حزب وما راكمه من إنجازات وما حققه من تقارب فعلي وتفاعلي لصالح الوطن أولا والمواطن ثانيا، ولو بالتخلي عن الامتيازات الهائلة التي ينعم بها المنتخبون.

فالعالم يتغير بسرعة فائقة، والمواطن لن يبقى مكتوف الأيدي لطي صفحة أحزاب لن تقدم له أعمالا ملموسة وليس كلاما عنتريا حماسيا انتهى أجله مع الجيل الذي ذهب إلى حال سبيله، وكنا نتمنى من مجالس العاصمة استدراك «تهاونها» بالإعلان عن تضامنها ومساندتها لجماعة القصر الكبير وسيدي قاسم وغيرها من المناطق المتضررة، وتفتح لها مراكز لإيواء المنكوبين في الفنادق والمراكز والمدارس المقفلة.

رمضان في عاصمة إمارة المؤمنين

بعد أيام يحل شهر رمضان الكريم، وقد كانت العادة عند الرباطيين قبل سنوات، اتخاذ الحيطة والحذر من التلاعبات الدنيئة وغير المقبولة في المواد الغذائية والتي تدنس مناسك هذا الشهر المعظم، وتطفو في الأسواق والمعاملات التجارية، وكان ما كان في الماضي، ورباط الفتح اليوم وقد توجتها المشاريع الملكية بمجموعة من الألقاب القارية والعالمية، استطاعت التخلص من هذه التلاعبات، وتكفلت بواجبها الروحي لتجعل من رمضان شهر الصيام والرحمة والكرم والمعاملة الحسنة، وهي المدينة التي تنبأ لها عبد الملك بن صاحب الصلاة سنة 594 هـ، وكان قادما من الأندلس خصيصا لتتبع ورش بناء صومعة حسان، وقد شيدت سنة 593 هـ، أي بعد سنة من بنائها، وتوجه بقولته الشهيرة مشيرا بيديه في اتجاه الضريح الشريف وقال: «سيكون في هذا الموضع مدينة عظيمة لملك عظيم».

وفي نفس المكان وبين أطلاله، أدى المغفور له محمد الخامس قدس الله روحه صلاة شكر مباشرة عند عودته من المنفى سنة 1955، وعند وفاته نقل جثمانه من ضريح مولاي يوسف إلى ضريح شيد في الجهة ذاتها سنة 1971، هو اليوم الضريح الشريف الذي نظم في ساحته البابا فرنسيس قداسا ووجه منها «نداء القدس» سنة 2019، كما أحيا الحاخام بينتو طقوسا يهودية في الرباط سنة 2023.

كل هذا السرد التاريخي هو للإشهاد على اعتراف الديانات السماوية بالرباط عاصمة لإمارة المؤمنين، والتي تستقبل الأسبوع القادم بحول الله شهر رمضان الأبرك بكل ما يليق به من خشوع وكرم ونبل المشاعر واحترام التعايش، فلم تعد الرباط في هذا الشهر المبارك مجرد أسواق مكدسة بالمواد الغذائية كنا نحارب وبشراسة على ضمان جودتها وملاءمة أثمنتها ووفرتها، بل صارت قدوة في كل العالم لتجسيد أسمى مظاهر التدين بالأفعال الملموسة والمعاملات الإنسانية والأخوية بالبر والإحسان، وهذه مسؤولية المجالس المنتخبة المؤطرة والمنظمة والحاكمة في تسيير عاصمة هي مقر إمارة المؤمنين؛ كيف؟ فلا نحتاج إلى رسوم للإيضاح ولا إلى فتاوى للتوضيح، وإنما للتنبيه إلى مكانة الرباط عالميا واهتمام كل المؤمنين بمبادراتها الدينية، خصوصا بمقدم شهر الصيام، وهي تحتضن وبكل شرف آلاف المؤمنين من ممثلي السفارات والهيئات والمنظمات.. سيعيشون معنا الأجواء الرمضانية وسيلمسون خشوعنا ومناسكنا وصيامنا، لذلك نطالب مجالس العاصمة بتنزيل تظاهرات للفطنة وليس للبطنة المؤقتة، تظاهرات تطبق أصداؤها أرجاء العالم، فهل تلتقط الإشارة ؟

أسرار العاصمة

الهروب الكبير، من ساحة «أسراب الحمام» إلى ساحة باب الحد.. باب تاريخي مزخرف بنقوش جددها المولى سليمان سنة 1814، حتى أنه أصبح «رمزا» لمقر هيئة حزبية هرع إليها عدد من المنتخبين المحليين بحثا عن مظلة تقيهم من الفيضانات(...)، وفيهم من «هربوا» في الهربة الأولى منذ 12 سنة، وقد رفضت «توبتهم» مما يؤشر على ضرورة مواجهة مصيرهم.

ملفات كانت نائمة ودافئة بأغطية حريرية، تعرضت لعاصفة هوجاء عرتها، وهي اليوم في طريقها إلى شارع التين للبحث، ثم تعرج إلى شارع الأرز لاتخاذ اللازم.. إذا ثبت أي خرق أو نهب لثروة الرباطيين، وسنسمع كثيرا عن شارعي التين والأرز بدلا من «التين والزيتون» طيلة شهر الصيام.

بعد انسحاب رئيس الحكومة من منصب الأمين العام لحزبه، من المرتقب أن يحذو حذوه وزراء هذا الحزب بالتخلي عن مناصب العضوية القيادية في المكتب السياسي وقد اكتسبوها بالصفة الحكومية. مرحلة جديدة لجيل جديد من التجمعيين عليهم الاعتماد على أنفسهم وليس على إرث من سبقوهم منذ 50 سنة.

صرح طبي بمواصفات عالمية لجميع الاختصاصات يستأنف أنشطته شهر يوليوز المقبل بعد إصلاحات جذرية في بناياته التي تحولت إلى برج من 33 طابقا بأقسام طبية في تخصصات هي الأولى من نوعها في القارة الإفريقية، مما يجعله مستشفى قاريا يجنب الأفارقة عناء وتكاليف الاستشفاء في أوروبا، مستشفى ابن سينا في حلته الجديدة مدعوما بالمستشفى الدولي محمد السادس لعلوم الصحة بجانبه، جعل الرباط «عاصمة الصحة الإفريقية»..

حديث العاصمة

متى يتم إنشاء «الميترو» في الرباط ؟

بقلم: بوشعيب الإدريسي

في العاصمة الفرنسية باريس أسست بلديتها نقلا حضريا نظيفا عبر عربات تسير بالكهرباء أطلقت عليها «الميترو» ولم تكتف بها كوسيلة آمنة لتنقل سكانها، بل جهزت لها مدنا محطاتية وأنفاقا مرورية بشبكة من السكك الحديدية، وهذا الإنجاز العظيم كان سنة 1890.

وفي سنة 2026، بعدما انتشر في عواصم آسيوية نقل حضري طائر وعلى أسطوانات دائرية أو «كبسولات» شبه فضائية، بمواقف وكأنها مطارات، وبعدما دشنت مدينة مراكش العمل بالحافلات الكهربائية منذ سنة 2017، تبشرنا جماعة العاصمة السياسية «يا حسرة» بـ«النبإ العظيم»: استقبال وفد تقني وتجاري من دولة مبدعة في مجال التكنولوجيا المتجددة والمبتكرة، لـ«التحدث عن مشروع» تنزيل نقل حضري تستعمل فيه حافلات مزودة بالطاقة الكهربائية، وتلاحظون استعملنا كلمتين: «التحدث عن مشروع» لأن البشرى الجماعية تخبر باجتماع دار بين رئيسة المجلس وبعض نوابها مع خبراء في وسائل تنقل أضحت في بلدانهم من الماضي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، الاجتماع لم يكن تقريريا، لأن القرار من اختصاص المجلس بعد توصيات من اللجنة المعنية.

وفي ذلك الاجتماع، لم تدرج أهم العراقيل التي ستواجه هذا التنزيل الذي لا بد له من ممرات خاصة مثل ما طبقته مراكش، وهذا الأمر من اختصاص وصلاحيات المجلس الجماعي بناء على المادة 83 من القانون الجماعي، ممرات مغايرة لتلك التي يستغلها النقل الحضري عبر الترامواي المحدث في الرباط سنة 2011 بموجب المشروع الملكي، وبنظام وانتظام من سككه الحديدية ذات التهيئة فائقة التقنية لتأمينها من أي انزلاق، وما نزلت قاطرات وعربات الترامواي على سككها إلا بعد إرساء محلها المؤكد.

فأين وكيف ومتى ستنطلق حركة تنقل الرباطيين عبر الحافلات الكهربائية؟ هل صادق المجلس على شبكة تنقلات هذه الحافلات؟ فنحن اليوم وفي عاصمة عالمية نلمس غياب سياسة جادة لتدبير النقل الحضري بصفة عامة، لا محطات ولا واقيات ولا علامات ولا إشارات وشارات تحترم الإنسان المضطر لركوب نقل فوضوي حتى في الالتزام بمواعيده المقررة، وهنا نستحضر «سياسة النقل الحضري» ونستلهم من إدراجها في اختصاصات منتخبين سياسيين، لنفخ جينات تلك السياسة في روحها، فمجالسنا عاجزة ومندوبوها في المجالس الإدارية والتقنية للشركات المفوض لها تدبير قطاع النقل، مجرد «جيوب» تقتات من التعويضات المادية الممنوحة لهم بالقانون على حضورهم ومشاركتهم في جلسات اجتماعاتها.

ففي ظرف وجيز، تم إنجاز ممرات داخل أنفاق تحت أرضية تؤمن مرور قطارات السرعة القصوى، فماذا يمنع من التفكير في تعميم مثل هذه الأنفاق لإنشاء «ميترو» بالرباط ؟

شهادات من الرواد

((**كان** سيدنا علي يتناول طعاما مع أصحابه وإذا بهم يسمعون جائعا يرجو طعاما، فأعطى الإمام علي إلى أحد الحاضرين دراهم طالبا أن يسلمها للساعي، وقد استغرب الحضور من تفضيل الإمام علي إعطاء الدراهم عوض إشراك الساعي في الطعام، فسألوه عن السر، فأجاب: لو أننا أشركناه الطعام لكان علينا أن نبحث عنه كل سنة على الأقل، لكي نصل به الرحم، فخير أن يأخذ الدراهم لنبقى جميعا في حل من التزام تفرضه شراكة الطعام، ولا شك أن أصل الحكاية يرجع إلى ما سنه القرآن حول صلة الرحم)) انتهى.

من ندوة لجنة التراث لأكاديمية المملكة سنة 2005، شارك فيها الراحل عبد الهادي التازي.

المرجع: كتاب في الموضوع (الصفحة 108).

أرشيف الرباط

في سنة 2015 غادرنا إلى دار البقاء الموسوعة العالم عبد الهادي التازي رحمه الله، وكان منارا في الثقافة ومحنكا بارزا في السياسة، كان قلما من أقلام «الأسبوع الصحفي»، نتذكره ونترحم على روحه الزكية.

الأسبوع الرياضي

هل تحولت جامعة الكرة إلى «صندوق أسود» لا يملك مفتاحه إلا الإعلام الفرنسي ؟

يذكّر المشهد الراهن داخل ردهات الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، بكواليس تغيير مدربي المنتخب المغربي، منذ تولية فوزي لقجع تدبير شؤون الجامعة؛ هذا التناقض يجعلنا نتساءل عن جدوى البلاغات التي تصدرها مؤسسة تدعي الاحترافية بينما هي تمارس رياضة «المراوغة» مع شعب بأسره، تاركة الشارع الرياضي يغرق في حيرة بين حقيقة الواقع وزيف البيانات الرسمية التي لم تعد تقنع أحدا، منتظرا الإعلام الفرنسي أن يبشره بإقالة أو التعاقد مع مدرب.

وفي هذا السياق، وثق تاريخ الجامعة القريب فصولا مثيرة من تضارب المعطيات وكثرة البلاغات التوضيحية التي أربكت الرأي العام، وهو السيناريو الذي عاشه الجمهور المغربي بعد نفي خبر إقالة الناخب الوطني السابق بادو الزاكي، كأول مدرب في حقبة لقجع، ليتم تعويضه بالفرنسي هيرفي رونار، ثم واصلت الجامعة نهج سياسة النفي مؤكدة عدم توصلها باستقالة المدرب الفرنسي رونار، ليقال بعدها مباشرة، والأمر ذاته وقع مع الإطار البوسني وحيد خاليلوزيتش، بعدما نفت جامعة الكرة كل الأخبار التي تحدثت عن انفصال وشيك، قبل أن تتبخر تلك التأكيدات في مهب الريح، ويتم تعيين وليد الركراكي بديلا له.

واليوم يتجسد نفس السيناريو «السريالي» في ملف وليد الركراكي، حيث تتقاطع أنباء النفي الرسمي البارد مع تسريبات الكواليس التي تؤكد قرب فك الارتباط، مما يكرس حالة من الضبابية المتعمدة التي تسيء لصورة الكرة الوطنية، كما أن هذا الارتباك الواضح في تدبير الأزمة يثبت أن الجامعة لم تستوعب بعد أن «زمن الأسرار» قد ولى، وأن محاولة إخفاء الحقيقة خلف جدار من الصمت، لا تزيد الوضع إلا تأزيما، خاصة وأن «اللعبة» باتت مكشوفة ولم تعد تنطلي على جمهور يقرأ ما بين السطور ويفهم جيدا كيف تُطبخ القرارات المصيرية في صمت الجدران.

وفي هذا الصدد، تفتقد الجامعة لهيبة التواصل المؤسساتي الرصين، مستعيضة عنه بسياسة «الهروب إلى الأمام» وترك الساحة فارغة للإشاعات التي تنهش في استقرار المنتخب الوطني.. فبدلا من اعتماد الشفافية كمبدأ دستوري وأخلاقي، يفضل أصحاب القرار البقاء في «عتمة الكواليس»، مما يفتح الباب على مصراعيه لتأويلات الصحافة الدولية والوطنية، ويجعل مستقبل أسود الأطلس عرضة لرياح التكهنات، وهو ما يضرب في العمق مصداقية المؤسسة التي تتبجح بـ«بهرجة» الإنجازات التقنية بينما تعجز عن صياغة بلاغ واحد يحترم عقل المتلقي.

من جهته، يصر الجمهور المغربي اليوم على انتزاع حقه في الوضوح والمكاشفة، رافضا أن يظل «الحلقة الأضعف» في منظومة تدبير المنتخب؛ فالجمهور الذي صنع بملحمته في قطر مجدا عالميا، يستحق خطابا يحترم ذكاءه لا «تعتيما» يكرس الريبة والشك، كما أن الاستمرار في نهج الغموض، يقتل روح الثقة التي بنيت بصعوبة بين الجماهير وجامعة لقجع، وهو أمر لا يخدم مصلحة الكرة الوطنية في ظرفية تتطلب أقصى درجات الصدق والالتحام.

متى يحين موسم الحصاد في التنس ؟

تحت غطاء «الأداء المشرف» المعتاد، تواصل كرة المضرب المغربية الدوران في حلقة مفرغة من النتائج السلبية، بعد السقوط الأخير أمام كولومبيا (1-3) في سد كأس ديفيس بالدار البيضاء؛ فرغم محاولة تسويق الهزيمة كفرصة لكسب الخبرة تحت قيادة البطل السابق هشام أرازي، إلا أن الواقع يفرض التساؤل عن جدوى «الصمود» الذي لا يثمر تأهلا، وعن سياسة الرهان على الشباب التي تفتقر للنضج التنافسي المطلوب في المحافل الكبرى، كما أن الركون إلى لغة التبرير لم يعد كافيا أمام توالي الإخفاقات التي تكرس تراجع التنس الوطني، وتؤكد الحاجة الماسة لثورة هيكلية تتجاوز منطق «المشاركة من أجل المشاركة» نحو ثقافة حصد النتائج الملموسة والقطع مع سلسلة الانكسارات المتتالية.

ألعاب القوى المغربية تبعث رسائل طمأنة حول مستقبل الريادة

في مشهد يجسد حيوية رياضة ألعاب القوى الوطنية، بصم العداؤون المغاربة على تألق استثنائي في النسخة الـ 15 للسباق الدولي بمدينة الدار البيضاء، محولين شوارع العاصمة الاقتصادية إلى مضمار لاستعراض القوة والجاهزية، حيث بسط كل من حفيظ رزقي وكلثوم بوعسرية سيطرتهما المطلقة على فئة 10 كيلومترات بتوقيتين يؤكدان القيمة التقنية العالية للعداء المحلي، وسط زخم جماهيري ومشاركة مكثفة تجاوزت 4 آلاف عداء؛ هذا الاكتساح امتد أيضا ليشمل مسافة 5 كيلومترات عبر الواعدين أيوب أبو سعد ورانيا بصيري، وهو ما يبعث رسالة طمأنة إلى كون قاطرة «أم الألعاب» تسير بخطى ثابتة نحو استعادة وهجها التاريخي وترسيخ ريادتها القارية والدولية.

أقوى تجمع رياضي نسائي تضامني في إفريقيا

تحت شعار: «الرياضة والصحة النفسية»، عرفت لؤلؤة الجنوب الداخلة، فعاليات النسخة الـ 12 من سباق «صحراوية» التضامني، بمشاركة 100 مغامرة يمثلن جنسيات متعددة، من فرنسا، روسيا، والكوت ديفوار، إلى جانب المغرب.

هذا الموعد يتجاوز البعد الرياضي الصرف ليتحول إلى منصة كونية لتمكين المرأة وتعزيز قيم التضامن الإنساني والحوار الثقافي؛ فبين سحر خليج الداخلة وكثبان الرمال، تخوض المشاركات تجربة استثنائية تهدف إلى جعل الجهد البدني والانسجام مع الطبيعة وسيلة لتعزيز المرونة النفسية وتطويق ضغوط الحياة المعاصرة، في تكريس صريح لمكانة «صحراوية» كحدث لا يحتفي باللياقة البدنية فحسب، بل يكرس الرفاهية الوجدانية والمصالحة مع الذات كرهان أساسي لمستقبل المرأة.

تحليل إخباري

هل تكون المنصوري رئيسة لحكومة الحكم الذاتي ؟

ما بعد «الأمر بإحضار» الجزائر والبوليساريو إلى مدريد

هل يفرض الحكم الذاتي تعيين حكومة بقيادة حزب الأصالة والمعاصرة ؟

إعداد سعيد الريحاني

طويت صفحة حزب التجمع الوطني للأحرار قبل الوصول إلى محطة الانتخابات، في سيناريو غير متوقع، بعد طي مفاجئ لصفحة رئيسه عزيز أخنوش، الذي فكر في التمديد لنفسه(..)، على غرار أحزاب أخرى، غير أن القدر كانت له كلمة أخرى، أكدت أن أخنوش لا يحكم(..)، بعدها تكلف هو شخصيا بتعبيد الطريق لواحد من موظفيه من أجل خلافته على رأس حزب «الحمامة»، ورغم ذلك، فقد كان مسك الختام هو البرقية الملكية التي وضعت النقط على الحروف، بحيث أن نظرة الدولة ليست هي نظرة المواطنين للأشخاص، فشوكي الذي لا ينظر لانتخابه بعين الرضى من طرف عدة جهات، هو نفسه سيحصل على تنويه مؤسساتي، أكدته برقية الملك محمد السادس، التي جاء فيها: ((إن اختيارك لرئاسة هذه الهيئة السياسية الموقرة يعكس الثقة التي حظيت بها من لدن مناضلي ومناضلات الحزب، وتقديرهم لما تتحلى به من خصال وغيرة وطنية، ولما راكمته من تجربة في المجالين التدبيري والمهني، مما يؤهلك للمضي قدما في تطوير أداء الحزب لمواصلة مساهمته بمعية كافة الأحزاب والهيئات السياسية في خدمة الصالح العام، والدفاع عن المصالح العليا للوطن والمواطنين، في تشبث متين بثوابت الأمة ومقدساتها))، وهي نفسها البرقية التي طوت بشكل رسمي: «الصفحة السابقة»، حيث قالت: ((كما لا يفوتنا بهذه المناسبة، أن نشيد بسلفك خديمنا الأرضى، السيد عزيز أخنوش، وبما بذله من جهود مطبوعة بروح المسؤولية والوطنية الصادقة، في سبيل تكريس وتعزيز الحضور السياسي لحزب التجمع الوطني للأحرار)) (المصدر: برقية تهنئة الملك محمد السادس لرئيس حزب التجمع الوطني للأحرار محمد شوكي).

تزامن التغيير الطارئ في حزب الأحرار مع التغييرات الطارئة على مستوى القضية الوطنية؛ فبعد نيل اعتراف مجلس الأمن بمغربية الصحراء، وبجدية مقترح الحكم الذاتي، أصبح الاستعداد السياسي لمرحلة جديدة ضرورة لا محيد عنها، ذلك أن «حكومة الحكم الذاتي» قد تفرض أحزابا وشروطا، وبروفايلات أخرى، ليس بالمعنى السياسي، ولكن بالمعنى «الإداري»..

فقد وصل ملف الصحراء المغربية إلى منعطف حاسم، آخره اللقاء الذي نظم برعاية

تحليل إخباري

الجزائر والبوليساريو تعترفان بالحكم الذاتي الذي دافع عنه الهمة سنة 2007

صورة الوفد المغربي الذي دافع لأول مرة عن مقترح الحكم الذاتي ويظهر فيها القطب فؤاد عالي الهمة كبير مستشاري الملك

أمريكية داخل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في إسبانيا، بحضور الأطراف المعنية، وهو اللقاء الذي يمكن أن يقال عنه أنه «أمر بإحضار» وليس مفاوضات؛ فالتعنت هو سيد الموقف بالنسبة للطرف الأساسي الجزائر، وصنيعتها البوليساريو، ولكن من يجرؤ في هذا الزمن على التمرد وعصيان أوامر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الذي يرعى عمليات الدخول لبيوت الرؤساء كما لو أنه يسير حملات تمشيطية لتنظيف المدينة من البيوت المشبوهة(..) ؟

عن هذا اللقاء غير الرسمي، والغير معلن، والذي لا يدخل في المفاوضات(..)، كتبت الصحافة مقالات متناقضة، لكن الجميع أجمع على أن اللقاء الذي احتضنته مدريد يومي 8 و9 فبراير الجاري، حضره إلى جانب وفد المغرب ووفد جبهة البوليساريو، كل من وفد الجزائر وموريتانيا، إضافة إلى المبعوث الأممي ستيفان دي مستورا، بينما كان الجانب الأمريكي ممثلا من قبل مبعوث الرئيس الأمريكي للشرق الأوسط وصهره، مسعد بولس، وسفير واشنطن في الأمم المتحدة مايك والتز، علما أن الاجتماع جاء بعد أسبوع من زيارة مستشار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، مسعد بولس، إلى الجزائر، حيث اجتمع بالرئيس عبد المجيد تبون وعدد من المسؤولين الجزائريين..

«أمريكا لا تلعب».. وذهاب مستشار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، عند الرئيس الجزائري قبل لقاء مدريد، لا يخرج بأي حال من الأحوال عن إخبار الجزائر بضرورة تنفيذ مقتضيات قرارات مجلس الأمن فيما يتعلق بالصحراء، واعتبار الحكم الذاتي أساسا للمفاوضات، وبغض النظر عما كتبته الصحف العالمية المعادية للمغرب من «خرافات»؛ فقد تكلف بولس، والإدارة الأمريكية، بفرض مناقشة «الورقة التقنية المتعلقة بالحكم الذاتي» من طرف جميع الحاضرين، ما يعني عمليا اعتراف كل من الجزائر والبوليساريو بـ«الحكم الذاتي» كأساس للمفاوضات، وأكثر من ذلك، فقد خلص لقاء مدريد إلى تعيين لجنة لمناقشة الإطار السياسي المقبل لـ«ورقة المغرب المتعلقة بالحكم الذاتي»..

الاجتماع الذي انعقد برعاية أمريكية، ناقش تفعيل قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالحكم الذاتي، ومع ذلك، ما زالت بعض المواقع تتحدث عن تقرير المصير، الذي أصبح متجاوزا، علما أن الحكم الذاتي نفسه يعد شكلا من أشكال تقرير المصير، وربما إفريقيا كلها التقطت الإشارات الخفية من لقاء من هذا النوع، حتى أن المغرب لم يجد أي صعوبة في الحصول على العضوية بمجلس الأمن والسلم الإفريقي، الذي كانت تحاك فيه كل المناورات ضد الصحراء المغربية، بقيادة خصوم المغرب، حيث كان هذا المجلس بمثابة خلية فكرية مناوئة للأفكار المغربية، وذراعا في يد خصوم المغرب، وكانت المؤامرة قد وصلت أوجها في عهد المفوضة دلاميني زوما.

ويبقى السؤال مطروحا عما إذا كان المغرب مقبلا على انتخابات سابقة لأوانها، أو تعديل دستوري، لمواكبة هذه التطورات التي قد تفرض الشروع قريبا في تنزيل مقترح الحكم الذاتي، ما يعني أن الحكومة الحالية المنتخبة في ظروف عادية منتهية الصلاحية، كما هو الشأن بالنسبة لرئيسها، الذي لم يضع هواجس الحكم الذاتي في برنامجه الحكومي المصوت عليه.

إذن، يبقى السؤال مطروحا حول الحزب الذي يمكنه قيادة مرحلة الانتقال نحو تدبير ملف الحكم الذاتي، ورغم أن كل الأحزاب المغربية قدمت مقترحاتها، إلا أن التطورات قد تفرض حزبا يتوفر على هذه النزعة في أدبياته، وهنا لن يخرج الأمر عن حزب

«أمريكا لا تلعب».. وذهاب مستشار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، عند الرئيس الجزائري قبل لقاء مدريد، لا يخرج بأي حال من الأحوال عن إخبار الجزائر بضرورة تنفيذ مقتضيات قرارات مجلس الأمن فيما يتعلق بالصحراء، واعتبار الحكم الذاتي أساسا للمفاوضات، وبغض النظر عما كتبته الصحف العالمية المعادية للمغرب من «خرافات»؛ فقد تكلف بولس، والإدارة الأمريكية، بفرض مناقشة «الورقة التقنية المتعلقة بالحكم الذاتي» من طرف جميع الحاضرين، **ما يعني عمليا اعتراف كل من الجزائر والبوليساريو بـ«الحكم الذاتي» كأساس للمفاوضات، وأكثر من ذلك، فقد خلص لقاء مدريد إلى تعيين لجنة لمناقشة الإطار السياسي المقبل لـ«ورقة المغرب المتعلقة بالحكم الذاتي»..**

يبقى السؤال مطروحا حول الحزب الذي يمكنه قيادة مرحلة الانتقال نحو تدبير ملف الحكم الذاتي، ورغم أن كل الأحزاب المغربية قدمت مقترحاتها، إلا أن **التطورات قد تفرض حزبا يتوفر على هذه النزعة في أدبياته، وهنا لن يخرج الأمر عن حزب الأصالة والمعاصرة؛ فهذا الحزب هو أول حزب مغربي اقترح تسمية الأقاليم الجنوبية بـ«جهة الصحراء الغربية»(..).**

تحليل إخباري

الأصالة والمعاصرة؛ فهذا الحزب هو أول حزب مغربي اقترح تسمية الأقاليم الجنوبية بـ«جهة الصحراء الغربية»(..).

وسبق لـ«الأسبوع» أن أكدت على هذه الواقعة عندما كتبت أن ((حزب الأصالة والمعاصرة هو الحزب الوحيد الذي اقترح تسمية الأقاليم الجنوبية بـ«الصحراء الغربية»، وذلك خلال ندوة صحفية عقدت ببيت الدكتور الشيخ بيد الله، عندما كان أمينا عاما للحزب، وقد كان فؤاد عالي الهمة وقتها عضوا في المكتب السياسي، شهر غشت 2010، حيث دافع كل من بيد الله، وعضوي المكتب السياسي وقتها، صلاح الوديع وحميد نرجس، خال العضو المؤسس الهمة(..)، عن المقترح الذي يسمي المنطقة التي تشمل كلا من العيون والسمارة ووادي الذهب وأوسرد وبوجدور، بـ«الصحراء الغربية»..

لتكتب الصحافة، بعد تناول وجبة العشاء في بيت الشيخ بيد الله: إن تصور الحزب للجهوية يشمل إمكانية تسمية هذه الجهة بحسب إقليمها، أي جهة الساقية الحمراء وادي الذهب، إلا أن الثلاثي محمد الشيخ بيد الله، الأمين العام للحزب، وعضوي المكتب التنفيذي، حميد نرجس وصلاح الوديع، كانوا أكثر ميلا للدفاع عن التسمية الأولى: «الصحراء الغربية»، وقتها لم يكن هذا المصطلح متداولا في الإعلام الوطني بشكل كبير، ووصلت جرأة حزب الأصالة والمعاصرة إلى حد اعتبار مجموعة من الجماعات المحلية في الصحراء، جماعات ينبغي إلغاؤها في إطار تقطيع إداري جديد، وهي: جماعة العركوب، وجماعة أمليلي، وجماعة بئر أنزران، وجماعة كليبات الفولة، وجماعة أم دريكة، وجماعة ميجك، وبلدية لكويرة، وجماعة أوسرد، وبئر كندوز، وجماعة اغوينيت، وجماعة تيشلة وجماعة تيفاريتي..

وأوضح حميد نرجس (ابتعد عن الحزب حاليا) بأن «إعمال مقترح حزب الأصالة والمعاصرة يتطلب إفراد مقتضيات دستورية خاصة بجهة الصحراء مع الإحالة على قانون تنظيمي خاص بالجهة يمكن أن يتم تطوير بنوده في حالة الاتفاق السياسي على المبادرة المغربية للحكم الذاتي، ويشمل القانون التنظيمي لجهة الصحراء، حسب نرجس، اسم الجهة وعلاقتها بممثل الدولة والموارد المالية الخاضعة لتصرفه، وقواعد الوصاية، كما دعا إلى ضرورة تمكين الصحراء من تمثيلية استثنائية بغرفتي البرلمان لا تراعي فقط محدد الساكنة، بل أيضا معيار المساحة الجغرافية التي تشكل قرابة 37 في المائة من مجموع مساحة البلاد، وتخويل الجهة مجموعة من الصلاحيات، من بينها: التنمية الاقتصادية والتخطيط الجهوي، وتشجيع الاستثمارات، والتجارة والسياحة، والصناعة والبنيات التحتية والمنشآت المائية، والكهرباء، والأشغال العمومية، والنقل، والسكن، والتربية، والصحة، والتشغيل والرياضة، مع مراعاة الانسجام مع المخططات الوطنية القطاعية.. وفي الوقت الذي انصبت فيه جل الأسئلة على استعمال مصطلح جهة «الصحراء الغربية» في مقترح الأصالة والمعاصرة، تدخل بيد الله ليوضح أن استعماله سيكون فكرة متقدمة قائلا إنها «صحراؤنا الغربية»)) (المصدر: الأسبوع الصحفي).

لماذا يصر بن كيران على إثارة اسم الهمة في هذا التوقيت ؟

اليوم، تغيرت الملامح المسيرة لحزب الأصالة والمعاصرة، لكن جيناته لا تقبل تغييرا بهذا الحجم، بحكم التراكم السابق، أما البروفايلات التي يمكنها قيادة المرحلة، فلا يمكن أن تكون محط صعوبة؛ فبالإضافة إلى السعي لانتخاب فاطمة الزهراء المنصوري كأول رئيسة حكومة مغربية، وهي نفسها تؤكد أن حزبها قد يحتل المرتبة الأولى، هناك عدد من أعضاء الحزب يمكن أن تركب المرحلة المقبلة على مقاسهم(..)، ولم لا استقدام شخصيات كبرى من خارج الحزب، للوزارات المختلفة(..).

ما معنى أن يخرج رئيس الحكومة السابق والأمين العام لحزب العدالة والتنمية، عبد الإله بن كيران، في هذا الوقت لمهاجمة فؤاد عالي الهمة، علما أن الهمة لم يعد يمارس السياسة بحكم منصبه ككبير مستشاري الملك محمد السادس؟ أليس معنى ذلك أن بن كيران يعرف بحسه السياسي إمكانية حصول تغييرات قريبة(..)؟ ولنعتبر أن تغييرا من هذا النوع حصل فعلا، أليس هذا دليلا على صواب رؤية الهمة، الذي كان أول من دافع عن مقترح الحكم الذاتي سنة 2007، في مفاوضات مانهاست 2007، بتوجهات ملكية كبرى؟ أليس من المشروع اعتبار سنة 2026 سنة لتكريم أفكار هذا الرجل الذي كانت له بصمته في كل المنعطفات الحاسمة في تاريخ المغرب، من مواجهة التطرف إلى الاحتجاجات الاجتماعية، إلى التغيير السياسي، وصولا إلى الحكم الذاتي..؟ والفاهم يفهم(..).

ما معنى أن يخرج رئيس الحكومة السابق والأمين العام لحزب العدالة والتنمية، عبد الإله بن كيران، في هذا الوقت لمهاجمة فؤاد عالي الهمة، علما أن الهمة لم يعد يمارس السياسة بحكم منصبه ككبير مستشاري الملك محمد السادس؟ أليس معنى ذلك أن بن كيران يعرف بحسه السياسي إمكانية حصول تغييرات قريبة(..)؟ ولنعتبر أن تغييرا من هذا النوع حصل فعلا، **أليس هذا دليلا على صواب رؤية الهمة، الذي كان أول من دافع عن مقترح الحكم الذاتي سنة 2007، في مفاوضات مانهاست 2007، بتوجهات ملكية كبرى؟ أليس من المشروع اعتبار سنة 2026 سنة لتكريم أفكار هذا الرجل الذي كانت له بصمته في كل المنعطفات الحاسمة في تاريخ المغرب، من مواجهة التطرف إلى الاحتجاجات الاجتماعية، إلى التغيير السياسي، وصولا إلى الحكم الذاتي..؟ والفاهم يفهم(..).**

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵜⴰⵎⴰⵔⵉⵏⵜ
ⴰ ⵙⵓⵖⵍ ⴰⵀⵔⴽⴰⵏ ⴰ ⵜⵅⵟⵟⴰⵜ ⵜⴰⵀⵔⴽⴰⵜ

الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية
و المسح العقاري و الخرائطية

AGENCE NATIONALE DE LA CONSERVATION FONCIÈRE DU CADASTRE ET DE LA CARTOGRAPHIE

تحيين الرسوم العقارية

أي تغيير
يطرأ على بيانات الرسم العقاري
أو المعلومات المتعلقة بالمِلك:

- إحداث بنايات
- تغيير بيانات الحالة المدنية :
(الاسم الكامل، نظام الزواج،
البطاقة الوطنية، محل المخابرة ....)

يجب تقييده في المحافظة العقارية

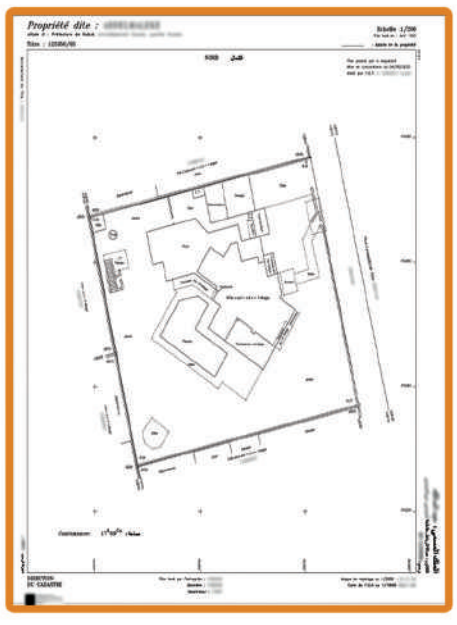

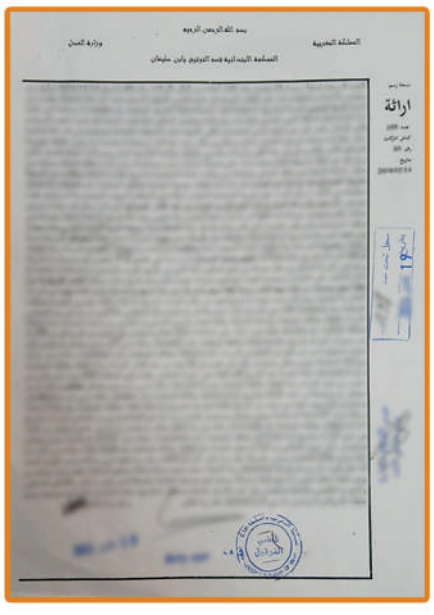

الخدمات الرقمية للمحافظة العقارية
جودة، ربح للوقت وبكل أمان

www.ancfcc.gov.ma

كواليس جهوية

ما يجري ويـــدور في المدن

مراكش

اتهام صندوق الإيداع والتدبير ووكالة المساكن والتجهيزات العسكرية بتشريد المتقاعدين العسكريين والأرامل

= الأسبوع

من الفئات المستضعفة في المجتمع والتي تعيش التهميش والإقصاء واللامبالاة من قبل المسؤولين ومؤسسات الدولة والحكومة، فئة المتقاعدين العسكريين والأرامل وأبناؤهم الذين يتعرضون لمضايقات من قبل مؤسسات وإدارات والسلطات لأجل إفراغ المساكن المسماة «ديور العسكر» التي يقطنونها منذ الستينات والسبعينات بتعليمات من الملك الراحل الحسن الثاني، الذي مكن العسكريين وأسرهم من الاستفادة من هذه المنازل مع إمكانية تفويتها لهم وفق تسوية متفق عليها، لكن إدارة وكالة المساكن والتجهيزات العسكرية كان لها قرار آخر، يكمن في الزيادة في السومة الكرائية وتهديد الأسر بالطرد والإفراغ دون مراعاة الظروف الاجتماعية والإنسانية والصحية لهؤلاء الناس.

من بين الملفات التي لا زالت مطروحة قضية العسكريين القدامى والأرامل والأسر التي تقطن في حي بن تاشفين بمراكش، حيث أن الكثير من العائلات والأسر تقطن في هذا الحي منذ الستينات، بعد استفادتها من السكن العسكري المشيد فوق مساحة أرضية تناهز أربعين هكتارا، بحيث يضم فيلات قديمة ومنازل خلفها الاستعمار قام السكان بإصلاحها، كما يتكون الحي من عدة تجمعات سكنية متفرقة تحمل أسماء مختلفة (بايير، بوجو، أليكرو، سبايس، المرس، 114 الشمالي والجنوبي، وحي الزيتون القديم والجديد)، كلها تجمعات سكنية تعيش فيها أكثر من 6 آلاف أسرة وتضم أزيد من 4 آلاف و400 منزل، يسكن فيها المتقاعدون العسكريون والأرامل وأبناؤهم الذين لا زالوا يرتدون البدلة العسكرية ولهم كامل الحق في الاستفادة من السكن والاستقرار الأسري.

ظلت هذه العائلات تنتظر منذ الثمانينات عملية التفويت والتمليك التي وعدت بها الجهات المسؤولة آنذاك بعدما تم تفويت ثلث المساكن العسكرية لقاطنيها في تلك الفترة بـ 30 درهما للمتر المربع للدفعة الأولى و40 درهما للدفعة الثانية و51 درهما للدفعة الثالثة، لكن بالنسبة للدفعة الرابعة لم يتم التفويت رغم تجميع المعطيات والقيام بجميع الإجراءات من طرف لجنة مختصة قامت بتحديد مساحة كل مسكن على حدة وقامت بالمعاينة والموافقة على عملية التفويت التي لم تتم. المثير في القضية، أن السكان تلقوا العديد من الوعود بالتسوية من قبل إدارة وكالة المساكن والتجهيزات العسكرية بتملك المنازل لهم، بحيث فوتت عليهم فرصة شراء البقع الأرضية بالتجزئات السكنية التي كان سعرها لا يتجاوز آنذاك 7 آلاف درهم فقط بحي المسيرة وأزلي لدى «ليراك» المؤسسة الجهوية للتجهيز والبناء، وحرمتهم من اقتنائها بحجة توفرهم على منازل وأجبرتهم على التخلي عن البقع الأرضية أو الشقق التي باعتها لهم «ليراك»، بدعوى عدم إمكانية الاستفادة مرتين من الوكالة، رغم أنها لم تقم بتفويت المنازل لهم وظلت في اسم المؤسسة، بسبب التماطل والتأخير في مسطرة التفويت التي كانت متوقفة بسبب البيروقراطية ولأسباب إدارية وعملية منها عدم تحديد مساحة كل منزل، والوعود بتكليف البلدية بشراء الأراضي بثمن رمزي لصالح الساكنة وتسوية الملف بشكل نهائي.

لكن بعد مرور السنوات واستمرار سياسة اللامبالاة والتجاهل من قبل المؤسسة المكلفة بالمنازل دون تنفيذ عملية التمليك التي وعدت بها العسكريين القدامى والأرامل، خاصة وأن الغالبية منهم قاموا بإصلاحات لهذه المساكن كلفتهم ملايين، بالإضافة إلى تسديد رسوم التجهيز بالعدادات الكهربائية والربط بشبكة التطهير السائل والتي كلفت كل أسرة 15 ألف درهما، في الوقت الذي كان بإمكانهم اقتناء بقع أرضية في تجزئات سكنية، كانت ما بين 5 آلاف و10 آلاف درهم في مختلف أحياء مراكش، بسبب الوعود الفارغة واستمرار سياسة «التجرجير»، حتى وصل الأمر إلى القضاء، بعد أن تم تفويت جميع المنشآت والمساكن في المنطقة لصندوق الإيداع والتدبير في سنة 2011 دون تسوية ملف السكن.

وبسبب هذا التماطل، وجد السكان أنفسهم مهددين بالتشريد والترحيل من حي بن تاشفين، الشيء الذي دفعهم لرفض القرار وتنظيم وقفات احتجاجية للمطالبة بتسوية الملف، رغم توقيع اتفاق يوم 26 فبراير 2011 بين والي الجهة والقائد المنتدب السابق للحامية العسكرية، يقضي بالموافقة على مقترح الساكنة المتعلق بإعادة الهيكلة وعدم الترحيل، وبحث كل الحلول الأخرى التي تراعي مصالح السكان، وإنهاء قرار الترحيل إلى منطقة العزوزية وتعويضه بحل الهيكلة بالحي.

فقد تعرض هؤلاء العسكريون القدامى والأرامل للحيف والظلم من قبل الإدارة التي رفضت تنزيل المذكرة الملكية المؤرخة في 10 ماي 2001، والتي تتحدث عن ضرورة تسليم الدور لقاطنيها وتفعيل محضر 2011 والقاضي بإعادة الهيكلة وعدم الترحيل من المنطقة، حيث اصطدموا بإجراءات جديدة بعيدة عن الإنصاف والحق في السكن الذي يعتبر حقا دستوريا، إذ تم الاعتماد على إحصاء قديم مرت عليه 18 سنة رغم أنه شابته عدة خروقات، ثم الدفع بحل الترحيل فقط والترويج له عبر استقطاب عائلات مركبة دون تعويضها، وإقصاء الأنشطة والمحلات التجارية من التسوية والمعالجة التي تم الاتفاق عليها.

وحسب مصادر محلية، فإن الملف يضم حوالي 8000 أسرة في حي بن تاشفين، تم إقصائها من إعادة الهيكلة بعدما تم الاتفاق معها بحضور الوالي السابق فريد شوراق، قصد الشروع في تسوية المشكل بشكل جماعي، خاصة وأن هناك أسرا أخرى استفادت من نفس العملية على دفعات وتمكنت من الحصول على الاستقرار وتم تفويت المنازل إليها من قبل الوكالة، لكن صندوق الإيداع والتدبير بعد حصوله على منشآت عسكرية، زاد من أطماعه ويسعى إلى تشريد هاته العائلات من خلال الاستحواذ على منازلهم، عوض أن يستكمل بقية الإجراءات المسطرية المتعلقة بتفويت المنازل لقاطنيها، بحيث يقوم بتهديد الأسر والأرامل بالترحيل أو الحصول على تعويضات هزيلة لا تتعدى 6 ملايين فقط، مع تقلهم لمنطقة فلاحية نائية خارج مدينة مراكش تفتقر لظروف العيش والمواصلات.

قضية قدماء العسكريين المتقاعدين والأرامل ليست مشكلة في مدينة واحدة، فهناك الآلاف من الأسر والعائلات مهددين بالترحيل من المنازل العسكرية التي منحها الحسن الثاني لهم، في سلا والقنيطرة والجديدة وطنطان وفي المدن أخرى.

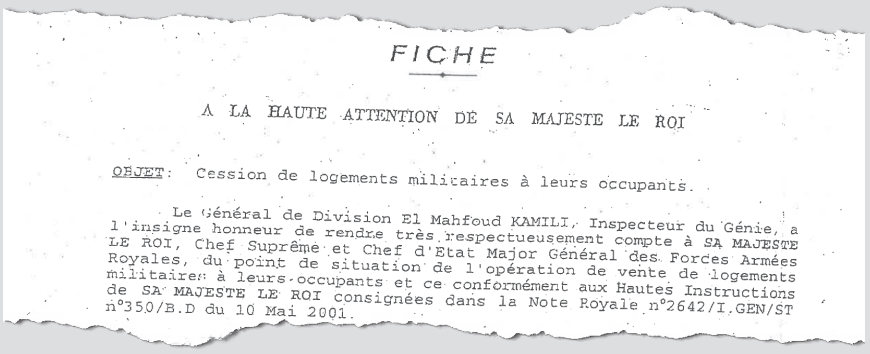

FICHE

A LA HAUTE ATTENTION DE SA MAJESTE LE ROI

OBJET: Cession de logements militaires à leurs occupants.

Le Général de Division El Mahfoud KAMILI, Inspecteur du Génie, a l'insigne honneur de rendre très respectueusement compte à SA MAJESTE LE ROI, Chef Suprême et Chef d'Etat Major Général des Forces Armées Royales, du point de situation de l'opération de vente de logements militaires à leurs occupants et ce conformément aux Hautes Instructions de SA MAJESTE LE ROI consignées dans la Note Royale n°2642/I.GEN/ST n°350/B.D du 10 Mai 2001.

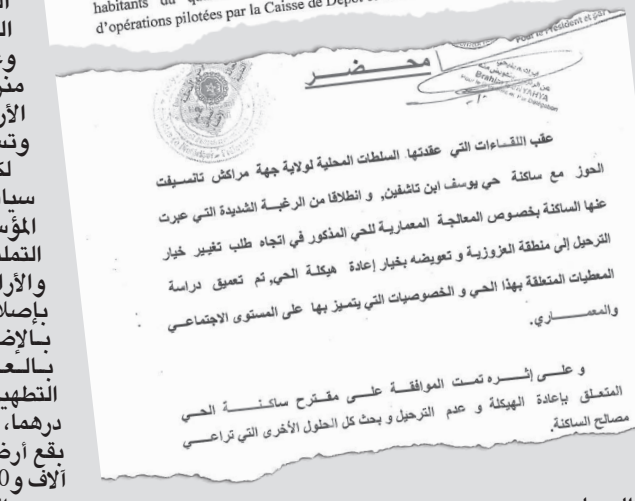

COURRIER OFFICIEL
À L'ATTENTION DE LA CAISSE DE DÉPÔT ET DE GESTION (CDG)

Objet : Quartier Youssef Ibn Tachffine – Situation foncière des logements occupés par les familles de militaires

Madame, Monsieur,

Nous, veuves et enfants de militaires du Royaume du Maroc, souhaitons porter officiellement à votre connaissance notre profonde préoccupation concernant les informations faisant état d'un projet de délogement des habitants du quartier Youssef Ibn Tachffine à Marrakech, au profit d'opérations pilotées par la Caisse de Dépôt et de Gestion.

محضر

عقب اللقاءات التي عقدتها السلطات المحلية لولاية جهة مراكش تانسيفت الحوز مع ساكنة حي يوسف ابن تاشفين، و انطلاقا من الرغبة الشديدة التي عبرت عنها الساكنة بخصوص المعالجة المعمارية للحي المذكور في اتجاه طلب تغيير خيار الترحيل إلى منطقة العزوزية و تعويضه بخيار إعادة هيكلة الحي، تم تعميق دراسة المعطيات المتعلقة بهذا الحي و الخصوصيات التي يتميز بها على المستوى الاجتماعي والمعماري.

و على إثره تمت الموافقة على مقترح ساكنة الحي المتعلق بإعادة الهيكلة و عدم الترحيل و بحث كل الحلول الأخرى التي تراعي مصالح الساكنة.

سيدي بنور

حوض مائي يودي بحياة امرأة حامل وابنها بسيدي بنور

= الأسبوع

أودى حوض مائي مخصص للسقي في ملكية أحد الفلاحين بدوار العربي بن عبد الله، التابع للجماعة الترابية بوحمام إقليم سيدي بنور، بحياة سيدة حامل وابنها، إثر غرقهما به مساء يوم الأحد، في حين تم إنقاذ طفلتها الصغيرة التي كانت تحملها على ظهرها بأعجوبة من موت محقق من طرف بعض سكان المنطقة، وتم نقل الطفلة التي لا يتجاوز عمرها سنتين، من طرف الوقاية المدنية إلى المستشفى الإقليمي بسيدي بنور لتلقي العلاجات الضرورية، في حين تم نقل جثة الأم والابن نحو مستودع الأموات بالجديدة قصد إخضاعهما للتشريح الطبي.

وتعود تفاصيل هذه الفاجعة إلى أنه بعد سماع الضحية خبر غرق ابنها الذي يبلغ عمره 9 سنوات، تحركت مسرعة وهي تحمل ابنتها من أجل إنقاذه، لكنها لم تستطع فغرقت.. وقد خلفت هذه الفاجعة حزنا عميقا لدى عائلة الضحايا، واستياء عميقا لدى سكان المنطقة، الذين طالبوا الجهات المسؤولة بتطبيق القانون في حق المخالفين، وإجبار أصحاب الأحواض المائية المخصصة للسقي الفلاحي بالمنطقة على وضع سياجات حديدية، لحماية المواطنين من الغرق وتجنب سقوط أرواح أخرى، خصوصا في ظل تزايد عدد ضحايا الأحواض المائية بإقليم سيدي بنور.

أسفي

متى يتم إصلاح محلات تجار أسفي ؟

= الأسبوع

لا زال تجار ومهنيو المحلات التجارية في المدينة القديمة بأسفي، ينتظرون أن يتم الإسراع في إصلاح محلاتهم وحمايتها من خطر الفيضانات، في ظل التساقطات الحالية والأخطار المحدقة بها.

ومن المنتظر أن تقوم الشركة المكلفة، بتهيئة وإصلاح المحلات المتضررة من فيضان وادي الشعبة، بعد الانتهاء من الدراسات التقنية لحماية المدينة القديمة من خطر الفيضانات، بعدما تم عقد اجتماع بين ممثلي الشركة وممثلي التجار والسلطات المحلية، من أجل توضيح برنامج الإصلاح، الذي يهدف إلى إعادة تأهيل المناطق المتضررة من الفيضانات، وتهيئة الشوارع الموجودة في المدينة القديمة، حيث تم تحديد مدة شهر ونصف من أجل الشروع في الأشغال وترميم المحلات المتضررة، عبر تبليط الأزقة وتركيب الأبواب.

ويطالب التجار والمهنيون بالشروع في الإجراءات المتفق بشأنها في أقرب الآجال، حتى يتمكنوا من العودة لممارسة نشاطهم التجاري وتعويض الخسائر المالية التي تكبدوها خلال الأشهر الماضية.

وقد منحت الدراسة لمكتب مختص قصد وضع إجراءات تحمي المدينة القديمة من فيضان وادي الشعبة، إذ من المرتقب أن يتم عرضها أمام اللجنة المكونة من وزارة التجهيز ووكالة الحوض المائي والشركة المكلفة بالإصلاح.

كواليس جهوية

بن سليمان

من المسؤول عن تحويل بحيرة «بوبو» لتجزئة سكنية في بن سليمان ؟

= الأسبوع

لا حديث في بن سليمان إلا عن «ضاية بوبو» التي تحولت لتجزئة سكنية في ظروف غامضة، بعدما ساهمت الأمطار الأخيرة في عودة البحيرة إلى أصلها، مما يطرح التساؤل حول الجهة التي سمحت ببناء عمارات سكنية في هاته المنطقة التي تعتبر محمية طبيعية سابقا.

وحسب مصادر محلية، فإن قضية تحويل بحيرة «بوبو» إلى منطقة سكنية، تعتبر فضيحة عقارية تكرس سنوات من البعث في مجال التعمير والاستهتار بأرواح المواطنين، حيث تحولت الشوارع والأزقة في التجزئة إلى مسطحات مائية، ووجد السكان أنفسهم محاصرين بالمياه من كل الجوانب، ما جعل الخوف يتملك السكان في ظل الخطر الذي يحيط بهم.

وبالعودة إلى الزمن الماضي، فقد كانت بحيرة «بوبو» معروفة لدى ساكنة مدينة بن سليمان، تستقبل مياه الأمطار وتتحول إلى بحيرة طبيعية تبقى لعدة أشهر، وكانت مزارا للساكنة تستمتع بها خاصة في فصل الربيع، لكن في ظروف غامضة تم مسح البحيرة وإنهاء وجودها نتيجة المشاريع العمرانية التي لم تحترم خصوصيات المجال البيئي وقوانين التهيئة الحضرية.

وبالرغم من منع القوانين المتعلقة بالتعمير والبناء فوق المناطق الفيضية والبرك المائية، ومجاري الوديان، نظرا لما تشكله من خطر كبير على السكان والبنيات التحتية، إلا أن تشييد التجزئة السكنية فوق بحيرة «بوبو» يطرح التساؤل حول الجهة التي سمحت ورخصت ببناء عمارات فوقها، مما يتطلب فتح تحقيق وربط المسؤولية بالمحاسبة.

خريبكة

خريبكة لا مشاريع «زينة» ولا تنمية ولا بنية تحتية «تفرح»

= الأسبوع

أصبحت شوارع وطرقات مدينة خريبكة تعرف انتشار الحفر والأعطاب في البنية التحتية، مما يضع المجلس أمام المساءلة بخصوص المراقبة وتتبع الأشغال.

وفي محيط المدينة تبرز طرق محفرة وبرك مائية وأوحال، وأشغال ترقيعية تتلاشى مع التساقطات المطرية وأزقة تتحول إلى أوحال، بحيث أن هذا الوضع يجعل المجلس أمام مرمى الانتقادات بسبب ضعف المراقبة عند الانتهاء من الأشغال التي تستنزف المال العام بدون نتيجة في أرض الواقع.

ويرى العديد من النشطاء المحليين أن مشاكل التنمية في خريبكة كبيرة، فما إن تنزل قطرات من المطر حتى تنكشف الحقيقة، وتغرق الأزقة والأحياء في الفوضى والصعوبات، في ظل غياب رؤية تنموية حقيقية لدى المجلس، والبحث عن المصالح الخاصة على حساب المصلحة العامة.

ما تعيشه المدينة الفوسفاطية التي أصبحت خارج قطاع التنمية، تبرز أن الإصلاحات والأشغال التي تتم على مستوى البنية التحتية تفتقر للجودة وتنتج الأشغال بمنطق الكم لا الكيف، وتُغيب معايير المتانة والاستدامة، رغم أن البنية التحتية تعتبر ركيزة أساسية، سواء فيما يتعلق بشبكة الطرقات، أو الإنارة العمومية، أو النظافة، أو قنوات الصرف الصحي.

في ظل الوضع الراهن، تدعو فعاليات محلية إلى تدخل السلطات والمصالح المختصة، قصد فتح تحقيق في الاختلالات المسجلة ومساءلة كل مسؤول عن التقصير الحاصل على مستوى البنى التحتية بالمدينة.

عين على الشمال

إعداد: زهير البوحاطي

ساكنة شفشاون ووزان في مواجهة خطر التماس الكهربائي بعد المطر

تعيش ساكنة عدد من الجماعات التابعة لعمالتي شفشاون ووزان حالة من القلق والخوف الشديدين، بسبب الوضعية المتهالكة التي توجد عليها العديد من الأعمدة الكهربائية الخشبية، والتي باتت تشكل خطرا حقيقيا على أرواح المواطنين وممتلكاتهم، خاصة مع التساقطات المطرية القوية التي تعرفها المنطقة.

فهذه الأعمدة، التي تحمل أسلاكا كهربائية ذات ضغط عالي، تعاني منذ سنوات من التآكل والتلف، وكانت موضوع شكايات وتنديدات متكررة من طرف الساكنة وفعاليات محلية، خصوصا بعد تسجيل حالات وفاة في بعض الجماعات القروية نتيجة تماس كهربائي قاتل بكل من إقليمي شفشاون ووزان، ورغم خطورة الوضع، لم يسجل أي تدخل جدي من الجهات المعنية، وعلى رأسها المكتب الوطني للكهرباء، من أجل صيانة هذه الأعمدة أو استبدال المتلاشية منها في الوقت المناسب.

ومع تواصل التساقطات المطرية، سقط عدد من هذه الأعمدة فوق منازل المواطنين أو بمحاذاتها، ما زاد من حدة الخطر، خاصة في ظل اختلاط المياه بالأسلاك الكهربائية المكشوفة، الأمر الذي ينذر بوقوع كوارث إنسانية لا تحمد عقباها، كما سجلت حالات نفوق بعض رؤوس الماشية بسبب التماس الكهربائي، في ظل غياب أي إجراءات استعجالية للحد من هذه المخاطر.

وتطالب الساكنة بتدخل عاجل من الجهات المختصة، لإزالة الأعمدة الآيلة للسقوط وتعويضها بأعمدة إسمنتية آمنة، مع إعادة هيكلة الشبكة الكهربائية بشكل يضمن سلامتهم قبل أن تتحول هذه الأخطار إلى مآسي تضاف إلى سجل الإهمال الذي تعاني منه المنطقة.

مختصرات شمالية

يجب على السلطات المعنية فتح تحقيق عاجل على خلفية احتجاج العشرات من ضحايا فيضانات القصر الكبير، بمدينة طنجة، والذين عبروا عن استنكارهم لما تعرضوا له من «نصب» و«استغلال» من طرف إحدى الجمعيات الخيرية بطنجة، وأكد نساء ورجال، قدموا أنفسهم على أنهم من المتضررين من الفيضانات، أن هذه الجمعية طلبت منهم مغادرة القصر الكبير بدعوى توفير المساعدة والدعم لهم، غير أنها أغلقت أبوابها في وجوههم دون تقديم أي مساعدة، فوجدوا أنفسهم في وضعية إنسانية صعبة، مطالبين بفتح تحقيق شفاف وترتيب المسؤوليات في هذه القضية.

سجلت جماعات قروية بجهة الشمال أعلى نسب الخسائر، نتيجة انجراف التربة وانهيار عدد من المنازل، خاصة على مشارف الوديان، كما ساهم ضعف المساعدات الإنسانية، إلى جانب صعوبة الوصول إلى هذه المداشر بسبب سوء الأحوال الجوية وانقطاع عدد من الطرق التي جرفتها مياه الأمطار، في تعميق معاناة الساكنة القروية، التي تعيش أوضاعا إنسانية صعبة في ظل هذه الظروف القاسية.

يتسابق مواطنون على اقتناء شقق سكنية بمارتيل دون التحقق من جودة البنية التحتية، خاصة شبكة تصريف مياه الأمطار والمياه العادمة، ما أدى إلى غرق عدد من التجزئات السكنية خلال التساقطات المطرية الأخيرة. وقد حاصرت المياه السكان داخل منازلهم، خصوصا بتجزئة أم كلثوم، مما دفعهم إلى إطلاق نداءات استغاثة ومطالبة الجهات المعنية بالتدخل العاجل.

مياه الأمطار تتسرب إلى حافلات النقل الحضري بتطوان

تعرف حافلات النقل الحضري بمدينة تطوان، التابعة لشركة «إيصال المدينة» المفوض لها تدبير القطاع، وضعا كارثيا يثير استياء واسعا في صفوف المواطنين، خاصة مع توالي التساقطات المطرية التي كشفت هشاشة البنية التقنية لعدد كبير من الحافلات، التي أصبحت حالتها الميكانيكية والتجهيزية متردية، حيث يلاحظ تلاشي الكراسي وتلفها، وغياب مقابض اليد الخاصة بالركاب الواقفين، ما يعرضهم للخطر أثناء التوقفات المفاجئة أو الاكتظاظ.

كما تعاني الحافلات من غياب شبه تام للنظافة، حيث تغمرها النفايات والأوساخ المتراكمة، في ظل ضعف المراقبة وغياب الصيانة الدورية، فضلا عن الأبواب المعطلة التي تفتح وتغلق بصعوبة، مما يزيد من معاناة الركاب ويطرح تساؤلات حول معايير السلامة المعتمدة.

ومع التساقطات المطرية الأخيرة، فوجئ الركاب بتسرب المياه إلى داخل الحافلات، عبر السقف ومن خلال النوافذ المتشققة والمثقوبة، في مشهد يعكس حجم الإهمال الذي يطال هذا المرفق الحيوي، ويحول رحلة التنقل اليومية إلى معاناة حقيقية.

والمثير للاستغراب، أن عمالة تطوان توصلت منذ مدة بحافلات جديدة من شأنها تحسين جودة خدمات النقل الحضري، غير أن هذه الحافلات لا زالت مركونة وغير مستغلة إلى اليوم، في انتظار «دورها في التلاشي» بدل وضعها رهن إشارة المواطنين للتخفيف من معاناتهم اليومية.

ويطالب المواطنون بضرورة التدخل العاجل للسلطات المختصة لإلزام الشركة المعنية باحترام دفتر التحملات، وضمان حق الساكنة في نقل عمومي تتوفر فيه شروط السلامة والجودة.

كواليس جهوية

الدار البيضاء

جماعة البيضاء وسط تناقضات بين البحث عن الوعاء العقاري وتفويته للخواص

= الأسبوع

تسعى جماعة الدار البيضاء إلى توسيع وتنويع الوعاء العقاري عبر الشروع في الإجراءات المرتبطة بنزع الملكية، وتفويت الأراضي، ما يجعلها أمام انتقادات كثيرة، خاصة في ظل المشاكل المترتبة عن هاته المساطر.

وقد أثيرت تساؤلات كثيرة حول مدى احترام المساطر القانونية المؤطرة لعمليات تفويت العقارات الجماعية، وما إذا كانت بعض الإجراءات المتخذة تندرج ضمن الإطار القانوني والتنظيمي المعمول به، بحيث كشف عبد الصمد حيكر، رئيس فريق العدالة والتنمية بالمجلس الجماعي، عن مجموعة من الملاحظات المرتبطة بطريقة تدبير ملف العقار الجماعي، بعدما قامت الجماعة بعمليات تفويت للأراضي بشكل مباشر، يخالف المقتضيات القانونية التي تنظم هذا المجال، وأبرز أن هناك حالات يتم فيها تصنيف بعض القطع الأرضية القابلة للبناء ضمن خانة الأراضي غير القابلة للبناء، مما يثير إشكالات مرتبطة بسلامة الإجراءات التقنية والإدارية المعتمدة في تدبير الرصيد العقاري للجماعة، مضيفا أن هذه الوضعيات تستدعي القيام بمراجعة شاملة لمجمل العمليات المرتبطة بتصنيف الأراضي وضمان انسجامها مع وثائق التعمير والضوابط القانونية المعمول بها، وأن عددا من العمليات المرتبطة بهذا الإجراء، تحولت إلى ما وصفه باعتداءات مادية نتيجة عدم استكمال المساطر القانونية المطلوبة.

ويأتي النقاش الدائر حول الوعاء العقاري بالدار البيضاء، في ظل التوسع العمراني والمشاريع المرتبطة بتطوير البنية التحتية بالمدينة، الشيء الذي يتطلب توفير أراضي من أجل المشاريع التنموية، عوض تفويتها للخواص.

من جهة ثانية، برز خلاف بين مكونات التحالف المسير لمجلس المدينة، حيث وجه الطاهر اليوسفي رئيس مقاطعة الحي الحسني، انتقادات قوية لرئاسة المجلس بخصوص غياب العدالة المجالية في توزيع المشاريع والبرامج التنموية داخل المدينة.

قلعة السراغنة

السائقون المهنيون في قلعة السراغنة: «الخطافة قهرونا»

= الأسبوع

تعرف مدينة قلعة السراغنة اختلالات في السير والجولان وظواهر تثير استياء المهنيين والمواطنين، خاصة في ظل تفشي النقل السري الذي يخلق الفوضى والضجيج في المدينة، عوض أن يتم تنظيم القطاع والحفاظ على النظام.

وحسب مصادر محلية، فإن هناك تغاضيا عن أنشطة النقل غير المرخص وعن تجاوزات بعض حافلات نقل المسافرين التي تقف في أماكن غير قانونية، في خرق واضح لمقتضيات قانون السير، مما يهدد مستعملي الطريق، ومن جهة أخرى، عبر سائقو سيارات الأجرة عن استيائهم من المخالفات المتكررة والانتقائية في فرض العقوبات التي يتعرضون لها.

ويسود احتقان كبير في صفوف السائقين المهنيين الذين يعتبرون ما يقع مساسا مباشرا بمبدأ تكافؤ الفرص وضربا لأسس المنافسة الشريفة، في وقت يُفترض فيه أن يتم فرض القانون وحمايتهم، معتبرين أن النقل السري يظل نشاطا خارج القانون والمراقبة، ما يؤدي إلى تعرض المواطنين لحوادث دون حماية أو تأمين.

وتدعو بعض الأصوات المحلية، إلى فتح تحقيق جدي حول طريقة تدبير قطاع السير والجولان، وتدخل السلطات الإقليمية من أجل وضع حد للفوضى وفرض القانون والنظام العام، وإنصاف المهنيين.

قصبة تادلة

اتهام مجلس قصبة تادلة بالسقوط في ممارسات منافية للقوانين

= الأسبوع

انتقدت الكتابة المحلية لحزب العدالة والتنمية بمدينة قصبة تادلة، ما وقع داخل اجتماع المجلس الجماعي من ممارسات تضر بالشفافية ومبدأ الديمقراطية داخل المجلس، وسط مخاوف من استمرار العمل الانفرادي الذي يضع مصالح المدينة على المحك.

واعتبر الحزب أن بعض الممارسات الأخيرة تمثل خرقا صارخا لأعراف العمل الجماعي والقوانين المؤطرة للجماعات الترابية، وأن مستشاريه لن يصمتوا عن أي تجاوزات أو التفاف على القرار المحلي، مستنكرا ما تعرضت له المستشارة فاطنة خلوقي من ضغوط ومضايقات من قبل أعضاء المكتب المسير لفريق الشباب الرياضي لقصبة تادلة.

ودعت كتابة «البيجيدي» جميع مكونات المجلس إلى استثمار الفترة المتبقية من الولاية الانتدابية من أجل تعزيز العمل الجماعي والالتزام بخدمة المواطنين، قائلة أن المصلحة العامة يجب أن تظل فوق كل اعتبار شخصي أو سياسي، مطالبة الأغلبية الحالية للمجلس بالعمل وفق الضوابط القانونية وأخلاقيات العمل السياسي، مع إشراك كل مكوناتها في القرارات المصيرية.

عين على الشرق

إعداد: زجال بلقاسم

سد مغربي يحول مليارات الجزائر إلى «سراب» في الصحراء

يدخل المغرب مرحلة حاسمة في تعزيز أمنه المائي بمنطقة الشرق، مع اقتراب استكمال أشغال بناء سد «خنق كرو» بجماعة بني تدجيت إقليم فجيج، والمرتقب تدشينه مطلع سنة 2027، ويصنف هذا المشروع الاستراتيجي كخامس أكبر سد في المملكة من حيث الحقينة، بميزانية استثمارية ناهزت مليار و200 مليون درهم، كما تراهن الدولة من خلال هذا الورش الضخم، على خلق تحول جذري في تدبير الموارد المائية بالمناطق الحدودية، التي ظلت تعاني لسنوات من فترات جفاف، مما يجعله ركيزة أساسية ضمن البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي.

وتتجاوز الأهمية التقنية لهذا السد مجرد تخزين المياه، لتصل إلى أبعاد استراتيجية تتعلق بحماية الثروة المائية الوطنية؛ فالموقع الجغرافي للمشروع يتيح تجميع كميات هائلة من مياه الأمطار والوديان التي كانت تتدفق تاريخيا نحو الحدود الشرقية دون استثمار أمثل، وبفضل هذه المنشأة، سيتمكن المغرب من توجيه هذه الموارد الحيوية لتنمية الواحات المحلية، وإحياء القطاع الفلاحي على طول الحزام الحدودي، مما يضمن استقرار الساكنة وتعزيز الدورة الاقتصادية في منطقة جغرافية تتسم بحساسية مناخية واجتماعية خاصة.

على صعيد آخر، تبرز التداعيات التقنية لهذا المشروع على الضفة الأخرى من الحدود، لا سيما فيما يتعلق بالمشاريع الصناعية والمنجمية التي تعتمد بشكل كبير على الموارد المائية المشتركة، حيث يرى خبراء أن استكمال سد «خنق كرو» قد يضع تحديات لوجستية أمام استغلال منجم «غارة جبيلات» بالجزائر، نظرا للحاجة الماسة لهذا الأخير لتدفقات مائية مستدامة كانت تستفيد من المسارات الطبيعية للوديان المنطلقة من المرتفعات المغربية، ومع تغير الخريطة الهيدروليكية للمنطقة، يصبح لزاما على كافة الأطراف إعادة النظر في الجدوى الاقتصادية للمشاريع العابرة للحدود في ظل المتغيرات المناخية والسيادية الجديدة.

كما يعكس تسريع وتيرة الأشغال في سد «خنق كرو» نضج الرؤية المغربية في استباق أزمات الندرة المائية عبر سياسة «السيادة الميدانية»، فالمشروع لا يجسد فقط نجاعة الهندسة الوطنية في تطويع الجغرافيا، بل يكرس حق المملكة المشروع في تدبير مواردها الطبيعية وفقا للمصالح الوطنية العليا، ومع بلوغ سنة 2027، سيكون إقليم فجيج قد دشن عهدا جديدا من التنمية المستدامة، محصنا بسياج مائي يضمن للأجيال القادمة نصيبها من الحياة في بيئة صحراوية تتطلب الكثير من الحكمة والقليل من الشعارات.

صفرو

محاكمة رئيس جماعة صفرو السابق.. «ديرها غير زوينة»

= الأسبوع

تنظر غرفة جرائم الأموال التابعة للمحكمة الابتدائية بفاس، في ملف رئيس جماعة صفرو ونائبين ومقاول، يوم 11 مارس المقبل، في ملف يتعلق باختلالات مالية، بعدما قرر وكيل الملك إحالتهم على الجلسة.

وسبق أن أدانت محكمة الاستئناف بفاس الرئيس السابق لجماعة صفرو بسنتين حبسا نافذا وغرامة مالية قدرها 20 ألف درهم، في قضية تتعلق بتبديد أموال عمومية، كما أدانت نائبيه بسنة واحدة حبسا نافذا لكل واحد منهما، بينما حكم على موظف جماعي بستة أشهر نافذة.

وكانت ثلاث جمعيات محلية وراء الشكاية التي فجرت القضية، والتي اتهمت فيها الرئيس السابق بجماعة صفرو ومن معه باختلاس وتبديد أموال عامة والتزوير وتفويت صفقات في ظروف مشبوهة استفادت من بعضها مؤسسة «كرز» التي تنظم مهرجان صفرو لحب الملوك، والتي غالبية أعضائها مستشارون جماعيون.

وانتهت عملية البحث والتحقيق بتقديم رئيس الجماعة ومن معه أمام قاضي التحقيق، الذي قرر بعد إنهائه مسطرة التحقيق معهم، متابعتهم في حالة سراح بضمان كفالات مالية.

كواليس جهوية

زاكـورة

ساكنة جماعة بإقليم زاكورة تطالب عامل الإقليم بإنقاذ الواحة

الأسبوع

في الوقت الذي تعرف فيه عدة مناطق تساقطات مطرية وسيول، تعاني ساكنة جماعة الروحا بإقليم زاكورة من نقص كبير في المياه التي تعتبر مهمة في تحقيق الدورة الاقتصادية على المستوى الواحة المحلية.

وتعيش ساكنة الجماعة على الفلاحة المعيشية التي تعتبر مورد رزقها إلى جانب واحات النخيل، التي تشكل عصب الاقتصاد المحلي ما جعل بعض الأصوات توجه نداء إلى عامل الإقليم من أجل التدخل، حيث وجه أعيان وممثلو المجتمع المدني بجماعة الروحا ملتمسا إلى عامل الإقليم، للمطالبة بالتدخل الفوري لإنقاذ المنطقة من تداعيات الجفاف الحاد الذي بات يهدد توازنها البيئي واستقرارها الاجتماعي.

ودعت الفعاليات الجمعوية إلى ضرورة إطلاق حصة مائية طلقة استثنائية ومؤقتة من واد درعة، لإنعاش المزروعات المحلية، وإنقاذ الفلاحة المعيشية باعتبارها المورد الرئيسي للساكنة، معتبرة أن استمرار هذا الوضع سيؤثر سلبا على الأوضاع الاقتصادية للسكان.

وأوضحت الرسالة أن جماعة الروحا تُعد من المناطق الواحية التي يعتمد سكانها أساسا على الفلاحة المعيشية كمصدر رئيسي للعيش والاستقرار، غير أنها تشهد خلال الآونة الأخيرة خصاصا حادا في الموارد المائية، نتيجة توالي سنوات الجفاف وتراجع صبيب واد درعة، وهو ما تسبب في تضرر المزروعات وتهديد النخيل والغطاء النباتي، وانعكس سلبا على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للساكنة.

وعبرت الساكنة عن أملها في أن يحظى هذا الملتمس الجماعي بالعناية اللازمة، نظرا لأهميته البالغة في التخفيف من معاناة الفلاحين وحماية الواحات من مخاطر الجفاف والتدهور البيئي، وبأن حماية المجال الواحاتي تشكل ركيزة أساسية للتنمية المحلية.

ودان

الراشيدية

تبادل الاتهامات في جماعة الراشيدية بين الأغلبية والمعارضة والضحية المواطن

الأسبوع

تحولت دورة فبراير لمجلس مدينة الراشيدية إلى مناسبة للصراع بين الأغلبية والمعارضة، ومشادات كلامية والتراشق السياسي وخطاب لا يرقى لمستوى المسؤولية التي يجب أن يتحلى بها المنتخبون، عوض مناقشة القضايا والمشاكل في إطارها الموضوعي وتقبل الانتقادات.

وعرف النقاش تبادل الاتهامات حول تبادل المصالح وتدبير الشأن العام بعيدا عن الحكامة الجيدة، مع إعطاء مثال بالمركب التجاري على سوء التدبير الذي يتعلق ببعض الصفقات والقرارات، مطالبين بإحالة الملفات المثيرة للجدل على المجلس الجهوي للحسابات، لتحقيق الشفافية وحماية المال العام.

فما حصل في دورة فبراير يكشف وجود أزمة حقيقية داخل المجلس الجماعي للراشيدية، وتحويل المجالس لحلبة للصراعات والتجاذبات عوض أن تكون مؤسسة لتحقيق التنمية، وتقارب وجهات النظر، ومعالجة المشاكل والقضايا بمقاربة تشاركية عوض مقاربة انتخابية وصراعات لا تفيد الساكنة في شيء، حيث اعتبرت المعارضة أن المجلس يكرر نفس الأسطوانة؛ دراسة ومصادقة دون أثر على أرض الواقع.

من ناحية أخرى، يطرح قرار المجلس الجماعي بخصوص استخلاص الضريبة على الأراضي المبنية، العديد من التساؤلات حول ضرورة تطبيق القانون على الجميع، خاصة وأنها تحولت في بعض المناطق لنقاط سوداء لتجميع النفايات وفضاءات عشوائية للاستغلال غير المشروع أو استغلال هذه الأراضي من طرف بعض المنتفعين.

وتبقى المسؤولية على المجلس حول مدى الاستعداد لتطبيق القرار دون انتقائية، في ظل الحديث عن التغاضي عن بعض المنتخبين أو المسؤولين الجماعيين، مما يتطلب تنفيذ القانون على الجميع وربط المسؤولية بالمحاسبة، والتصدي للريع والامتيازات.

بني ملال

مجلس جماعة بني ملال في مرمى الانتقادات

الأسبوع

تلقى المجلس الجماعي لمدينة بني ملال انتقادات بسبب المصادقة على جميع نقاط جدول الأعمال بشكل سريع دون مناقشة حقيقية متوازنة تتطرق للقضايا التي تشغل الرأي العام المحلي.

وطرحت إشكالية تدبير فائض الميزانية علامات استفهام، خاصة في ظل معاناة المدينة من اختناقات اجتماعية وبنيوية واضحة، دون استثمار هاته الأموال في تأهيل الأحياء السكنية والتشغيل وتحسين الخدمات الأساسية، ما يجعله مجرد عملية حسابية معزولة لا علاقة لها بحاجيات المواطنين.

والغريب أن المجلس يعيد تدوير نفس المشاريع السابقة دون تقييم موضوعي للوقوف على الاختلالات والمشاكل المتراكمة، مثل مشروع إحداث سوق الجملة للخضر والفواكه من الجيل الجديد، وملف المسبح البلدي الذي تمت المصادقة على دفتر تحملاته، ثم ملف تعويض ورثة بخصوص المطرح الجماعي، مما يبرز ضعف تدبير المشاريع السابقة التي كلفت مبالغ مالية دون أثر ملموس على الساكنة وتنمية المدينة.

يظهر أن المجلس الجماعي لا يتوفر على سياسة واضحة ونقاش جاد من أجل مناقشة القضايا الملحة، حيث تتحول الدورات إلى مناسبة للمصادقة على النقاط وتمريرها فقط بدون حوار جاد.

تازة

اتهام مجلس جماعة تازة بالفشل وإهمال الأولويات الحقيقية للسكان

الأسبوع

اتهمت فيدرالية اليسار المجلس الجماعي بتازة، بالفشل والهروب من المسؤولية في تدبير الشأن المحلي، ما أسفر عن وضع كارثي تعرفه المدينة، بحيث أصبح تدبير الشأن المحلي بعيدا عن مشاكل الساكنة.

وسجل الحزب استمرار التحويلات المتكررة للميزانيات وصرف المال العام في نفقات بلا أثر ملموس، مع إهمال الأولويات الحقيقية ومصالح المواطنين وحقوق الموظفين، محملا المجلس كامل المسؤولية السياسية والتدبيرية عن التدهور الخطير الناتج عن الاختيارات المرتجلة والتدبير المناسباتي وغياب الرؤية التنموية القائمة على التخطيط.

وأوضح الحزب أن الوضع القائم يساهم في تعميق فقدان الثقة في المؤسسات ويغذي الاحتقان الاجتماعي، منتقدا الصراعات والخلافات داخل المجلس حول المصالح الضيقة البعيدة عن هموم المدينة ومعاناة الساكنة.

وقال عبد الإله زريق، الكاتب العام لحزب فيدرالية اليسار الديمقراطي بتازة: «ما يجري بينكم لا نراه سوى صراعا حول المواقع والمصالح الضيقة، وصراعا بعيدا كل البعد عن هموم المدينة ومعاناة ساكنتها. كلكم دون استثناء خصوم لنا ما دمتم لا تضعون مصلحة تازة في صلب انشغالاتكم وما دمتم تتقاسمون الصمت نفسه تجاه ما تعيشه المدينة من تهميش وإقصاء وتدهور للخدمات وتراجع في فرص الشغل وانسداد آفاق التنمية»، وأضاف: «تازة أكبر من خلافاتكم وأعمق من حساباتكم الضيقة، ومن لا يجعلها بوصلته السياسية والأخلاقية، لا ينتظر منا حيادا ولا مجاملة، ونحن في فيدرالية اليسار بتازة سنظل حيث يجب أن نكون في صف المدينة ضد كل أشكال العبث والتواطؤ والصمت».

أصداء

أزمـــور

شكيب جلال

«**المغرب** بشعبه لا بحكومته» شعار رفعته مختلف الفعاليات الجمعوية بأزمور للتبرع لضحايا زلزال الحوز، وأمام كارثة فيضانات بعض المدن المغربية مثل القصر الكبير وسيدي قاسم ومناطق أخرى، لماذا لا تقام مبادرة أخرى بالمدينة لجمع التبرعات لضحايا هذه الفيضانات؟ ولم لا تفتح المنازل والشقق الفارغة في وجه ساكنة المدن المتضررة للإيواء المؤقت ؟

رئيس المعارضة بالمجلس البلدي لأزمور، الذي مارس معارضة شرسة، ورفض التوقيع على محضر تأسيس المجلس عقب انتخابات 2021، دارت الأيام وعاد من أكبر المدافعين عن الرئيس وعن المجلس، بل أصبح يقف في وجه كل من يعارضه أو يمارس المعارضة داخل المجلس، ليبقى السؤال ما سبب تغير مواقفه داخل المجلس ؟

أعلن رئيس المجلس البلدي لأزمور زكرياء السملالي، عن عدم ترشحه في الانتخابات القادمة، لا الجماعية ولا البرلمانية، دون أن يكشف عن سبب عدوله عن الترشح، ومغادرته الحياة السياسية بصفة نهائية، بعدما قضى عشرات السنين كعضو مستشار أو رئيس للمجلس بعدة ألوان حزبية، لتكون ولايته أضعف ولاية بسبب غياب المشاريع الحقيقية، والصراعات مع المعارضة والمجتمع المدني.

من الطرائف الغريبة في المجلس البلدي لأزمور، أن أحد نواب الرئيس والذي قضى أربعة أشهر سجنا نافذا بتهمة استغلال النفوذ، حضر دورة فبراير الأخيرة ووقع على محضر الحضور وشارك في أشغال الدورة بالمناقشة والتصويت تحت أنظار الرئيس والباشا.. فما رأي فقهاء القانون ؟

قانون

التحولات الجوهرية في النظام القانوني الجديد للشيك

في ظل التحولات العميقة التي تشهدها المنظومة القانونية المغربية، يأتي صدور القانون رقم 71.24 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة، ليشكل منعطفا حاسما في فلسفة التعامل مع «ورقة الشيك» كأداة وفاء، ولطالما طرحت السياسة الجنائية في مادة الشيك إشكالات عويصة وازنت بصعوبة بين الزجر الهادف إلى حماية الثقة الائتمانية، وبين الأثار الاجتماعية والاقتصادية السالبة للحرية، ومع دخول هذا القانون حيز التنفيذ بتاريخ نشره في الجريدة الرسمية يوم 29 يناير 2026، نجد أنفسنا أمام مقاربة تشريعية جديدة تعيد صياغة القواعد القانونية، وتضع آليات بديلة للعقاب التقليدي.

ياسين **كحلي**

يتبادر إلى ذهننا كباحثين في الشأن القانوني، الإشكال الجوهري التالي: إلى أي حد استطاع المشرع المغربي، من خلال القانون 71.24، الموازنة بين الحفاظ على قوة الشيك التداولية وضمان حقوق الدائنين، وبين أنسنة السياسة العقابية وتكريس مبادئ الصلح والتسوية ؟

لمقاربة هذه الإشكالية، سنعمد إلى تحليل مقتضيات هذا النص الجديد وفق منهجية قانونية رصينة، تستكشف أبعاد التعديلات الإجرائية والموضوعية وأثارها المباشرة على الدعوى العمومية.

أولا: تقييد المتابعة الزجرية بآلية الإعذار المسبق والرقابة القضائية البديلة

لقد أحدث القانون رقم 71.24 ثورة إجرائية في المادة 325 من مدونة التجارة، حيث لم تعد المتابعة الجنائية في جرائم الشيك آلية أو تلقائية، بل أصبحت مقيدة بشرط جوهري، يتمثل في توجيه إعذار للساحب؛ هذا التحول يعني قانونا أن النيابة العامة، عبر ضباط الشرطة القضائية، ملزمة بمنح الساحب فرصة أخيرة لتسوية وضعيته داخل أجل ثلاثين يوما، وهو أجل مرن يمكن تمديده لفترة مماثلة شريطة توافق إرادة الساحب والمستفيد.

إن العمق التحليلي لهذا المقتضى، يكشف عن رغبة المشرع في تحويل العدالة الجنائية من عدالة عقابية إلى عدالة استخلاصية؛ فالهدف ليس سلب الحرية، بل ضمان الوفاء.

وما يعزز هذا الطرح هو إقرار المشرع لتدابير المراقبة القضائية المنصوص عليها في المادة 161 من القانون رقم 03.23 المتعلق بالمسطرة الجنائية كبديل عن الحراسة النظرية والاعتقال، مع التركيز على المراقبة الإلكترونية عبر «السوار الإلكتروني»، وهذا الاختيار التشريعي يضمن التوفيق بين ضرورة بقاء الساحب تحت يد العدالة وبين تمكينه من حرية الحركة اللازمة لتوفير السيولة المالية الكفيلة بأداء مبلغ الشيك أو الخصاص، مضافا إليه غرامة مالية بنسبة 2 في المائة تؤدى بصندوق المحكمة، وهو ما يترتب عنه حفظ الشكاية قانونا ومنع تحريك الدعوى العمومية.

ثانيا: الحصانة الجنائية للروابط الأسرية وتكريس مبدأ التبرير القانوني

في قراءة سوسيو-جنائية متمعنة، نجد أن المشرع المغربي استحدث في المادة 316 من قانون رقم 71.24، موانع للمسؤولية الجنائية تروم حماية السلم الأسري. كيف ذلك؟ فقد نص القانون صراحة على أن إصدار شيك دون مؤونة أو إغفال تكوينها، لا يشكل جريمة ولا يستوجب عقوبة إذا وقع بين الأزواج أو الأصول أو الفروع من الدرجة الأولى، وبالتالي، هذا المقتضى لا يعد مجرد إعفاء، بل هو «سبب تبرير» ينفي الصفة

الإجرامية عن الفعل، نظرا لخصوصية رابطة القرابة، والأكثر عمقا هو تمديد هذه الحماية لتشمل فترة أربع سنوات تالية لانحلال ميثاق الزوجية، وهو مقتضى يهدف إلى منع استغلال الشيك كأداة لتصفيات حسابات ما بعد الطلاق، مما يحمي الروابط الأسرية من التفكك الناجم عن الملاحقات الزجرية.

ثالثا: مراجعة الهندسة العقابية وإعادة توصيف الأركان المادية للجرائم

لقد طال التغيير الجوهري المادة 316 من مدونة التجارة، حيث تم استبدال توصيف «عدم توفير المؤونة» بتوصيف أدق قانونا، وهو «إغفال الحفاظ على المؤونة أو تكوينها قصد أداء الشيك عند تقديمه»؛ هذا التعديل يفرض على القضاء ـ النيابة العامة ـ تكييف المتابعات وفقا لمرونة هذا التوصيف، بالإضافة إلى عقلنة الجزاء.

الملاحظ هنا أن المشرع قد ألغى العقوبة الحبسية في المادة 319 من نفس القانون والمتعلقة بقبول الشيك على سبيل الضمان، مكتفيا بغرامة قدرها 2 في المائة من قيمة الشيك، وهو اعتراف بصعوبة محاربة هذه الممارسة عبر السجن والتركيز على الردع المالي.

في المقابل، تم ضبط عقوبات المسطرة في المادة 316 من مدونة التجارة بين ستة أشهر وثلاث سنوات، بينما شدد المشرع في المادة 318 من نفس القانون، العقوبة لتصل لسنتين حبسا لمن أصدر شيكا خرقا للمنع البنكي أو القضائي، مع الإبقاء على عقوبات التزوير المشددة (تصل لـ 5 سنوات) صيانة للثقة العامة.

ومن النقاط الحساسة التي يجب التنبه إليها هي استثناء هذه الجرائم صراحة من نظام العقوبات البديلة المنصوص عليه في القانون رقم 43.22، مما يغلق الباب أمام إمكانية استبدال الحبس المحكوم به بأي تدبير آخر غير الأداء.

رابعا: الصلح الجنائي اللاحق وأثره في تطهير المركز القانوني للساحب

يعتبر هذا المحور حجر الزاوية في فلسفة القانون رقم 71.24، حيث أقر المشرع نظاما متكاملا للتسوية اللاحقة يسري في جميع مراحل التقاضي؛ ففي مرحلة المحاكمة، يؤدي أداء مبلغ الشيك أو الخصاص مع غرامة 2 في المائة إلى سقوط الدعوى العمومية بقوة القانون، أما الامتداد النوعي لهذا المقتضى، فيتجلى في إمكانية إيقاف تنفيذ العقوبات السالبة للحرية حتى بعد صدور أحكام نهائية حائزة لقوة الشيء المقضي به، إذ بمجرد قيام المحكوم عليه المعتقل بأداء قيمة الشيك أو إدلائه بتنازل المستفيد، مشفوعا بأداء الغرامة المالية المحكوم بها لفائدة الخزينة، يتعين على النيابة العامة إصدار تعليمات فورية للمؤسسة السجنية للإفراج عنه، وبالتالي، فهذا المقتضى يعيد صياغة مفهوم «الردع» ليصبح وسيلة لتحقيق «الوفاء»، بحيث تصبح الحرية مكافأة قانونية فورية للأداء المالي.

خامسا: النطاق الزمني لسريان القانون وضوابط التطبيق الفوري

بناء على دخول هذا القانون حيز التنفيذ يوم 29 يناير 2026، فإن تفعيله يثير إشكالية الأثر الفوري والرجعي للقوانين؛ فبينما تخضع المتابعات الجديدة حصرا لمسطرة الإعذار، فإن المتابعات التي كانت جارية قبل هذا التاريخ، لا تعاد فيها المسطرة، لكن أصحابها يستفيدون من جميع «الضمانات الموضوعية» الجديدة باعتبارها قانونا أصلح للمتهم، خاصة ما يتعلق بشروط سقوط الدعوى وإيقاف التنفيذ عند الأداء.

وتجدر الإشارة إلى أن المشرع قد ألغى شرط المدة الزمنية لرد الاعتبار لمن استوفى ذمته المالية، مما يسهل إعادة الإدماج الاقتصادي السريع للساحب وتطهير سجله العدلي فور الأداء، وهو مقتضى يتماشى مع البعد التحفيزي للقانون الجديد.

ختاما، يمكن القول أن القانون رقم 71.24 يمثل الانتقال النوعي من «الزجر الصرف» إلى «العدالة التصالحية والائتمانية»، حيث أصبح الشيك محصنا بضمانات التوازن بين حق الدائن في الاستخلاص وحق المدين في عدم التعرض لسلب الحرية متى أثبت حسن نيته عبر الأداء، وبالتالي فإن نجاح هذا الإصلاح رهين بيقظة النيابة العامة والممارسين في تنزيله تنزيلا دقيقا يحقق غايات المشرع، وبناء عليه، نخلص إلى التوصيات التالية:

1) ضرورة التفعيل الصارم لمسطرة الإعذار بالنسبة للأشخاص المبحوث عنهم فور إيقافهم، وتجنب الإيداع المباشر في السجن متى كانت التسوية ممكنة تحت نظام المراقبة القضائية؛

2) تفعيل آلية الإفراج الفوري عن المعتقلين، بمجرد ثبوت الأداء أو التنازل وأداء الغرامة المحكوم بها، دون انتظار مساطر إدارية معقدة، إعمالا لمبدأ الفورية في إيقاف التنفيذ؛

3) التزام النيابة العامة بتوحيد توصيف المتابعة وفق الصيغة الجديدة «إغفال الحفاظ على المؤونة أو تكوينها»، لضمان انسجام العمل القضائي؛

4) اليقظة في استبعاد جرائم الشيك من ملتمسات العقوبات البديلة، نظرا للاستثناء الصريح الوارد في القانون الجديد، والحرص على سلوك طرق الطعن في حالة صدور أحكام مخالفة؛

5) استثمار تقنيات المراقبة الإلكترونية (السوار الإلكتروني) كبديل ناجع للحد من الاعتقال الاحتياطي خلال فترة الإعذار، بما يضمن حقوق الأطراف وتوازن العملية القضائية.

«قصر إيش».. آخر تحرشات نظام العسكر

ذ. فؤاد البهلول

وصلت أزمة الصحراء الشرقية إلى مراحل خطيرة من تطورها مع استهداف المدنيين في أقصى شرق المغرب من طرف العسكر الجزائري، الذين رفعوا السلاح في وجه السكان المحليين وروعوا سكان «قصر إيش» بإطلاق أعيرة نارية حية لترهيبهم، وحاولوا ترسيم الحدود من طرف واحد للمرة الثانية في ظرف عامين على التوالي، بعدما نجحت خطتهم في «العرجة» و«زلمو» وقبلها بأعوام في «سبخة زاوية الحجوي»، وعلى خلفية كل هذه المأساة، يطل التحرك العسكري المغربي لحل المشكلة، فيما تبدو النخبة السياسية والاجتماعية عاجزة عن التعامل مع هذه الأزمة.

فما حقيقة ما يدور على الحدود الشرقية؟ وهل الصراع لا يزال صراعا عسكريا سياسيا، أم هي تسخينات لحرب طاحنة يختلط فيها الصراع حول الحدود بالنزاع حول هوية الصحراء الشرقية وتوجهها القومي ومستقبل المنطقة في ظل مكبوتات العلاقة المغربية الجزائرية وترسبات الصراعات القديمة (حرب الرمال) وعقدة «حكرونا خوتنا المغاربة» بالجيوبوليتيك الحديثة، مما يهدد بقيام حرب لا تحمد عقباها؟ وما هي جذور الأزمة وأركيولوجيا الصراع بين الإخوة الأعداء ؟

لفهم ما يجري، يجب استحضار جوانب تاريخية وحقائق لا يمكن إنكارها وإن كان النظام الجزائري يملك حساسية مفرطة تجاه التذكير بالمعطيات التاريخية لمغربية الصحراء الشرقية.

يعود أصل الداء إلى «معاهدة لالة مغنية» بتاريخ 18 مارس 1845، والتي وقعها عامل وجدة احميدة بن علي الشجعي، عن السلطنة الشريفة المغربية، والجنرال الكونت دو لاري، عن المملكة الفرنسية، لترسيم الحدود بين مستعمرة الجزائر الفرنسية والمملكة المغربية، وتم الاتفاق على أن تمتد الحدود من قلعة عجرود - السعيدية حاليا - إلى تنية الساسي، في حين بقيت المناطق الجنوبية دون تحديد للحدود بدعوى أنها أراضي خالية لا تحتاج إلى رسم وتوضيح للحدود، وقد تعمدت فرنسا عدم تحديد الحدود الجنوبية ليسهل لها التوغل داخل الأراضي المغربية.

ونجد في البند الخامس من المعاهدة الذي يتعلق بتعيين القصور (القرى الصحراوية) للإمبراطوريتين، سيتبع العاهلان في هذا الموضوع العرف القديم الذي نشأ بمرور الوقت مع مراعاة بعضهما البعض الاعتبار والإحسان إلى سكان هذه القصور: القصور التي تتبع إلى المغرب هي: فجيج وإيش، والقصور التي تتبع إلى الجزائر فهي: عين الصفرة، صفيصيفة، عسلة، توات، الشلالة، الأبيض وبوسمغون.

أما البند السادس، فينص على أن الأرض الواقعة إلى الجنوب من قصور الحكومتين حيث لا يوجد ماء، فهي غير صالحة للسكن، فإن رسم الحدود لا لزوم له.

من خلال هذا العدوان، بات ملف الصحراء الشرقية يلقي بظلاله الكثيفة على علاقة المغرب والجزائر، فهل حان الوقت لأن تتبناه سلطات الرباط رسميا، خصوصا بعدما أفرجت دول أوروبية عن وثائق قديمة تؤكد مغربية الصحراء الشرقية وأقاليمنا الجنوبية ؟

تعديل قانون مهنة المحاماة تحت مطرقة الرأسمالية العالمية

حسوني قدور **بن موسى**

المواطن العادي الذي ليست له معرفة بالسياسة ولا بالقانون، يجهل أهداف تعديل قانون مهنة المحاماة في المغرب معتقدا أن المسألة هي مجرد مراجعة قانونية، لكن في الحقيقة أن الدولة الليبرالية تتبنى في برامجها العامة ومخططاتها الاقتصادية، التوجهات التي ترتكز على حرية السوق وعلى الملكية الخاصة وتقليص دور الدولة، حيث يترك المجال للقطاع الخاص والمنافسة الحرة لتحديد الإنتاج والأسعار (آلية اليد الخفية)، وتهدف هذه السياسات إلى تحقيق النمو من خلال مبدأ «دعه يعمل دعه يمر»، والتركيز على التبادل الحر والمبادرة الفردية.

وعندما تسعى دولة نامية (تابعة) إلى توفيق قوانينها مع النظام الرأسمالي العالمي، فإنها تنخرط في عملية نيوليبرالية شاملة تهدف إلى دمج اقتصادها في السوق العالمية، حيث تتضمن هذه الإجراءات خصخصة القطاعات العامة، تحرير التجارة، تفكيك القيود التنظيمية، وحماية الملكية الفردية، ثم تعديل القوانين بما ينسجم مع النظام الليبرالي، ومن ضمن القطاعات المستهدفة اليوم، مهنة المحاماة، التي تعد مهنة حرة ومستقلة تساهم في تحقيق العدالة، وتشهد تحولا هيكليا لتواكب اقتصاد السوق والعولمة، حيث يتم الانتقال نحو شركات مهنية، وتزايد التنافسية، والاحترافية، مما يفرض ضرورة التوفيق بين أدبيات المهنة (القضاء الواقف) ومتطلبات العرض والطلب، والتحول الرقمي، وضبط الأتعاب.. فهذه التوجهات هي التي أدخلت على قانون مهنة المحاماة الجديد ومنها على الخصوص مسألة التوكيل عقدا قانونيا (وكالة) يفوض بموجبه طرف (الموكل) طرفا آخر (الوكيل) للقيام بتصرفات قانونية، إدارية، أو تجارية، باسمه ولحسابه، بهدف إدارة الأملاك، أو التوسع في السوق، أو تسهيل المعاملات، وتشمل عدة أنواع، كالوكالة التجارية، الوكالة العامة، أو الوكالة الخاصة لإدارة الاستثمارات.

أدخل مشروع القانون الجديد المنظم لمهنة المحاماة في المغرب رقم 66.23، تعديلات جوهرية تهدف إلى تحديث المهنة وتعزيز شفافيتها، أبرزها: رفع شرط الولوج إلى الماستر والحد الأقصى للسن هو 40 سنة؛ إقرار تعاقد نموذجي للشفافية المالية؛ إلزامية التأمين، بالإضافة إلى فتح الباب للمحامين الأجانب؛ الممارسة المهنية ضمن شركات؛ الشفافية المالية والتعاقدية، أي وضع عقد نموذج موحد للأتعاب بين المحامي والموكل، مما يضبط العلاقة بين الطرفين، لوضع حد للنزاعات حول أتعاب المحامي؛ وفرض إعطاء فواتير إجبارية التأمين عن المسؤولية المدنية المهنية، ثم تأكيد إلزامية التوفر على رقم وطني مهني.

هذه الخطوات غالبا ما تؤدي إلى زيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي، لكنها قد تزيد أيضا من حدة الفجوة الطبقية، وتركز الثروة في يد قلة من المحامين، مما يجعل الدولة «طرفا» هامشيا يخدم «مركز» النظام الرأسمالي العالمي.

تمر مراحل سن القوانين في المغرب عبر المبادرة التشريعية (الحكومة أو البرلمان)، ثم المناقشة والتصويت في البرلمان (مجلس النواب والمستشارين)، ومن الناحية المسطرية، مر تعديل قانون مهنة المحاماة والمسطرة المدنية عبر عدة مراحل، إذ كان يجب على هيئات المحامين أن تبادر إلى طرح تعديل مشروع هذا القانون وعرضه على وزارة العدل مقابل وصل قبل التصويت عليه، مع ممارسة الضغط المهني ضد هذه التعديلات المرفوضة منذ البداية، واستخدام الإعلام والدعوة إلى تضامن المحامين في جميع الهيئات قبل فوات الأوان، عبر حملات لشرح مخاطر هذا التعديل الجديد غير المرغوب فيه، حسب رأي جمعية هيئات المحامين، لكن السكوت عن هذا التعديل الذي كان محتفظا به في خزانة وزارة العدل بعيدا عن أنظار المحامين، وتمريره من خلال أيادي خفية وأصحاب الأطماع والمصالح الخاصة التي تسعى إلى وضع قوانين تخدم مصالحها وتحافظ على امتيازاتها والسكوت عن معارضته في الوقت المناسب، كل هذا يعتبر خطئا فادحا يصعب تجاوزه اليوم، بحكم أن مهنة المحاماة ليست كباقي المهن، لا تتحمل الضغوطات والأعباء لارتباطها بقطاع حيوي في الحياة الاجتماعية.

يقال عن المحاماة أنها إحدى أجنحة القضاء الذي لا يتحمل تأخير مصالح المواطنين من جهة، ومن جهة أخرى، أن معظم المحامين الشباب ينتمون إلى الطبقة المتوسطة، ومن واجب هيئات المحامين أن تدعمهم ماديا لضمان استمرارهم في مهامهم وعدم وقوعهم في مشاكل مهنية واجتماعية.

تسعى الدول عبر تعديل قوانينها الوطنية إلى خدمة مصالحها الدولية، حيث تتبنى القوى التعديلية (مثل روسيا والصين)، استراتيجيات خطابية ومادية لإعادة تشكيل النظام الدولي الجديد وتغيير الوضع القائم. هذا السلوك يعكس التكيف مع التحولات الدولية، واستخدام القوة (المادية والناعمة) للتأثير في القوى الأخرى.

في إطار مراجعة النظام الدولي، تسعى الدول «التعديلية» أو «المراجعة» إلى تعديل القوانين لإبراز دورها في المشهد الدولي، وفي سياق القوة والسياسة الخارجية، توظف الدول عناصر قوتها لتعديل سلوك الفاعلين الآخرين، وتعتبر القوانين الوطنية أداة ضمن السياسة الخارجية لتكريس مصالحها الاقتصادية وكذا الدبلوماسية والأمنية، وتلعب المنظمات الدولية والإقليمية دورا في توجيه التعديلات القانونية في الدول المتخلفة، خاصة لخدمة مصالح القوى العظمى في مجالات الأمن والتنمية، وتتبنى بعض الدول التعديلات الدستورية كأداة لتعزيز سلطتها وتوجيه سياساتها الوطنية لتتماشى مع استراتيجياتها الدولية.

تستند هذه الإجراءات إلى منظور واقعي يرى الدولة فاعلا رئيسيا في العلاقات الدولية، يسعى إلى ضمان مصالحها حسب ما توضحه الدراسات في دور القوى التعديلية في إعادة تشكيل النظام الدولي العالمي الجديد، ولهذا فإن هذه التعديلات لا يمكن أن تتم بمعزل عن السياسة العامة للدولة، التي يرى مهندسوها أن تكون منسجمة مع النظام الرأسمالي العالمي الجديد.

المضاربة و«الشناقة».. حين تتحول الأزمات إلى مواسم افتراس

الحسن العبد

في كل مرة تضرب فيها البلاد أزمة عابرة أو كارثة طبيعية، أو يلوح في الأفق موسم ديني عظيم كشهر رمضان المبارك، يخرج إلى السطح وجه قبيح لا يقل خطورة عن الأزمات نفسها: وجه المضاربين و«الشناقة» الذين يتربصون بقوت المواطن، ويتخذون من معاناته سلعة، ومن حاجته فرصة للاغتناء غير المشروع.

هؤلاء لا تعنيهم قدسية الزمن، ولا ثقل الظروف، ولا هشاشة القدرة الشرائية لشرائح واسعة من المجتمع؛ فبمجرد الحديث عن نقص محتمل أو زيادة الطلب، تُخزّن السلع، وتُرفع الأسعار، ويُختلق الخوف في الأسواق وكأن المواطن محكوم عليه أن يدفع ثمنا مضاعفا، ثمن الأزمة وثمن الجشع.

ويبلغ الجشع مداه حين يستثمر بعض المضاربين في مآسي الوطن، محوّلين الكوارث الطبيعية، كالفيضانات وغيرها مما عرفته بلادنا، إلى مواسم للربح غير المشروع؛ ففي لحظات كان الأولى أن تستنهض فيها قيم التضامن والتكافل، اختار هؤلاء منطق الاحتكار ورفع الأسعار، ضاربين بعرض الحائط ما أمر الله به من الرحمة والعدل، إذ يقول سبحانه: ((وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ))، كما تجاهلوا تحذير النبي صلى الله عليه وسلم من كل سلوك يضيق على الناس في معاشهم، إذ قال: ((من احتكر فهو خاطئ))، وقال أيضا: ((لا ضرر ولا ضرار)).

إن استغلال حاجة المتضررين ورفع أثمان القوت في زمن الشدة، ليس مجرد انحراف أخلاقي، بل هو إفساد صريح في الأرض، يتناقض مع روح الدين ومقاصده، ويستوجب تدخلا حازما يردع كل من تسول له نفسه الاتجار بآلام المواطنين.

ونحن على أعتاب شهر رمضان الكريم، الشهر الذي تتضاعف فيه المصاريف بحكم العادات الاستهلاكية، رغم ما يحمله من بركة وسكينة وروح تضامن، تزداد خطورة هذه الممارسات، فبدل أن يكون رمضان موسم رحمة وتراحم، يسعى بعض ضعاف النفوس إلى تحويله إلى موسم ابتزاز واستنزاف، يثقل كاهل الأسر المحدودة الدخل ويعمق الإحساس بالظلم الاجتماعي.

إن خطورة المضاربة لا تكمن فقط في رفع الأسعار، بل في ضرب الثقة في السوق، وزرع الإحباط في النفوس، وتهديد السلم الاجتماعي، وهي ممارسات لا يمكن اعتبارها مجرد «ذكاء تجاري»، بل هي فساد صريح يتنافى مع القيم الدينية والأخلاقية، ويتعارض مع أبسط مبادئ العدالة الاقتصادية.

وأمام هذا الوضع، تصبح مسؤولية الدولة وكل السلطات المعنية مسؤولية مضاعفة، لا تقبل التهاون ولا الاكتفاء بالتصريحات، لذلك، فالمطلوب اليوم هو تكثيف المراقبة، وتشديد الزجر، والضرب بيد من حديد على كل من يثبت تورطه في التلاعب بأسعار المواد الغذائية الأساسية، دون استثناء أو تساهل، فالقانون يجب أن يكون حاميا للمواطن لا متفرجا على معاناته.

كما أن للمجتمع المدني والإعلام دورا محوريا في فضح هذه الممارسات، ورفع منسوب الوعي، وتشجيع ثقافة التبليغ والمساءلة، حتى لا يبقى المواطن الحلقة الأضعف في معادلة غير عادلة.

إن شهر رمضان، بما يحمله من معاني التقوى وضبط النفس، يجب أن يكون مناسبة لمراجعة الضمائر قبل مراجعة الأسعار، فالتجارة أخلاق قبل أن تكون أرقاما، ومن لا يرحم الناس في ضيقهم لا يمكن أن ينتظر البركة في ماله ولا الطمأنينة في عيشه.

متابعات

لماذا لم يتم تفعيل صندوق الكوارث الطبيعية بعد فيضانات الغرب والقصر الكبير ؟

بعدما ضربت الفيضانات العديد من المناطق بداية بمدينة القصر الكبير، ثم منطقة الغرب وأقاليم تطوان والحسيمة وشفشاون وتاونات.. يتساءل الرأي العام الوطني عن سبب استمرار تماطل حكومة أخنوش في تفعيل صندوق التعويض عن الكوارث، والذي من المفروض أن يغطي هذه الكارثة ويرفع الضرر عن المواطنين الذين هجروا منازلهم وفقدوا محاصيلهم الزراعية ومواشيهم، وممتلكاتهم، خاصة في القرى والمناطق الفلاحية.

إعـداد: **خالد الغازي**

تواصل حكومة أخنوش منذ سنوات دس رأسها في التراب مثل النعامة، تتعامل مع الكوارث التي ضربت المواطنين في طاطا والحوز وأسفي.. بالتجاهل وسياسة «عين ميكة» رغم أن حجم الكارثة كبير، خاصة بعد انهيار عشرات المنازل في قرية أغبالو إقليم شفشاون، وتضرر العديد من الجماعات الجبلية في تاونات والحسيمة، كما أن الأضرار مست العديد من الفئات الاجتماعية ومختلف الشرائح في المدن والقرى، سواء الفلاحين أو الكسابة أو التجار أو الحرفيين أو الأجراء والمستخدمين، ونحن على أعتاب شهر رمضان المبارك الذي يتطلب مصاريف كثيرة.

أمام هذا الوضع، دعا فاعلون حقوقيون ونقابيون الحكومة، إلى امتلاك الجرأة والإرادة السياسية من أجل إعلان الأقاليم التي غمرتها فيضانات نهر سبو واللوكوس مناطق منكوبة، والشروع في تفعيل صندوق التعويض عن الكوارث، وإنصاف المتضررين وإعادة الثقة للمواطنين أمام هول الأضرار الناتجة عن الفيضانات والتي تتسع رقعتها في العديد من المناطق المتأثرة، معتبرين أن تأخر الحسم في تفعيل هذه الآليات يطرح إشكالا يتجاوز الجانب التقني، ليمس جوهر العدالة المجالية ومدى قدرة الدولة على ضمان حماية متساوية للمواطنين في مواجهة المخاطر الطبيعية.

في هذا السياق، يرى النقابي إدريس عدة، نائب الكاتب العام للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي، أن الواقع يفرض إعلان منطقة الغرب منطقة منكوبة انطلاقا من المؤشرات التي ظهرت وأبانت أن الكارثة في تصاعد منذ الأيام الأولى لبداية الفيضانات، خصوصا عندما علمنا بأن الأمر يتعلق بحقينة السدود في مستويات مرتفعة وفي ظروف مناخية استثنائية، وكان تقديرنا بأن الدولة تتحمل مسؤوليتها في اعتبار المنطقة منكوبة، لكن للأسف، هناك مساطر بيروقراطية وموانع قانونية تمنعها من الإعلان تلقائيا أنها منطقة منكوبة منها عدد ساعات 504 لا نعلم من أين أتى هذا الرقم؟ وكذلك تطول الكارثة 21 يوما، وبالتالي، نطلب فقط أن تعلن الدولة استعدادها لإعلان المنطقة منكوبة في حال توفر الشروط القانونية، والخسائر كبيرة ومست فئات هشة ليست لديها إمكانيات لتأمين نشاطها الفلاحي مثل الفلاحين الكبار، والأغلبية يمارسون أنشطة فلاحية صغيرة ولا يمكن أن نطلب من أسر صغيرة تعرضت للكارثة، والضرر أن تصمد أمام هذا الوضع.

وأضاف نفس المتحدث، أن الوضعية من ناحية التضامن الوطني تتطلب الإعلان عن المنطقة منكوبة، وتتخذ الإجراءات بما فيها الاستثناءات القانونية لتقليل الشروط التعجيزية التي تمنع الاعتراف بأن المنطقة منكوبة، ونعلم أن هناك مساطر بيروقراطية وشروط تعجيزية هي التي منعت الحكومة من أن تكون لديها إرادة سياسية والشجاعة مثل إقليم طاطا والجنوب الشرقي عامة، كانت هناك فيضانات مهولة اجتاحت الناس مدة طويلة نتجت عنها خسائر كبيرة، لكن للأسف لم يتم اعتبار المنطقة منكوبة، وهذا ما يجعل ساكنة الغرب واللوكوس غير مطمئنة ومتخوفة من مدة الوضع الحالي وما سيكون عليه من بعد.

وقال المتحدث ذاته: «لا يجب أن نتيه في المساطر ونحن أمام حالة كارثية، بل يجب المرور مباشرة للمعالجة وتجاوز المساطر الإدارية، وعند حدوث حالات قصوى ووقوع كارثة، يجب أن تحضر الإرادة الوطنية والقرار السياسي، ويمكن تخطي عدد من الإجراءات الاستثنائية والمراسيم والقرارات، ولا يجب تبرير التماطل واتخاذ القرار بمسطرة التشريع أو شروط قانونية، لأننا أمام وضع استثنائي يتعلق بعالم قروي هش، لأن الناس لا تملك الإمكانيات لمواجهة الفيضانات أو الجفاف، والأسر في هاته المناطق لا تتوفر على الادخار، والدولة يجب أن تعلن فقط أنها بصدد برامج من هذا النوع للدعم والتعويض وبرامج إعادة النظر على المستوى العمراني والتنموي في العالم القروي، معتبرا أن الكارثة ناتجة عن تدخل الإنسان في ظل الأخبار المتداولة حول سوء تدبير حقينة السدود، مقارنة مع الموارد المائية لحوضي اللوكوس وسبو، ونتحدث عن قرائن قوية، وفي جميع الأحوال،

ا!

متابعات

فالدولة عندما تأخذ قرارا اضطراريا ما يمس مصالح الأفراد مثل نزع الملكية، فإنها تعوض الناس، وبما أن هناك ضررا ناتجا عن تنفيذ قرار رسمي أو عدم تنفيذ قرارات نشأ عنها ضرر جماعي أو فردي، لا بد من تعويض المتضررين، متمنيا أن لا يصل الموضوع إلى القضاء للمطالبة بحقوق الأفراد والجماعات بشأن تدبير الدولة لهذه الأزمة، خاصة وأن الخسائر المادية تفوق فيضانات 2010، وتقدر كلفتها ما بين 300 إلى 400 مليار سنتيم في منطقة فلاحية وأغلب أراضيها في حوزة جماعات سلالية فقيرة أو ملكيات فردية للفلاحين الصغار، لذلك فالمصلحة الوطنية تقتضي دعم الفلاحين وتعويضهم، خاصة وأن المنطقة تنتج ما بين 16 و20 في المائة من الخضر والفواكه على المستوى الوطني.

من جهته، أوضح المحلل السياسي إسماعيل حمودي، أن صندوق الكوارث الطبيعية تم تفعيله سابقا في مواجهة زلزال الحوز لما أقدمت الحكومة على تصنيف المناطق التي ضربها الزلزال منكوبة، وذلك من أجل تغطية الخسائر التي تكبدتها الساكنة المتضررة، بينما هناك تأخر الآن في تفعيل هذا الصندوق ولا نعرف الأسباب، لكن ربما لم تكتمل المعطيات لدى الدولة ولا زالت واقعة الفيضانات لم تكتمل ولا ندري ماذا يمكن أن يحدث في الأيام القادمة، وربما يكون السبب الرئيسي في التأخر راجع إلى عدم استجماع كل المعطيات المتعلقة بهذه الكارثة وقد يستغرق الأمر وقتا طويلا. لدينا أقاليم عديدة متضررة: تاونات، الشاون، وزان، سيدي قاسم، سيدي سليمان، العرائش، القصر الكبير، تازة،

إدريس **عدة**

الواقع يفرض إعلان منطقة الغرب منطقة منكوبة انطلاقا من المؤشرات التي ظهرت وأبانت أن الكارثة في تصاعد منذ الأيام الأولى بداية الفيضانات، خصوصا عندما علمنا بأن الأمر يتعلق بحقينة السدود في مستويات مرتفعة وفي ظروف مناخية استثنائية، **وكان تقديرنا بأن الدولة تتحمل مسؤوليتها في اعتبار المنطقة منكوبة، لكن للأسف، هناك مساطر بيروقراطية وموانع قانونية تمنعها من الإعلان تلقائيا منطقة منكوبة.**

الحسيمة، القنيطرة، تطوان، وطنجة، والضرر لم يتوقف بعد، ولا زلنا نسمع يوميا المزيد من الخسائر والمتضررين، واستجماع المعطيات يتطلب وقتا أطول.

وأكد ذات المتحدث، أن هناك أسرا لا تجد ما تنفقه، لهذا يجب تفعيل هذا الصندوق بسرعة، ومواكبة خسائر ومعاناة الأسر التي تم إجلاؤها من مساكنها، خاصة وشهر رمضان الفضيل على الأبواب، ولهذا يجب التسريع في تفعيل إعلان هذه المناطق منكوبة ليتدخل الصندوق لتغطية الخسائر التي تكبدتها ساكنة هاته الأقاليم، ورغم أن المعطيات لم تكتمل بعد، لكن هذا لا يمنع من تدخل مواكب من طرف الحكومة ومن الدولة، ولا يكفي ما تقوم به الدولة من توزيع المساعدات، فالناس في حاجة إلى دعم حقيقي حتى يشعرون بالأطمئنان والأمان ويشعرون بأن خسائرهم لم تذهب سدى، مضيفا أن السكان الذين اضطروا لإفراغ مساكنهم، خصوصا في المناطق الفلاحية، يتساءلون هل ستعوضهم الدولة، مشددا على أهمية تفعيل صندوق التعويض عن الكوارث والتدخل على وجه السرعة وإعلان المناطق المغمورة بالمياه منكوبة قبل حلول شهر رمضان، فالناس في حاجة للطمأنة والمواساة بعدما فقدوه من خسائر جراء الفيضانات.

وأوضح نفس المتحدث، أن الدولة عليها أن تضع تقديرات سريعة للكلفة بخصوص المناطق المنكوبة وعدد سكانها، ونوعية الخسائر بالنسبة للفلاحين، وتقوم بإحصاءات للخسائر وتحديد ميزانية أولية والإصلاحات الممكنة، والقطاعات المتضررة، ويتم صياغة تقارير وتوقعات بشأن الخسائر، وتلتقي هذه القطاعات وتقوم بتقرير أفقي، ثم تأتي وزارة المالية لتحدد الكلفة المحتملة وبعد ذلك اتخاذ القرارات الملائمة، مشيرا إلى أن هذه الإجراءات تتطلب وقتا وسوف تتأخر، لكن المطلوب حاليا هو التسريع في تعويض الناس قبل رمضان، خاصة وأن هناك من يرى بأن الوضع يتطلب تدخل الحكومة بنفس الطريقة التي تمت خلال جائحة «كورونا»، وتوزيع مساعدات عينية مالية تخفف عن الناس من وقع الكارثة.

فقد صادقت الحكومة سابقا، في غشت 2025، على المرسوم رقم 2.24.1123 القاضي بتغيير وتتميم المرسوم المتعلق بإحداث رسم التضامن ضد الوقائع الكارثية، وقد نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 18 شتنبر 2025، ويتضمن رفع نسبة هذا الرسم من 1 في المائة إلى 1.5 في المائة، في خطوة تهدف إلى تعزيز الموارد المالية للصندوق، لكن تفعيل الصندوق يظل رهينا بإجراءات قانونية دقيقة، في مقدمتها صدور مرسوم حكومي يعلن رسميا وقوع كارثة، الشيء الذي يجعل الحكومة أمام مسؤولية سياسية وأمام كارثة إنسانية تتطلب التجاوب في ظل مطالب المجتمع المدني والفاعلين الحقوقيين الداعية إلى تصنيف عدد من أقاليم الغرب والشمال الغربي، خاصة إقليم العرائش ومدينة القصر الكبير ومحيطهما، مناطق منكوبة، مع ما يترتب عن ذلك من حقوق وتعويضات لفائدة المتضررين.

وفي هذا الإطار، دعت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، الحكومة، إلى إعلان المناطق الأكثر تضررا من الظروف المناخية القاسية التي تشهدها عدة مدن وقرى، خاصة مدينة القصر الكبير، مناطق منكوبة، لفتح المجال أمام آليات التعويض والدعم المادي العاجل، لضمان تمكين ساكنة هذه المناطق من الولوج إلى الخدمات الأساسية في ظروف تحترم كرامتهم الإنسانية، مطالبة بتوفير المساعدات العاجلة للمتضررين داخل مراكز الإيواء، بما في ذلك الغذاء، الرعاية الصحية، والدعم النفسي، وحماية الفئات الهشة، كالأطفال والشيوخ والنساء مع مراعاة احتياجاتهن الخاصة، والأشخاص ذوي الإعاقة حفاظا على كرامتهم الإنسانية، وكذا للمناطق الفلاحية التي تضرر محصولها بشكل بالغ.

وطالبت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، الحكومة، بوضع خطة وطنية شاملة لإدارة المخاطر المناخية، تشمل تقييم البنية التحتية المائية، وتعزيز آليات الرصد والإنذار المبكر، وتحسين قدرات التدخل السريع، بما ينسجم مع التحولات المناخية التي يشهدها العالم بشكل عام والمغرب بشكل خاص، داعية إلى فتح اكتتاب وطني للمساهمات المالية أمام المواطنين، القطاع الخاص والعام والشخصيات، لدعم كل المجهودات الإنسانية التي تتم لفائدة ضحايا الفيضانات، مشيدة بالتدخل الاستباقي لمختلف فئات السلطات العمومية في المناطق المعنية بالفيضانات.

وتبقى المسؤولية على عاتق الحكومة في ظل استمرار معاناة سكان جهة الغرب ومناطق الشمال، بسبب الفيضانات، في عدم اتخاذها إجراءات استباقية قبل حلول فصل الشتاء لتحديد المناطق المهددة بالفيضانات، خاصة وأن السنوات الماضية عرفت بعض المدن فيضانات أدت إلى حدوث خسائر مادية في الممتلكات، مثل فيضانات تطوان وطاطا وغيرها، لكن دون أن تقوم بتفعيل صندوق الكوارث وتعويض السكان المتضررين والفلاحين والأسر الفقيرة، رغم رفعها لشعار الدولة الاجتماعية، فالواقع يكشف أن الحكومة تشتغل بمنطق الرأسمالية والبيروقراطية بعيدا عن روح التضامن الوطني، الذي يقتضي الوقوف مع المواطنين في الظروف الصعبة وتقليل الخسائر عبر صرف تعويضات عينية تخفف الأضرار عنهم، خاصة وأن جميع الأحوال والوقائع تتطلب عدة أشهر لعودة ضحايا الفيضانات لحياتهم الطبيعية.

إسماعيل **حمودي**

صندوق الكوارث الطبيعية تم تفعيله سابقا في مواجهة زلزال الحوز لما أقدمت الحكومة على تصنيف المناطق التي ضربها الزلزال منكوبة، من أجل تغطية الخسائر التي تكبدتها الساكنة المتضررة، **بينما هناك تأخر الآن في تفعيل هذا الصندوق، فربما لم تكتمل المعطيات لدى الدولة ولا زالت واقعة الفيضانات لم تكتمل ولا ندري ماذا يمكن أن يحدث في الأيام القادمة،** وربما يكون السبب الرئيسي في التأخر راجع إلى عدم استجماع كل المعطيات المتعلقة بهذه الكارثة..

الأسبوع
الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965
لنشر جميع إعلاناتكم
التجارية | الإدارية | القانونية | طلبات العروض
على الجريدة أو الموقع
يرجى الاتصال بالوكيل الوحيد
Dounia Presse
pub@alousboue.ma
06 22 84 92 81
لتحميل قائمة أسعار الإعلانات
alousboue.ma/pub

اقتصاد

مكتب التكوين المهني يخرج عن صمته بخصوص صفقات مثيرة للجدل

في ضوء ما أثير مؤخرا حول طلبات العروض التي أطلقها مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل في مجال التواصل، خرج هذا الأخير بتوضيح رسمي يسلط الضوء على السياق الحقيقي لهذه المبادرات وأهدافها الاستراتيجية.

وأكد المكتب، الذي يمتد عبر كل أرجاء المملكة ويشرف على أكثر من 500 مؤسسة للتكوين المهني بطاقة بيداغوجية تتجاوز 410.000 مقعد سنويا، أن جميع طلبات العروض تم إطلاقها وفق القانون ومقتضيات الصفقات العمومية، مع مراعاة الشفافية التامة والتنافسية العادلة؛ هذه العمليات لا تندرج في إطار نشاط عارض أو معزول، بل هي جزء من استراتيجية متكاملة لتقوية التواصل وتعميم المعلومات على المتدربين، وأسرهم، والشركاء الاقتصاديين، في مختلف المناطق.

وفي ذات السياق، يفرض حجم مؤسسات التكوين وتنوع مساراتها وبرامجها، إضافة إلى اختلاف الفئات المستهدفة، اعتماد آليات تواصل منظمة ومتعددة الوسائط؛ فهي لا تقتصر على الطباعة، بل تشمل إنتاج محتويات سمعية وبصرية، ومواد رقمية، واقتناء مساحات إعلامية تقليدية ورقمية لضمان وصول الرسائل لجميع المستفيدين على قدم المساواة، دون أي تفاوت في الولوج إلى المعلومات والخدمات، وقال المكتب أن ما تم تداوله في بعض المنابر بخصوص المبالغ المالية المرتبطة بهذه العمليات، يتعلق بأربع صفقات منفصلة، وليس «صفقة واحدة ضخمة»، تم تصميم كل منها لتلبية حاجيات محددة بموضوعية، مع احترام كامل لمعايير الشفافية.

فمن خلال هذه العمليات، يسعى المكتب إلى ضمان وصول الرسائل التوعوية بوضوح وفاعلية إلى كل مستفيد، ما يعكس الدور المحوري للتواصل في نجاح البرامج التكوينية على الصعيد الوطني.

خلل مفاجئ يوقف معاملات البنك المغربي للتجارة الخارجية

إثر خلل تقني مفاجئ أدى إلى تعطل عدد من الخدمات البنكية على مستوى مختلف الوكالات عبر التراب الوطني، تعرض النظام المعلوماتي للبنك المغربي للتجارة الخارجية، إضافة إلى التطبيق الهاتفي والموقع الرسمي للمؤسسة، للتوقف عن الاشتغال.

وقد وجد عدد من الزبناء، وفق مصادر إعلامية، صعوبة في إنجاز عملياتهم البنكية الاعتيادية، سواء داخل الوكالات أو عبر التطبيقات الرقمية، ما تسبب في حالة ارتباك، كما أبلغ مستخدمون عن تعذر الولوج إلى حساباتهم الإلكترونية وعدم إمكانية إجراء تحويلات أو أداءات رقمية.

من جهة أخرى، يعيش البنك حالة من الاستنفار، جعلت الفرق التقنية تباشر تدخلاتها فور تسجيل العطب، من أجل تشخيص طبيعة الخلل وإعادة النظام المعلوماتي إلى وضعه الطبيعي في أقرب الآجال، مؤكدة أن الأمر يتعلق بخلل تقني داخلي ولا توجد، إلى حدود الساعة، معطيات تشير إلى تعرض النظام لأي هجوم سيبراني.

«لارام» توسع شبكتها الجوية عبر خطوط جديدة

في إطار توسيع شبكتها الجوية وتعزيز الربط بين المغرب وأوروبا وباقي بلدان العالم، تنزيلا لاستراتيجيتها «رحلات بدون توقف»، أعلنت الخطوط الملكية المغربية عن إطلاق ستة خطوط جوية مباشرة ومنتظمة جديدة تربط جهة الشمال المغربي بعدد من المدن الأوروبية.

وكشفت «لارام» أن هذه الخطوط الجديدة ستربط تسعة مدن إسبانية، وهي: مدريد وبرشلونة ومالقا وإشبيلية ولاس بالماس وتينيريفي وبيلباو وألیکانطي، بخمس مدن مغربية، هي: الدار البيضاء والعيون وطنجة وتطوان والناظور، بمجموع يفوق 80 رحلة جوية أسبوعيا، كما سيتم ربط ثلاثة مدن ألمانية، هي: فرانكفورت ودوسلدورف وميونيخ، بالدار البيضاء والناظور ووجدة، بأزيد من 35 رحلة في الأسبوع، وذلك ضمن المخطط التنموي للشركة، إلى جانب دعم المبادلات الاقتصادية والسياحية والإنسانية بين المغرب وعدد من الدول الأوروبية.

ومن المرتقب أن تنطلق الرحلات الجديدة ابتداء من شهري يوليوز وشتنبر 2026، وفق برنامج زمني محدد يشمل رحلات أسبوعية بين المدن المذكورة.

CNSS تعفي غير الأجراء من الديون

لتعزيز التضامن الاجتماعي، وضمان الحق في الولوج إلى الخدمات الصحية، والضمان الاجتماعي، والتقاعد، والمساعدات الاجتماعية، قام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بإعفاء غير الأجراء (TNS) من الديون المستحقة.

وضمن فعاليات المنتدى البرلماني الدولي العاشر للعدالة الاجتماعية، أوضح مصطفى بايتاس، المكلف بالعلاقات مع البرلمان، أن CNSS عالج حوالي 4.4 ملايين ملف، مما يعكس فعالية المنظومة واستجابتها لاحتياجات المغاربة، مشيرا إلى أن ورش الحماية الاجتماعية يمثل إصلاحا استراتيجيا ساهم في تحسين ظروف عيش المواطنين، حيث نجحت الحكومة في ضمان استفادة الأشخاص غير القادرين على أداء واجبات الاشتراك في التغطية الصحية عبر نظام «أمو تضامن»، ما مكن أكثر من 11 مليون مواطن من الاستفادة، مع تحمل الدولة لواجبات اشتراكهم الشهرية بقيمة تصل إلى حوالي 9.5 ملايير درهم سنويا.

وفي خطوة لتوسيع خيارات التغطية الصحية، تم اعتماد نظام «أمو الشامل» كإطار اختياري جديد للأشخاص القادرين على دفع الاشتراكات دون ممارسة أي نشاط مأجور أو غير مأجور، بمبالغ اشتراك تتناسب مع مستويات التنقيط المحددة ضمن منظومة استهداف برامج الدعم الاجتماعي، حيث بلغ عدد المسجلين في هذا النظام منذ إطلاقه، 418 ألف شخص بين المؤمنين الرئيسيين وذوي حقوقهم.

فلاش

يستعد «التجاري وفا بنك» لطرح مكاتب شركة «يونيفرس إنفورماتيك»، الشركة الرائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات بالمغرب، للبيع في العاشر من مارس المقبل لفائدة البنك المذكور، حيث يعد هذان المكتبان المقر الرئيسي للشركة، حسب مصادر إعلامية، وقد حدد السعر المبدئي المطلوب بنحو ثلاثة ملايين درهم.

وتتخصص الشركة في حلول وخدمات تكنولوجيا المعلومات، وصيانة وتركيب أجهزة الحاسوب، والاستشارات، وبيع المعدات واللوازم، إذ تأسست عام 1993 على يد مهندسين شباب بدأوا مسيرتهم المهنية في شركة «آي بي إم» العملاقة، وانضموا فيما بعد إلى «يونيفرس إنفورماتيك».

للراغبين في التوصل بـ الأسبوع عبر الإيميل

اشتركوا في الأسبوعية رقم 1 في المغرب
تصدر منذ 1965

جريدة التحليلات السياسية - الأخبار السرية - والمعلومات الخاصة
مستقلة - محايدة - تسبق الأحداث - متخصصة في الأخبار

توصلوا بها صباح صدورها أينما كنتم!

نعم أريد الاشتراك لمدة سنة في الأسبوع الصحفي (48 عدد)

250 درهم (عرض خاص) عوض ~~290 درهم~~

الاسم العائلي: .....
الاسم الشخصي: .....
المدينة: ..... رقم الهاتف: .....
البريد الإلكتروني: .....
تاريخ بداية الاشتراك: .....
وسيلة الدفع: ☐ شيك ☐ تحويل بنكي

للتسديد عبر الشيك البنكي

ابعث هذه القسيمة مع شيك بقيمة 250 درهما لصالح شركة «DOUNIA PRESSE» للعنوان التالي:

Al Ousboue Assahafi
12 Avenue prince Moulay Abdellah
RABAT - Maroc

للتسديد عبر البطاقة البنكية:
alousboue.ma/abo

للتسديد عبر التحويل البنكي:
يمكنكم الاشتراك في الأسبوع عن طريق تحويل بنكي لصالح شركة «DOUNIA PRESSE»
RIB: 050.810.006.011.203 .765.2001.08
SWIFT: CAFGMAMC

اشتراككم سيكون مقبولا مباشرة بعد توصلنا بنسخة من توصيل التحويل مصحوبا بهذه القسيمة، عبر البريد أو عبر البريد الإلكتروني:
contact@alousboue.ma

ثقافة و منوعات

ملتقى النحت والخزف يكرس مكانة الممارسات الفنية في البيضاء

تحتضن الدار البيضاء فعاليات النسخة الثانية لملتقى النحت والخزف، الذي تنظمه جمعية «أتولييه أثر آرت»، بتنسيق مع المدرسة العليا للفنون الجميلة بالدار البيضاء.

وخصصت هذه الدورة، التي ستمتد إلى غاية 28 فبراير الجاري، لتكريم أحد الرواد البارزين في تاريخ النحت المغربي المعاصر، الفنان عبد الكريم الوزاني، الذي طبعت أعماله الذاكرة التشكيلية وأسست لمرجعيات بصرية جديدة، كما تحمل هذه النسخة اسم الفنان عبد الحق السجلماسي، تقديرا لتجربته الغنية التي تمزج بين الموروث الجمالي وروح التجريب، في تفاعل خلاق بين التأصيل والتحديث؛ فمن خلال هذا الجمع الرمزي بين اسمين مرجعيين، يروم الملتقى إعادة الاعتبار للفني المغربي، الملتقى مدى تشبثه بفضيلة العرفان والامتنان، وخلق لحظة فنية تتقاطع فيها الذاكرة مع الحلم.

النحت والخزف من خلال إقامة معرض جماعي لفنانين مغاربة وأجانب، وكذا تنظيم ندوة تخصصية حول موضوع: «النحت والخزف الفني: تجارب إبداعية وقيم جمالية»، في ضوء مقاربة تجارب فنانين ساهموا في إخراج النحت والخزف من قالبهما التقليدي إلى المعاصر، وذلك بمشاركة باحثين ونقاد من داخل المغرب وخارجه، فضلا عن إقامة ورشة فنية حول النحت والخزف التشكيلي لفائدة طلبة المدرسة العليا للفنون الجميلة في الدار البيضاء، وكذا ورشات تكوينية من تأطير الفنانة اليابانية إيتشيكو إينوسه والمبدع الكندي ميشيل غوتييه وفنانين مغاربة مرموقين.

وقد اختيرت فضاءات رمزية بالمدينة لاحتضان فعاليات الملتقى، منها حديقة المدرسة العليا للفنون الجميلة، وقاعة العرض فريد بلكاهية، مما يخلق تفاعلات دينامية بين الفنانين والجمهور والمهنيين والفاعلين الثقافيين.

حنان الفاضيلي تكشف سر غيابها عن الساحة الفنية

خلال استضافتها في برنامج إذاعي، كشفت الفنانة الكوميدية حنان الفاضيلي، مؤخرا، عن أسباب غيابها عن الساحة الفنية في الآونة الأخيرة، مؤكدة أن السبب الرئيسي يعود إلى التباين في العقلية المحيطة بها، والتي لم تعد تتوافق مع قيمها ومبادئها.

وأوضحت الفاضيلي أنها أصبحت تميل إلى الابتعاد عن الأشخاص الذين يعملون خارج نطاق اختصاصهم وخبرتهم، أو يفتقرون للفهم الكافي لما يقومون به، مشيرة إلى أن ذلك يؤثر على بيئة العمل ويجعلها تفضل الانسحاب للحفاظ على توازنها الفني والشخصي.

من جهة أخرى، أكدت ذات المتحدثة أن هذه المرحلة من حياتها كانت ضرورية لإعادة ترتيب أولوياتها، والتركيز على الإبداع الحقيقي والالتزام بالمبادئ، بعيدا عن الضغوطات والتداخلات التي قد تقلل من جودة أعمالها.

الأولى نجمة رمضان

SNRT تراهن على برمجة هادفة في رمضان

تستعد الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزيون، لإطلاق سلسلة من البرامج المتنوعة طيلة شهر رمضان الكريم، فاتحة الباب لاكتشاف أعمال مستوحاة من تراث وثقافة المغرب، وكذا أحداث معاشة، ضمن أعمال درامية وكوميدية موجهة لفئة عريضة من الجمهور.

وسيكون لمتتبعي البرامج الوثائقية موعد مع «مدن عتيقة»، وهي رحلة استكشافية تسلط الضوء على حوالي 20 مدينة، وعلى مكوناتها الثقافية والمعمارية والإنسانية، بالإضافة إلى «علم وحضارة»، و«على خطى الأولياء»، والعديد من البرامج..

وعلى مستوى الدراما التلفزية، فسيكون لعشاق هذا النمط لقاء مع العديد من المسلسلات منها: «عش الطمع»، و«المرضي»، و«شكون كان يقول»، و«الصديق»، و«الثمن»، وغيرها.. وهي أعمال ترصد عبر تصاعد درامي صراع السلطة داخل الأحياء، حيث تتشابك العلاقات المجتمعية لتحول أبسط الأحداث إلى قصص تمتزج فيها المآسي مع الكوميديا بخيوط خفيفة من الدراما.

من جهة أخرى، ستقدم SNRT مجموعة من الأشرطة التلفزيونية، تتراوح بين الاجتماعي والكوميدي، ستقدم في قالب يعالج مواضيع مجتمعية آنية، تقرب المغاربة من عوالم مختلفة (عالم الجريمة، وصراع الأصدقاء والنفوذ..)، بالإضافة إلى برامج توعوية وترفيهية وفنية، وكذا سلسلة رسوم متحركة ثلاثية الأبعاد 100 % مغربية.

Transmission.. معرض يستكشف انتقال الإرث الفني بين الأجيال

بمناسبة معرض الفن الإفريقي المعاصر بمراكش، ينظم استوديو سناء بن زعيتر معرضا فنيا مميزا يحمل عنوان: «Transmission».

ويجمع المعرض، المنظم إلى غاية 31 مارس المقبل، أعمال فنانين أمثال أمين وإسماعيل العلوي فضيلي، في تجربة فنية مشتركة تستحضر مفهوم الانتقال الفني والإنساني بين الأجيال.

هذا، ويستكشف المعرض آليات الإرث الدقيقة عبر محطة رمزية في مسار الاستوديو، في تأكيد واضح على استمرارية الرؤية والالتزام الفني، حيث جاء اختيار موضوع «Transmission» كتجسيد لمعنى الاستمرارية، إذ يعكس هذا الحوار الفني رسالة استوديو سناء بن زعيتر: بناء روابط بين الخبرة المتوارثة والجماليات المعاصرة.

ويروم هذا الحدث تجسيد مفهوم الإرث الفني من خلال حوار بصري وحسي بين جيلين، حيث يقدم أمين العلوي فضيلي أعمالا مختارة من أرشيف فني يمتد لأكثر من أربعين سنة، فيما يعيد إسماعيل العلوي فضيلي قراءة هذا الإرث بأسلوب معاصر، يمزج بين الذاكرة والتجديد، ويعيد تأويل الرموز والمواد الفنية بما يعكس رؤيته الخاصة.

«الضيافة والتعايش والتلاقي: أخلاق متوسطية»

تحت هذا الشعار، تحتضن الصويرة الدورة الرابعة للمهرجان الدولي «روح الثقافات»، في الفترة ما بين 14 و17 فبراير الجاري، وهو حدث يهدف إلى تعزيز الحوار بين الأديان والدبلوماسية الروحية، وذلك بشراكة مع مؤسسة الثقافات الثلاث للبحر الأبيض المتوسط، ومؤسسة ماتشادو بإشبيلية.

وتسلط هذه الدورة الضوء على القيم المشتركة بين الديانات الثلاث، ولا سيما كرم الضيافة، التي تعد مبدأ مقدسا وأساسيا في الحضارة المتوسطية، حيث أوضح بلاغ للمنظمين، أن «الأندلس والمغرب، المرتبطان بمضيق يبدو أشبه بممر أكثر من كونه حدودا، ما زالا حتى اليوم يحتفظان بهذه الرغبة العميقة في الالتقاء والتواصل».

وفي سياق ذي صلة، أشار نفس المصدر إلى أن «هذه الدورة تطمح إلى فتح مسارات ملموسة: طرق روحية تربط بين الأندلس والمغرب، جرد للمناظر الطبيعية المقدسة، شبكات تعاون بين الأخويات والزوايا، فضاءات تكوينية للشباب، وتحالفات جديدة بين الحرفيين والموسيقيين والمجتمعات الروحية».

الأسبوع

الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965

المؤسس: مصطفى العلوي

مدير النشر: الطيب العلوي

رئيس التحرير: سعيد الريحاني

ربورتاج: خالد الغازي

كتاب الرأي:

عبد الرفيع حمضي
بوشعيب الإدريسي
عبد الواحد بن مسعود
نور الدين الرياحي
محسن الأكرمين
مصطفى كرين
الحسن العبد

التصفيف: خديجة حلبي

الأرشيف: حسن سرين

مراجعة النصوص: جميلة حلبي

المراسلون:
زهير البوحاطي
عبد الله جداد
نور الدين هراوي
زجال بلقاسم

عزيز الفاطمي
شكيب جلال

المتعاونون:
مراد علوي
قدور بن موسى
عبده حقي
بوطيب الفيلالي

الإخراج الفني: محمد الغولي

المشرف على الموقع: محمد الصافي

العنوان: 12 شارع الأمير مولاي عبد الله - الرباط

الهاتف: 05 37 70 80 47

البريد الإلكتروني: info@alousboue.ma

الموقع الإلكتروني: www.alousboue.ma

رقم اللجنة الثنائية: أع/ 2011-070

الإيداع القانوني: 28 جوان 1965

السحب: مطابع ماروك سوار

التوزيع: سابريس

القسم التجاري: 06 22 84 92 81
pub@alousboue.ma

دنيا بريس
الأسبوع تصدر عن دار النشر دنيا بريس شركة محدودة

الحقيقة الضائعة

تفاجأنا في «الأسبوع» بكم هائل من رسائل القراء، وخصوصا عبر مواقع التواصل الاجتماعي، تطالبنا **بالاستمرار في نشر كتابات مؤسس جريدتنا، المرحوم مصطفى العلوي.**

وتلبية لطلب هؤلاء **القراء الأوفياء المتعطشين** لصفحة **«الحقيقة الضائعة»** التي غابت عنهم لمدة شهر، **تعود هذه الصفحة** بقلم **الراحل مصطفى العلوي** لتقديم جزء مما تركه من **مؤلفات ذات قيمة تاريخية.**

كتاب **«المناورات الأجنبية ضد السيادة المغربية»** الذي صدر في **خمسة أجزاء**، نستهلها بنشر **الجزء الأول** الذي يهتم **بالمراحل التي كان عليها المغرب قبل الاحتلال، أيام السلطان الحسن الأول**، ثم مراحل **الاحتلال**، ومراحل **مقاومة الاحتلال**، ثم **الاستقلال** في الأجزاء التالية، حيث سيجد القارئ عناصر **تنشر لأول مرة.**

الحلقة 154

المناورات الأجنبية ضد السيادة المغربية

من فاس إلى الرباط ومن الرباط إلى تادلة

بقلم:
مصطفى العلوي

قد يخطر بذهن القارئ أمام السرد المفصل للأحداث التي عرفتها فاس، وسالت على جنبات الخريطة المحيطة بفاس شمالا في اتجاه مكناس جنوبا، في اتجاه الأطلس المتوسط، أن فاس هي وحدها التي هبّت لمحاربة المحتل الأجنبي بمجرد الإعلان عن إمضاء عقد الحماية.

فقد سبق أن ذكرنا، أن القبائل المغربية والقبائل الصحراوية الشرقية هبت منذ سنة 1900 لحماية الأقاليم الشرقية للمغرب، ذلك أن الإجماع الوطني ضد المناورات الاستعمارية العالمية أولا، والفرنسية والإسبانية أخيرا، كان كاملا من أقصى المغرب إلى أقصاه، من تمبكتو إلى تيجكدا عبر وادي الذهب والساقية الحمراء، ومن الريف إلى وادي الساورة.

ويذكر القارئ ثورة الشاوية وعبدة ودكالة، ومعارك الدار البيضاء، ولكننا لم نتطرق بعد للمعارك التي خاضها الشعب المغربي عند احتلال مناطق أخرى في المغرب حتى قبل إمضاء عهد الحماية، الذي لم يكن إلا مبررا لإعطاء الاحتلال الكامل مشروعية سطحية.

لقد ذاق الجنرال موانيي الأمرين على أيدي قبائل زمور ضواحي الرباط، وعلى أيدي قبائل الزيايدة، وزعير، حيث كان الثالوث الجهنمي: الجنرال موانيي، الكولونيل دالبيز، والكولونيل كورو، يسابقون الساعة لاحتلال المغرب قبل إمضاء الحماية، ويتوقون لفتح الطريق من فاس إلى الرباط.

وهكذا نجد اللائحة الطويلة لقتلى الجيش الفرنسي من فاس إلى الرباط، منشورة على بطاح سايس، ووادي بهت، وغابة المعمورة، وجبال تيداس، وبطاح سيدي قاسم، وتسجل الوثائق الفرنسية المعارك التي جرت في هذه المواقع، ودفعوا فيها الثمن غاليا مقابل محاولاتهم لفتح الطريق بين مكناس والرباط.

تلك المواقع نجدها مسجلة عندهم كما يلي: معركة القنيطرة يوم 19 مايو 1911؛ معركة بورزين يوم 24 مايو 1911؛ معركة غابة المعمورة يوم 19 جوان 1911، وهي المعركة التي اضطر فيها الضباط الفرنسيون لبداية إحراق غابة المعمورة حتى تنكشف لهم مخابئ المجاهدين؛ معركة بومية يومي 28 و29 فبراير 1912؛ معركة تافودايت يوم 29 فبراير 1912؛ معركة تيداس يوم 9 مارس 1912؛ معركة جبل الحديد يوم 10 مارس 1912؛ معركة ولجة السلطان يومي 5 و6 أبريل 1912؛ معركة الطويجن يوم 2 مايو 1912؛ معركة تيداس يوم 6 دجنبر 1912.

ويلاحظ القارئ أن تيداس عرفت معركتين: الأولى في مارس 1912، والثانية في دجنبر 1912، والحقيقة أنها معركة واحدة بقيت مستمرة عشرة شهور، خاضت فيها قبائل زيان معارك الشرف والشهامة ضد الاحتلال.

بل إن سجلات الجيش الفرنسي حافلة بأسماء الضباط والجنود الفرنسيين الذين سقطوا غير بعيد من تيداس، في المعازيز، سنة 1914؛ في هذه المنطقة وحدها، وعلى مدى ثلاث سنوات فقد الفرنسيون خيرة ضباطهم الذين دفنوا في مقابر تيداس، أمثال الليوتنان كيدار، الذي دفن بجانب ثمانية عشر ضابطا وجنديا.

وفي مقبرة أخرى، دفن جيش عرمرم من الضباط والعساكر الفرنسيين والسينغاليين والجزائريين، وعددهم عشرون، وفي مقبرة ثالثة في تيداس نفسها، كتب الفرنسيون أسماء قتلاهم على لوحة من رخام، بينما لم يكتبوا أسماء القتلى في المقبرتين الأوليين باستثناء اسم الليوتنان كيدار، في المقبرة الثالثة نجد أسماء القبطان فارين، الذي قتل في معركة 31 يناير 1913، وهي معركة لا وجود لها في لائحة المعارك التي نشرناها سابقا.

ذلك أن الفرنسيين لم يكونوا يذكرون كل المعارك، وخصوصا تلك التي يفقدون فيها الكثير من جنودهم.. مثلما أنهم يقتطعون من تواريخ المعارك حتى لا يعترفوا بأنهم خاضوا معارك في سنة 1914 مثلا بتلك المنطقة، التي يتحدثون عن معركة فيها سنة 1911؛ ففي تيداس دفنوا ضابطين طيارين سقطا بطائرتهما في وادي أبي رقراق يوم سادس أبريل 1914.

وعندما نعرف أن مدينة سيدي قاسم أعطاها الفرنسيون اسم «بوتي جان»، فلأن واحدا من ألمع ضباطهم، القبطان بوتي جان قتل غير بعيد من مدينة القنيطرة في 19 مايو 1911.

مثلما أطلق الفرنسيون اسم مونو على مركز الكاموني، غير بعيد من الرباط في غابة المعمورة، حيث جرت في 24 مايو 1911 معارك كبرى خاضها الجنرال ديت، وهو في طريقه إلى المهدية، فاشتبك في بورزين مع ثوار المعمورة، وهي المعركة التي قتل فيها الليوتنان مونو مع خمسة من مساعديه، وسموا الموقع باسمه، وهي المناسبة التي أصدر فيها الجنرال ديت أوامره إلى الكولونيل طوبان بإحراق غابة المعمورة.

وفي اتجاههم لاحتلال سوق أربعاء الغرب، تكبد الفرنسيون خسائر فادحة نتيجة الإصرار الذي أبان عنه الثوار المغاربة في معركة تيفودايت يوم 8 فبراير 1912، مما اضطر الجنرال موانيي إلى الالتحاق لنجدة الجنرال ديت على رأس ألفي عسكري إضافي.

واستمرت المعارك إلى يوم 29 فبراير 1912، حيث توسعت رقعة المعارك إلى بومية واستمرت إلى يوم 29 فبراير، حيث وصل الكولونيل بوسيمون، وخاضت جيوشه معارك في ظلام الليل استمرت إلى الواحدة صباحا، صحا معها الجنود الفرنسيون على ضوء الفجر ليجدوا جثة الليوتنان باطاي وسط ثمانية من صغار الضباط، ومجموعة لا تحصى من السينغاليين، حيث ذكرت الوثائق الفرنسية أن عددهم كبير..

ومتى كان الفرنسيون يعدون قتلاهم من المرتزقة؟ فإنهم يعتبرونهم كالحطب.

وأثناء جلائه عن سوق الأربعاء، خسر الكولونيل سيمون ثلاثة قتلى آخرين وعشرة جرحى، قبل أن ينسحب إلى تيفلت.

ولم يتمكن الجنرال ديت من دخول سوق الأربعاء إلا بعد معارك 25 و26 مارس 1912، وبأي ثمن.

واستمرت المعارك في المنطقة مع فيالق الكولونيلات: بلوندلان، كيدون، دوديف، إلى يوم 30 نونبر 1912، حيث قرر الفرنسيون الاحتماء في تيداس وترك الباقي للثوار.

> **1908.. بن سليمان**

لقد كان الفرنسيون ينظرون إلى إقليم الرباط بالحيطة والحذر، فهو محاط من جهة الشمال بغابة المعمورة، والقنيطرة والغرب، وفي الجنوب بمناطق الرماني وبن سليمان، ومن جهة الشرق بالمناطق الزمورية التي تسيطر على مكناس وترتبط بالمناطق الأطلسية الأولى حيث جرت المعارك الطاحنة في تيداس.

لكن قبائل الزيايدة التي كانت تخوض المعارك في سنة 1913، لم تكن جديدة العهد بالجهاد؛ فقد تحولت مناطق بن سليمان إلى مقابر للمحاولات الفرنسية التي بدأت في هذه المنطقة سنة 1908 كامتداد لمعارك الشاوية، إذ لم يكن الفرنسيون يريدون دخول منطقة الرباط عبر الأوطوروت الحالية، التي لم يكن لها وجود، وإنما عبر مرتفعات بن سليمان، مرورا بالرماني، ومغشوش، بعيدا عن الطريق البحرية التي كانت سنة 1908 منصوبة تحت مراقبة عيون الدول الأوروبية، التي كانت تتوق لاقتسام الغنيمة المغربية مع فرنسا.

وعلى تلك الطريق الجبلية الوعرة، وهناك في بن سليمان، وله طريق مفتوحة إلى بن أحمد وحتى الرماني، قريبا من الرباط، وقعت معارك طاحنة استكنه فيها الفرنسيون روح الجهاد التي تمتاز بها القبائل المجاورة، في المذاكرة، ومزاب، والتي كبدت الفرنسيين في معركة «الرفاخة» يوم 29 فبراير 1908، خسائر فادحة، وكان الضباط القتلى فيها هم: كينار، رومو، هنري، بيدو، كولاس، طيرطو، سينشولي، يحيى، والهاشمي، وهما جزائريان، كما قتل في معركة أخرى يوم 29 مارس 1908 وقعت في عين البريدعا، عدد من الجنود وضابطان هما سيلفيستر وبوشرون.

ولهذا سميت المذاكرة باسمه.

لقد كان الجنرال داماد يعتبر نفسه كالسيل القادم من السماء، لا يعد الأموات ولا يهتم بالأحياء، وتحركت جيوشه من بن أحمد في فبراير 1908، متجهة نحو الرباط، حيث أعطى لجميع ضباطه: الكولونيل طوبان، الكولونيل برولارد، والكولونيل لويني، موعدا للالتقاء في واد ملاح، لولا أنهم اجتمعوا في موقع يسمى رفاخة، حيث تكبدوا الخسائر التي سبق ذكرها في الفقرات السابقة، ويذكر الجنرال داماد أن المدفعية من عيار 75، هي التي مكنته من تسجيل بعض الانتصارات على المذاكرة في طريقه إلى الرباط، إلا أن المدافع لم تكن ذات فائدة كبرى، فإنه يذكر مثلا أنه في 15 مايو 1908، قصف مداشر واد الدالية، ودخلت قوات الكولونيل برانلبير المداشر المهدمة ليجد الخيام فارغة، لكنه فوجئ بالسكان مختبئين، وخاض ضدهم معركة قتل فيها ثلاثة جنود وجرح 23، واضطر الفرنسيون للهروب.

وفي منطقة زعير، كانت للفرنسيين أيضا قبل إمضاء عقد الحماية، سابق معرفة بجهاد سكان هذه المناطق.

ففي هذه المنطقة بالذات، يؤاخذ الفرنسيون على السلطان مولاي حفيظ غلطة لم يغفروها له؛ فقد نصب الزعريون فخا محبوكا لضابط المخابرات القبطان نانسي، الذي أخبروه بأن هناك صراعا بين قبائل زعير، وأن الفرصة مواتية للفرنسيين للتدخل، فتوجه لتوه إلى قصبة مغشوش ومعه الليوتنان مارشان، فسقطت الفرقة العسكرية التي كانوا يقودونها في مصيدة يوم 14 يناير 1911، حيث اعترضهم الزعريون وليس بينهم إلا الاتفاق، وخاضوا ضدهم معركة سقط فيها الليوتنان مارشان، والليوتنان ميوقتيلي، ومعهما عدة جنود، وأراد الفرنسيون إرسال قوات للانتقام لولا أن أمرا بعدم التدخل جاءهم من القيادة العليا؛ فقد قالوا بأن «السلطان مولاي حفيظ تعهد شخصيا بمعاقبة ناصبي الفخ، ولم يفعل شيئا» كما يقول الفرنسيون.

وازدادت قبائل زعير قوة وأصبحت سيدة المنطقة كلها، بل إنها في 15 مايو 1911 طردت الفرنسيين من مركز لالة يطو، وانقطعت المسالك بين الشاوية والرباط. إذن، بين الرباط وفاس.

وحاول الفرنسيون بجميع الوسائل فك الحصار، وجرت معارك 12 يوليوز 2011 في عين الصباب، وفي عين زبوجة يوم 17 يوليوز، وهي معارك أظهر فيها الكولونيل برانلبير قسوة وعنفا في التقتيل والقصف المدفعي لمراكز عين صبارا، والشقيفة، والفج، مما أهله لأن يصبح جنرالا.

إلا أن جنرالين آخرين، هما الجنرال موانيي والجنرال ديت، اضطرا للوصول إلى المنطقة لنجدة الجنرال الجديد، ووصلا لزعير في 19 غشت 1911، لفتح طريق الشاوية - الرباط.

هكذا قيل رسميا، وفي الواقع، فإن نخبة الجنرالات الثلاث اجتمعت لدراسة الحالة في منطقة أخرى، لم تخمد نارها كما كانوا يتصورون، وتركوها خلفهم، وهي منطقة قصبة تادلة.

الجنرال موانيي في أزقة الربـــاط سنة 1912

يتبع